عدم الاستقرار السياسي والعوامل المؤثرة عليه

إعداد
عزو محمد عبد القادر ناجي

٢٠٠٨

مقدمة

يختلف مفهوم عدم الاستقرار السياسي بين الباحثين والدارسين للأبحاث والدراسات المجتمعية التي منها الدراسات السياسية ، ذلك انه يكاد لا يوجد مجتمع سياسي يخلو من هذه الظاهر ، كونه مفهوم نسبي ، تزداد حدته في الدول المتخلفة بنسبة أكبر من الدول المتقدمة ، كما أن لهذا المفهوم عوامل داخلية وأخرى خارجية سنقوم من خلال دراستنا بإبراز التعريفات التي تناولت هذا المفهوم والعوامل المؤثرة عليه .

الفصل الأول

مفهوم عدم الاستقرار السياســـــي

يرى البعض أن الاضرابات والمظاهرات ضد السلطة القائمة هي نوع مـــن عدم الاستقرار السياسي ، لكن يرى البعض الآخر أنها مجرد تعبير عـــن حيويـــة المجتمع بحيث تطفو على السطح التناقضات الموجودة فيه ، ويـــرى آخـــرون آن التقلبات الوزارية الكثيرة وأعمال الشغب وتغيرات النظام نفسه عبر الإطاحة به لا يشكل عدم استقرار باعتبارها شيء من التعبير عن حريـــة الـــرأي ، لأن تقلبـــات الحكومات الوزارية لا يعني تغيير في شخصيات الوزراء ، أما أعمال الشغب فهي مسائل نسبية ، وتغير النظام من شكل لأخر آو سقوطه . لا يعني انه غير مـــستقر لأنه قد يبقى نظام ما في الحكم لمدة طويلة ويشرف على الانهيـــار . رغـــم أنـــه يتداعى بشكل بطئ ، مثل الجمهورية الفرنسية الثالثة التي استمرت لمـــدة (٧٠) سنة[١] .

وأهم المفاهيم التي قدمها الباحثين لتعريف عدم الاســـتقرار الـــسياسي هـــو مفهوم قدمه حمدي عبد الرحمن حسن ، والذي يـــرى فيـــه آن عـــدم الاســـتقرار السياسي هو : "**عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجـــاح ، وعدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بـــشكل يـــستطيع مـــن خلاله آن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيهـــا ، ويـــصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة . وتناقص شـــرعيته ، وكفاءتـــه مـــن جهـــة أخرى**"[٢].

فهذا التعريف يدرك آن وجود التناقض في المجتمع مع اســـتطاعة الـــسلطة القائمة التحكم فيه سيؤدي إلي الاستقرار ، لكن إذا ما فشلت السلطة في التحكم فيه فسيقود ذلك إلي عدم استقرار سياسي وتناقص شرعية النظام ، بحيث يصبح أمـــر

---

(1) حمدي عبد الرحمن حسن ، "العسكريون والحكم في إفريقيا" ، القاهرة ، مركز دراسات المستقبل الإفريقي ، ١٩٩٦ ، ص ١٢٤ .

(2) نفس المصدر السابق ، ص ١٢٤ .

تغييره مقبولاً من قبل بضعه مؤثرات داخل المجتمع ، حتى وان كانت هذه المؤثرات ليست سوى مؤثرات ناتجة عن إحدى الأقليات الموجودة في المجتمع .

ويورد عبد الرحمن حسن تعريف آخر لذلك المفهوم : وهو "**عدم مقدرة النظام على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات في داخل المجتمع ، بدرجة تحول دون وقوع العنف فيه**"[١] .

فالعنف حسب هذا التعريف إحدى ظواهر عدم الاستقرار السياسي مهما كانت مظاهرة ، لكن ترى نيفين مسعد خلاف ذلك فترى أن الاستقرار السياسي لا يقترن بغياب العنف السياسي لان الالتجاء إليه يعكس إفلاس النظام في وسائل التعبير الأخرى أو قناعة بعدم جدواها[٢] ، كما لا يرتبط بغياب التعبير السياسي أو بتدرجه ، وإنما يرتبط بمضمون هذا التغيير واتجاهه ، لأن من التعبير ما يهدف إلى زيادة شرعية النظام وفعاليته حتى وان اقترن بالعنف السياسي ، وان وجود هذا التعبير يساهم في حفظ النظام من اهتزاز شرعيته ، وتدني فعاليته ، وعليه يكون العنف السياسي بجميع مستوياته من عنف رسمي أو شعبي أو غير ذلك ، بدءاً من وسائل قمع المعارضة مروراً بالانقلابات العسكرية ، وانتهاءاً بالعصيان السياسي أو العسكري ، تجعل عدم الاستقرار السياسي يخضع للدراسات الإمبريقية المعتمدة على عدة مؤشرات . منها أثر التعددية الثقافية على الاستقرار السياسي ، ومنها أثر الحالة الاقتصادية ، وغيرها من المدخلات والتناقضات في بنية المجتمع ، ومن خلال هذا الرأي ترى نيفين مسعد أن الاستقرار السياسي هو :

" **ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغيرات لمجاوبة توقعات الجماهير ، واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق . دعماً لشرعيته وفعاليته** "[٣].

([1]) نفس المصدر السابق ص ١٣٥ .

([2]) نيفين عبدالمنعم مسعد، "الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي"، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ص هـ

([3]) نفس المصدر السابق ، ص هـ

فيرى عبد الله خليفة إن أهم مؤشرات الصراع الداخلي في الدولة والتي تساهم في عدم استقراره هي[1]:

١-عدد الاغتيالات السياسية داخل الدولة .

٢-عدد الإضرابات العامة .

٣-وجود حرب عصابات .

٤-عدد الأزمات الحكومية داخل البناء السياسي .

٥-عدد عمليات التطهير التي تتم في أجهزة الدولة .

٦-عدد أعمال الشغب داخل نظام الدولة .

٧-عدد الثورات التي نشبت داخل الدولة

٨-عدد المظاهرات المعادية للحكومة .

٩-عدد القتلى الذين لقوا مصرعهم في كل صور العنف المحلي .

أما مؤشرات الصراع الخارجي والتي تساهم في عدم استقراره فهي :

١-عدد المظاهرات ضد السياسة الخارجية للدولة .

٢-عدد مرات الاحتجاج ضد السياسة الخارجية للدولة .

٣-عدد مرات العقوبات السلبية التي فرضت على الدولة .

٤-عدد الدول التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية معها .

٥-عدد المرات التي تم فيها استدعاء سفراء الدولة او طرد السفراء الأجانب منها .

٦-عدد المرات التي صدرت فيها تهديدات ضد الدولة .

٧-عدد المرات التي ألتجئ فيها للعمل العسكري كنوع من الحل للمعضلات التي تقابل الدولة خارجياً .

٨-عدد الحروب التي اشتركت فيها الدولة .

٩-عدد المرات التي تم فيها تحريك القوات العسكرية دون أن تصل إلى حد نشوب الحرب .

---

(1) عبدالرحمن خليفة ، " ايديولوجية الصراع السياسي " ، القاهرة ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٩ ، ص ٢١١ – ٢١٢ .

١٠- عدد الاتهامات التي وجهت الدولة .

١١- عدد القتلى في الصراعات الخارجية .

لكي تظل كل هذه المؤشرات تقود إلى نتيجتين تعدان المؤشرين الأساسيين لحالة عدم الاستقرار السياسي وهما التغيرات الوزارية المتوالية والسريعة والتغيرات في النظام نفسه بسبب الانقلابات العسكرية .

وعدم الاستقرار السياسي حسب رأي أبن خلدون هو النتيجة لعدم التجانس الثقافي ، فالأوطان التي تكثر قبائلها وعصبياتها لا تتمتع بالاستقرار السياسي نتيجة لاختلاف الآراء والأهواء[١] ، لكن هذا الرأي حسب وجهة نظر الباحث ، لا يمكن اعتماده بشكل مطلق و ذلك لحدوث أمثلة في التاريخ تخالف هذا الرأي فدولة المدينة التي ذكرها أفلاطون تحقق فيها الاستقرار السياسي رغم وجود عصبيات عديدة داخلها بسبب الديمقراطية التي حققت العدالة فيها ، أيضاً دولة الرسول محمد (ص) التي حققت العدالة بكل معانيها ، وأيضاً المملكة المتحدة بعد ثورتها ١٦٦٤ بفعل ما أنجزته هذه الثورة من تحجيم لدور الملك من خلال البرلمان الذي انتخب من قبل الشعب، والولايات المتحدة التي تتألف من خليط غير متجانس من الأعراق والأديان ، لكن بفعل ديمقراطيتها النسبية حققت نوع من الاستقرار السياسي مع استمرار استراتيجية الدمج العرقي والديني ضمن الحياة الأمريكية التي هيمنت عليها الحضارة الأوربية والعرق الأوربي الأبيض .

ويرى محمد الغزالي أن الاستقرار السياسي يتحقق بشرط التزام قادة النظام بالنظام نفسه وبطاعتهم لأوامر الدين من خلال التزامهم بمبادئه ، وإذا لم يتحقق ذلك سيؤدي إلى عدم استقرار سياسي[٢] ، لكي ينظر البعض الآخر أن العامل الاقتصادي له الدور الأكبر في عدم الاستقرار السياسي فعدم وجود التجانس سيؤدي إلى ذلك[٣] ، فالوحدة الاقتصادية الأوربية على سبيل المثال كان لها الدور

---

(1) نيفين عبدالمنعم مسعد ، مصدر سابق ذكره ، ص ٥ .

(2) محمد الغزالي، "الفساد السياسي في المجتمعات العربية والإسلامية" ، القاهرة ، دار نهضة مصر للطباعة ، ١٩٩٨ ، ص٥٨ .

(3) نيفين عبدالمنعم مسعد ، مصدر سابق ذكره ص٨ .

الأكبر في إنهاء الصراعات بين دول السوق على المستوى الخارجي، مما انعكس على الوضع الداخلي الذي شهد استقرارا نسبياً فيها بشكل أكبر من ذي قبل .

وهناك اتجاها آخر يرى أن التعاون بين نخب مختلف الجماعات الثقافية وتمثيلها بشكل متوازي في عملية صنع القرار، سيؤدي إلى تنافس جماعاتهم بسبب عدم وجود تسويات بين هذه الجماعات، وهذا مما يقود إلى عدم إستقرار سياسي ، لكن يستطيع الباحث دحض هذا الرأي من خلال واقع الدول المتقدمة كسويسرا مثلاً كونها تتكون من أربعة مجموعات ثقافية ، ورغم ذلك تحقق في ظل ديمقراطيتها إستقرار سياسي لا تضاهيها به أي دولة في العالم ، وينطبق الحال على كندا واستراليا آو بريطانيا وان كانت النسب أقل من سويسرا ، ويعزى ذلك ان ارتفاع الوعي الثقافي في هذه الدول له دور أساسي في استقرارها .

وظهر اتجاه يرى أن تعدد الانتماءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هو عامل استقرار سياسي[١] ، وليس العكس بصحيح كما يرى ذلك آخرون ، وتفسير ذلك برأيهم أن ذلك يزيد فرص الديمقراطية المقترنة بالاعتدال بالمواقف والسلوكيات ، وهذا الاعتدال يتحقق بنتيجة تفاعل الأفراد مع بعضهم البعض فتتشتت جهودهم ، وهذا يؤدي إلى ترددهم وفي اتخاذ مواقف أقل تشدداً وستبقى التحالفات بينهم في تغير مستمر، فلا يكون هناك أصدقاء دائمون ولا أعداء دائمون ، لوجود أكثر من محور للتفاعل ، وتبعاً لذلك فان الأعداء يهادنون بعضهم البعض تحسباً ليوم قد يضطرون فيه إلى التعاون ، فإذا لم يحصل ذلك فان عدم الاستقرار السياسي سيتحقق .

وممارسة القمع من قبل السلطة الحاكمة سيحدث على المدى البعيد عدم استقرار سياسي[٢] ، وذلك حسب رأي نيفين عبدالمنعم مسعد ، وبرأيها انه لو تحقق هذا الاستقرار في ظل هذه الممارسات لفترة طويلة نسبياً، فان ذلك لن يستمر على المدى البعيد لأن منع عدم الاستقرار من قبل السلطة الحاكمة بفعل القمع لن يدوم، لأنه لابد للنظام أن يتراخى عن قوة قبضته على أجهزة الإكراه

---

(1) نفس المصدر السابق ص ٧ .
(2) نفس المصدر السابق ص ١٠ .

بتأثير ظروف معينة مثل الحرب أو تغير النظام الدولي أو تغيرات البيئة الدوليـة وما إلى ذلك ، وهذا سيسهل لمعارضي النظام من حرية المـشاركة بـشكل أكبـر بسبب أن النظام كان قد منعها من رد الفعل العنيف في مرحلة سابقة ، وهذا يعـد نوع من الحرمان الذي تتزايد معه فرص العنف السياسي في مرحلة لاحقة ، فعدم الاستقرار السياسي هو رد فعل لقمع النظام السياسي في مرحلة سابقة .

والعوامل الخارجية حسب رأي البعض تسبب عدم الاستقرار السياسي فهنـاك دور للتدخلات الدولية وفقاً للتطورات الدولية ، فعلى سبيل المثـال تعمـل بعـض الدول على تمكين الأقليات في دولة أخرى على تهديد الاستقرار السياسي فيها مـن خلال إحدى أشكال العنف ، فتناغم التدخلات الخارجية مع التناقـضات الداخليـة سيحدث عنف يؤدي بدوره إلى عدم استقرار سياسي .

كما أن تغيرات البيئة الدولية مثل الحرب البادرة والاستقطاب الدولي خلالهـا ، وسباق التسلح بين الدول ، يساهم في عـدم اسـتقرار الـنظم المعتدلـة ، فتأخـذ المستويات الاجتماعية والاقتصادية للشعوب بالانهيار بسبب ذلك[1] ، فقد سـاهمت الحرب البادرة ، وسباق التسلح بين المعسكرين والمنافسة بينهما للـسيطرة علـى العالم، في عدم استقرار الدول غير التابعة لأي من هذين المعسكرين .

لكن تجارب الشرق الأوسط أثبتت أن فرض السلام بالقوة وعدم التوازن، هـو مجرد وهم فنتج عن هذه السياسات اتفاقيات رديئة أو صدامات مستمرة ، لأن هذه الاتفاقيات هي اتفاقيات مؤقتة نتجت عن خلل في التوازن بين المـوقعين عليهـا ، والسلام الحقيقي يتحقق فقط بزوال الأسباب المادية والمعنويـة للنـزاع وتحقيـق الأغراض الناقصة والأمن المتبادل لكل الأطراف ، فعلى سـبيل المثـال التطبيـع الحقيقي بين الدول العربية وإسرائيل لا يمكن أن يتحقق إلا مـن خـلال اتفاقيـات حكيمة وكاملة ومبنية على توازن المصالح ، وليس على توازن القوى للأطـراف المعنية ، بحيث تكون تلك الاتفاقيات عاقلة وتجعل الدولة تضحي ببعض مصالحها من أجل تحقيق الأمن الإقليمي ، وإذا لم يتحقق ذلـك سيـستمر عـدم الاسـتقرار

([1]) أمين هويدي ، " العسكرة والأمن في الشرق الأوسط : تأثيرهما على التنمية والديمقراطية " بيروت ، دار الشروق ، ١٩٩١ .ص١٢

السياسي لجميع الأطراف بحيث تتناسب نسبته مع حجم التناقضات الداخليـــة عنـــد كل طرف ، باعتبار أن تناغم الصراع الداخلي مع الخارجي ســيؤدي إلـــى عـــدم الاستقرار السياسي .

وان عدم التوازن بين القوى الثلاثة التي ترتكز عليها الدولة ، سيحدث خلـــلاً في الدولة نفسها ويجعلها في وضع حرج يتسم بعدم التوازن وعـــدم المـــصداقية ، وهذه القوى هـــــي[1] :

---

(1) نفس المصدر السابق ، ص ٥٤ .

١-القوى العسكرية وتشمل نفقات الدفاع .
٢-القوى السياسية وتشمل نفقات الإنفاق على النظام .
٣-القوى الاقتصادية ، وتشمل نفقات التنمية ورفع مستوى المعيشة والدخل القومي .

فلو زادت نفقات الدفاع سيتعرض الوضع الاقتصادي لأزمات حقيقية ، وسيؤثر ذلك على مصداقية النظام القائم . أما لو نقصت نفقات الدفاع عن الحد المطلوب فستصبح الدولة عاجزة عن مواجهة التهديدات الخارجية ، ولو زاد الإنفاق للإبقاء على النظام سيؤدي ذلك إلى الإفلاس والهزيمة ، فبحسب مفهوم الأمن القومي الذي يعني مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود قدراتها للحفاظ على كيانها ومصالحها حاضراً ومستقبلاً مع مراعاة التغيرات الدولية ، لكن هذا لا يتحقق بدون التوازن في إنفاق الموارد المتاحة لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية على حد سواء ، إضافة إلى أن عدم تحقق الأمن القومي على المستويين الداخلي والخارجي سيؤدي إلى عدم استقرار سياسي .

ومثالاً على عدم الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط ، يرى شمعون بيرس أن عدم الاستقرار هذا قد نشأ نتيجة لسببين هما : وجود أصولية دينية، ودعم قيام هيكل إقليمي منظم لمنطقة الشرق الأوسط[١] .

وان حل هاتين المعضلتين حسب رأيه سيؤدي إلى استقرار سياسي في هذه المنطقة ، لكن يؤخذ على هذا الرأي أن الأصولية الدينية لم تنشأ إلا بسبب فساد أنظمة هذه المجتمعات الشرق أوسطية، إضافة إلى انخفاض المستوى الثقافي والاقتصادي للأفراد ، فتطرح الأصولية الدينية برامجها التي تتعاطف معها وتؤيدها بعض فئات وطبقات المجتمع ، في ظل إفلاس أنظمة هذه الدول عن إيجاد حل لذلك، بسبب ارتباطها بدول المركز الرأسمالي ، فالحل يمكن من خلال دول المركز نفسها بتشجيعها للحركات الديمقراطية وعدم دعمها لهذه الأنظمة ، أما العامل الآخر وهو قيام هيكل إقليمي منظم لمنطقة الشرق الأوسط ، فان التقسيم

---

(١) شمعون بيرس ، " الشرق الأوسط الجديد " ، ط٢ ، ترجمة دار الجليل ، عمان ، دار الجليل ، ص ٧٩ – ٨٣ .

الموجود هو من صنع الدول الاستعمارية نفسها بعد الحرب العالمية الأولى ، من خلال اتفاقياتها السرية مثل سايكس بيكو ، ومؤتمر سان ريمو وغيرهما ، وما يريده النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة ، هو إعادة تشكيل الخارطة بما يتوافق مع الاستراتيجية الإسرائيلية والاستراتيجية الغربية التي ترى تقسيم المنطقة إلى كيانات طائفية وعرقية ، لمنع أية مقاومة لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة ، مع استمرار بقاء إسرائيل في المنطقة كأقوى قوة إقليمية فيها .

ويرى محمد بشير الصيد أن عدم الاستقرار السياسي هو ظاهرة تتميز بها الأنظمة البرلمانية، التي لا يتمكن فيها الناخبون من إيصال أكثرية واضحة تنتمي إلى حزب أو تيار واحد إلى البرلمان[1] ، مما يمكن الأحزاب الصغيرة من التحكم في تشكيل الحكومات وفي إسقاطها نتيجة عدم التفاهم في تشكيل الحكومة ، لكي مما يؤخذ على هذا التعريف عدم انطباقه على معظم دول العالم سواء كانت ديمقراطية أم ديكتاتورية ، فعلى سبيل المثال ، إن عدم وجود الاستقرار السياسي في الأنظمة الرئاسية التي تتبعها العديد من دول العالم ، كان أكبر بكثير من الدول ذات النظام السياسي البرلماني ، بسبب عدد الانقلابات فيها ، كما أن الدول التي تتبع نظام الحزب الواحد أو القائد أو المهيمن سوءا كانت شيوعية أم فاشية أم غير ذلك ، توجد فيها طاقات كامنة كبيرة جداً لإحداث عدم الاستقرار السياسي ، فسقوط المعسكر الشيوعي عام ١٩٨٩ . أدى إلى تفككه وتفكك دوله إضافة إلى اندلاع حروب أهلية في معظمها ، ومن الممكن أن تندلع في أية لحظة ، أيضاً كان سقوط نظام البعث في العراق عقب احتلال العراق عام ٢٠٠٣ قد أدى لانقسامات طائفية وعرقية داخلية مما يهدد وحدة كيان الدولة ، وحتى في دول نظام الحزب المهيمن مثل تونس ومصر ، فتوجد فيها تناقضات داخلية قد تخلف عدم استقرار

(1) محمد بشير الصيد . " الحكم وإشكالية الإستقرار السياسي : دراسة مقارنة بين النظامين الفرنسي والليبي " . رسالة ماجستير غير منشورة ، طرابلس ، أكاديمية الدراسات العليا ، ١٩٩٨ ، ص ١٠ .

سياسي على المدى البعيد ، رغم أن طبيعة الشعبين غير قـابلتين للعنـف بـشكل كبير [١] .

وحول عدم الاستقرار السياسي على مستوى الوطن العربي يرى محمـد عابـد الجابري ، إن هذه الظاهرة نشأت بسبب عدم مقدرة الحاكم في كل دولة من هـذه الدول على المحافظة على الوحدة والانسجام داخل قبيلته من جهة ، وعدم تمكنـه من المحافظة على ولاء القبائل الأخرى المتخالفة معه أو الخاضعة له ، من جهـة ثانية [٢] ، لأن الاستقرار في الوطن العربي تحكمه القبيلة أو الطائفـة بالدرجـة الأولى وهو ينزع إلى الولاء العصبوي ، فالملك أو الرئيس يخضع لعصبية قبيلتـه ، وان ضعف القبيلة نتيجة الاختلاف بالرأي داخلها سيضعفها، ويـضعف الحـاكم الذي ينتمي إليها ، فإذما فقد ولاء القبائل الأخرى الخاضعة له أو المتحالفة معـه ، سيؤدي ذلك إلى سقوط نظامه على المدى البعيد أو القريـب أي عـدم اسـتقرار سياسي . وهناك مظاهر عديدة لعدم الاستقرار في النظام أهمها [٣]:

١-عدم اتفاق إرادي عن طريق الرضى والقبول ، فرفض المواطنين أو عـدم تقبلهم طواعية ، واختياراً لأنماط السلطة الموجودة في المجتمع من خـلال الفكر الحر عن طريق المشاركة والإقناع فسيؤدي ذلك إلى العنف .

٢-عدم وجود نظام أتوقراطي استبدادي مطلق ، يمارس بشكل مستمر الإكراه والإجبار والقسر ضد كل من يحاول رفضه ، فلا ترتفع الأصوات المنـددة بأخطاء النظام بسبب خوفها من قمعه، وهذا سيؤدي إلـى إفـساح المجـال للأصوات المنددة بأخطاء النظام وقياداته ، لكن هذا الاستقرار كمـا أشـير إليه في السابق سينتهي بانفجار قد يحدث بصورة فجائية ، وبالتالي سيصبح النظام بحاجة للتغيير الجذري بكل ما فيه، فالمذاهب الإصلاحية فـي هـذه الحالة غير مجدية .

---

(1) عبد الرحمن خليفة ، " أيديولوجية الصراع السياسي ، مصدر سابق ذكره ، ص ١٦٩ .

(2) محمد عابد الجابري ، " فكر ابن خلدون: العصبية والدولة ، " ط٦ ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٤ ، ص ٢٦ .

(3) عبد الرحمن خليفة ، مصدر سابق ذكره ، ص ١٦٩ – ١٧٠ .

٣-عدم ثبات النظام ووجود ظاهرة التبدل فيه ، من خلال قصر مــدة الحكــم لدى السلطة ، وعدم حدوث أي تغيير في بنية المجتمــع فالنظــام الــذي لا يستطيع تجنب الانهيارات والتقلبات الفجائية التي قد تطــيح بــه وببنيتــه الأساسية، سيفسح المجال أمام عدم استقرار سياسي وولادة نظام جديد على أسس جديدة ، وإن النظام الذي لا يرضي تطلعات المواطنين سيؤدي إلــى استمرار عدم الاستقرار السياسي على المدى الطويل أو القصير[١] .

ويبقى أهم مؤشرين لظاهرة عدم الاستقرار السياسي هما التقلبات الوزارية من خلال سقوط الحكومات بمعدلات كبيرة، بسبب قصر مدة اســتمرارها بــالحكم عن ثمانية أشهر كأدنى حد لحكومة مستقرة ، والتقلبات في النظام بشكل كبيــر أي أقل من مدته القانونية المعترف بها دستوريا من خلال النص عليهــا فــي صلب الدستور ، وتتراوح هذه المدة في معظم الدول بين أربعــة إلــى ســبعة سنوات وعلى هذا فان أي حكومة تقل مدتها عن الثمانية أشهر فهذا مؤشر عدم استقرارها وقد أخذ هذا المؤشر كما سنرى فــي الفــصل القــادم مــن أكثــر الحكومات استقرارا في الشرق الأوسط و هي إسرائيل و التي لم تقل مــدة أي من حكوماتها المتعاقبة منذ الاستقلال عن ثمانية أشهر وعلــى هــذا الأســاس أعتمد مؤشر استقرار الحكومات ، كما أن سقوط النظام الــسياسي قبــل مدتــه القانونية الدستورية فهذا مؤشر أيضا على عدم اســتقراه الــسياسي ، وتتــابع سقوط الحكومات أو الأنظمة بشكل كبير فهذا مــن المؤشــرات علــى عــدم الاستقرار السياسي في الدولة نفسها، وتجدر الإشارة هنا أن سقوط الحكومة أو النظام لا يحدث بشكل مفاجئ في أغلب الأحيان ، ذلك أن سقوط النظــام فــي الغالب يكون بعد سلسلة سقوط حكومات وأزمات حكومية ، كما أنه في نفــس الوقت سقوط الحكومة والنظام هو نتيجة لمؤشرات ساهمت فــي ذلــك ، مثــل كثرة أعمال العنف السياسي والمظاهرات ، والاغتيــالات الــسياسية ، وفــشل السياسة الاقتصادية والإضرابات ، والاعتصامات ، هذا على المستوى الداخلي

---

(1) فيبي مار ووليم لويس (تحرير) ، " امتطاء النمر : تحديات الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة ، " ترجمة عبد الله جمعة الحاج ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص ٢٨٩ .

، أما على المستوى الخارجي فالعقوبات الخارجية من الهيئات الدولية ، وطرد بعض سفراء الدولة المعنية من دول أخرى والحروب الخارجية .. إلخ ، فكـل ذلك سيزعزع الحكومة والنظام وبالتالي يصبح سقوط الحكومة أو النظام مسألة وقت لا أكثر ولا أقل فكثير من الانقلابات ، أو سقوط الحكومات كان متوقعـاً حدوثها قبل وقوعها ، ويبقي سقوط الحكومات لأي سبب أو أسباب كانت أقـل خطورة من سقوط النظام نفسه على الاستقرار السياسي ، لأن سـقوط النظـام يحمل في طياته سقوط الدستور والحكومة والبرلمان وكل مؤسسات الدولة وقد يؤدي أيضا إلى سقوط مؤسسات المجتمـع المـدني ، كـالأحزاب الـسياسية والنقابات وغيرها، ذلك لان سقوط النظام يتم غالبا بفعل العسكر الذين غالباً ما يكونون شديدي العداء للديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني .

الفصل الثاني

العوامل المؤدية لعدم الاستقرار السياسي

١- العوامل الداخلية المؤثرة على الاستقرار السياسي

أولا : الجيش :

يعتبر تدخل الجيش في الحياة السياسية أو تدخله لإسقاط حكومة أو نظـــام مـــن العوامل المؤدية بشكل مباشر لعدم الاستقرار السياسي ، فأفراد القـــوات المـــسلحة ليسوا معزولين أو محصورين داخل جدران عن الحركات المحيطـــة بهـــم وعـــن التحولات الكبيرة في الرأي العام ، بسبب تأثرهم ببعـــضهم الـــبعض وبـــروابطهم الطبقة والاجتماعية ، وماهية الأغراض المتوقع معهم إنجازها فرغم كونهم جـــزء من مؤسسة متخصصة وهرمية معزولة عن عامة الـــشعب فـــي ثكنـــاتهم ، لكـــن أقربائهم وأصدقائهم لابد أن يكون لهم تأثير عليهم في التغيرات التي تحـــدث فـــي المجتمع ، كما أن منهم الكثير من النخبة المثقفة التي تقـــرأ الـــصحف والمجـــلات والكتب وتسمع الإذاعة، إضافة إلى مناقشاتهم مع بعضهم الـــبعض ، وروابطهـــم الطبقية والاجتماعية تجعلهم يكونوا سنداً لها في صراعهم الطبقي مع الآخرين من الطبقات الأخرى[١] ، فيرى إنجلز أن الدولة نشأت بسبب صـــراع الطبقـــات فـــي المجتمع ، فكان وجودها ضرورياً لتخفيف حدة هذا الصراع ، وبالتالي فهي تصبح أداة قمعية لتعزيز سلطة الطبقة الحاكمة ، وهذا يعني أن الجيش الذي يكون إحـــدى مؤسسات الدولة هو في يد الطبقة الحاكمة ، فهو متأثر بها ، وعندما يحمي الجيش طبقة لا تنتمي لطبقة أفراده فانه لابد سينقلب عليهـــا ، لان الجـــيش هـــو إحـــدى السلطتين الحاسمتين في السياسة ، أما السلطة الثانية فهي القوة المنظمة للدولـــة ، وفي الدول المتخلفة لا يستطيع الجيش أن يعمل منعزلاً عن الطبقات ، فاســـتيلاءه على السلطة سيجعله ينتج نفس السياسة التي كانت قبل مجيئه إلى السلطة فيـــصبح الجوهر الطبقي هو أساس سياسته كونه لا يستطيع أن يبقى حكماً بين الطبقات لمدة

---

(1) جاك وديز، "الجيوش والسياسة" ، ترجمة عبد الحميد عبد الله ، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨٢ ، ص ٢٧ – ٢٩ ، ص٤١-٤٤ .

طويلة ، فحالما يستولي على السلطة سيقوم بتمثيل المصالح الطبقية مستعملاً كادره القيادة بوصفة نخبة قوية ، لتنظيم السلطة الجديدة المنتمية لطبقة ما لكنه لا يلبث أن يصبح منعزلا عن الآخرين بفعل شعوره بالتفوق ازاء المدنيين ، وفي ذلك يقول ميرسكى :

> **"إن الجيش في البلدان النامية ليس ببساطة نسخة من المجتمع ، وليس ببساطة المجموع الحسابي لعدد من الفلاحين والبرجوازيين الصغار بالولادة ... الخ . فكل هؤلاء الناس يكسبون نوعية حياة جديدة، ينصهرون في كيان جديد ، أن الجيش يكتسب سمات شركة لها مصالحها الخاصة ، وبالتالي يصبح إلية منضبطة ذاتيا ، وتتمتع بانغلاق طائفة، وهذا الوعي الفخور بالانتماء الي هذه الحرفة المختارة ، يمكن أن يتحول إلى عقدة استعلاء إزاء المدنيين ، حيث يغريه ذلك بانه هو الذي يستطيع إنهاء الفساد وإنقاذ الأمة ، واستعادة القانون والنظام"[١].**

ولا يقتصر ذلك على الدول المتخلفة بل يتعداه إلى الدول المتقدمة، فالضباط في كلا الفريقين يكنون الكره الشديد للديمقراطية بسبب وضعهم الطبقي[٢] .

وعادة ما يسبق أي انقلاب عسكري بعض الأعمال الخفية وأهمها [٣]:

١-العمليات السياسية شبه العسكرية التي تستهدف الإطاحة بنظام الحكم أو مساندة نظام حكم جديد .

٢-النصيحة والمشورة لبعض السياسيين .

٣-الإعانة المالية لشخص من الأشخاص .

٤-المساعدة الفنية والمالية للأحزاب السياسية .

٥-دعم المنظمات (نقابات، تعاونيات ، شركات رجال الأعمال).

٦-الدعاية السرية .

٧-العمليات الاقتصادية .

ويري ميرسكي أن هناك أربعة أسباب للانقلاب العسكري في البلدان المتخلفة أهمها :

١-وجود سخط شعبي واسع في الدولة .

---

(1) نفس المصدر السابق ، ص ٤٣ .
(2) نفس المصدر السابق ، ص ٥٥ .
(3) نفس المصدر السابق ، ص ٦٤ .

٢-وجود أزمة سياسية داخلية طال أمدها بسبب عجز الحكومة المدنية عن حل المشكلات الداخلية وإخراج البلد من المأزق .

٣-سخط النخبة المثقفة على نظام استبدادي خامل وقديم .

٤-عدم كفاءة الحكومة المدنية مقرونا بالإدارة الفاسدة، ولا مبالاة الجماهير وخيبة آمالها.

وتلعب العوامل القبلية والعرقية والطائفية دوراً هاماً في ذلك إضافة لما سبق ذكره .

وفي الأنظمة الشيوعية يتدخل الجيش في السياسة ويشجع تدخله بها في الدولة التي ينتمي إليها او الدول الأخرى ، وفي ذلك يقول فلاديمير لينين:

" **لا يمكن اعتبار القوات المسلحة محايدة ، وينبغي ألا تكون ، إن عدم جذبها الي السياسة هو شعار خدم البرجوازية والعنصرية المنافقين**"[1]، كما يؤكد ذلك أهارون كوهين بقوله : " **حينما لا يعود الحكام القدامى قادرين على الاحتفاظ بالسلطة ولم تنضج الطبقة العاملة للاستيلاء على السلطة ، فان الضباط يملأون الفراغ الذي تكون**"[2].

إن وجود عسكريين في الحكم يحمل في طيا ته استعماراً جديداً للمجتمع والدولة بسبب طبيعة الروح البرجوازية الطبقية عند العسكر، فهم لا يميلون إلى التغيرات الاجتماعية الكبرى الواسعة النطاق، ويفتقرون إلى المؤهلات الضرورية لقيادة الدولة [3]، فعلى سبيل مثل ، الضباط في الدول العربية ليسوا مجموعات منسجمة، فرغم كونهم من الطبقة الوسطى إلا أن لهم روابط عائلية واجتماعية مع الطبقة العليا الرأسماليين الذين يشجعونهم على المشاركة في المؤسسات المستولى عليها من خلال إجراءات التأميم ، وعلى الخدمة في المؤسسات المختلفة بين القطاعين الخاص والعام ، ولهم روابط مع ملاك الأراضي الكبيرة.

---

(1) نفس المصدر السابق ، ص ١٠٣ .

(2) نفس المصر السابق ، ص ٧١ .

(3) نفس المصدر السابق ، ص ٨٦ – ٩٦ .

وبالتالي ستخلق هذه الروابط علاقات اقتصادية مشتركة بينهم ، لان الجيش في الدول المتخلفة يقدم مجالاً للأفراد للوصول للمراتب العليا فـي جهـاز الدولـة بغض النظر عن أصولهم الطبقية وذلك لكي يستفيدوا من مواقعهم داخـل الدولـة وليصبحوا جزءاً من البرجوازية الجديدة ، فيكدسون العمولات على العقود الجديدة الممنوحة إلى الشركات الأجنبية ، إضافة إلى أشكال الفساد الأخرى ، حيث تقـدم لهم رشاوي كبيرة من قبل الوكالات الأجنبية ، فيصبحون من المـلاك والتجـار ، وبذلك تعود عناصر الصراع الطبقي في المجتمع بظهور طبقة العسكر.

ومن صفات العسكر موقفهم السلبي والأبوي من المجتمع كـونهم تـدربوا على إصدار الأوامر وعلى أن يكونوا قادة وعلى الإملاء أكثر من الإصغاء ، لذلك يرفضون أي ميل للمناقشة مع الآخرين ، أو القبول بقرارات جماعية ديمقراطيـة فهم أعداء للديمقراطية ، لذلك فهم يلجأون إلى تقليص الحركة الشعبية، أو كبحهـا بشكل نهائي إن أمكن ذلك ، لكنهم إذا لم يعمدوا إلى تمهيد الطريق أمام حكم مدني ديمقراطي ذي برنامج اجتماعي أعمق وأكثر حساسية ، فإنهم سيصطدمون بالقوى الاجتماعية الناشئة ويصبحون ضحية انقلاب وقائي تنظمه العناصر الأكثر يمينية .

ويتميز ضباط الجيش في الدول المتخلفة بعدة سمات أساسية أهمها [1]:

١-أنهم الأقل إنجازا في تحصيلهم العلمي عندما كانوا على مقاعد الدراسة .

٢-هدفهم من الانخراط في صفوف الجيش هدف مادي بحت، ومن أجل الرقي الاجتماعي ، أكثر من المشاعر الوطنية أو النزاهة في أداء الخدمة العامة .

٣-يعتبرون الأكثر فساداً في المجتمع ، حيث الرشاوى واستغلال مراكزهم .

٤-إن انخراطهم في الحياة الحزبية يفقدهم الطاعـة لمرؤوسـيهم العـسكر ، ويجعلهم يتورطون بالسياسة .

٥-ليسوا الأكثر خبرة بالتكنولوجيا الحديثة حتى العسكرية منها من الجماعـات المدنية .

٦-مستهلكين وليسوا منتجين .

([1]) عادل مختار الهواري ، "الصفوة العسكرية في الشرق الاوسط" ، القاهرة، مكتبة النهضة الشرق، ١٩٨٤ ، ص ١١-١٢ .

وقد ارتبطت العسكريتارية بشكل مواز للروح القومية في بلدان كانت تمر بمرحلة تغيير اجتماعي واقتصادي سريع ، فمن خلالهم ظهرت الفاشية والنازية اللتين طرحتا حلاً للأزمات الاقتصادية والسياسية التي تعيق تقدم المجتمع ولهذا برروا انقلابهم، أنه إنما كان بسبب فقدان الأمن وان عدم الاستقرار في المجتمع كان بسبب تعدد الآراء واختلاف الميول وتكاثر الأحزاب و التنظيمات التي تدعم الاختلاف وتزكي روح التفرقة بين المواطنين وتدفعهم إلى التعصب ، واستعمال العنف لحل الخلافات ، وان سبب العنف هو الديمقراطية ، بما تحويه من حرية التعبير والاعتقاد والانتخاب وحكم الأغلبية وحق محاسبة الحاكم ، ووجود ضمانات دستورية لتحديد الحقوق والواجبات ومبدأ فصل السلطات والمساواة أمام القانون وسيادته ، لذلك فقد أشاعوا بان الديمقراطية منافية للدين ليكسبوا الفئات الدينية إلى جانبهم، كما أشاعوا أيضاً أنها مفهوم رأسمالي متفسخ ومنافية للاشتراكية ليكسبوا تأييد اليسار ، وبرروا بقائهم في السلطة وعدم إعطائهم لها للمدنيين لعدة أسباب أهمها[1] :

١-حرصهم الشديد على المصالح العليا للبلاد .
٢-عدم ثقتهم بالسياسيين التقليديين والقوميين القدامى ، على أساس انهم ورثة الحزبية وحلفاء الاستعمار.
٣-يروجون أن البلاد معرضة للمؤامرات الداخلية والخارجية .
٤-ادعاءهم أن المرحلة التي يمرون بها هي مرحلة استثنائية، وبالتالي استثنائية حالة البلاد في هذه الحالة .
٥-أن تحقيق أمال وطموحات البلاد لا تتحقق إلا بهم بعد فشل الحكومات المدنية .

لهذا الأسباب يرى آموس برلموتر أن العسكر لا يمثلون طبقة وان الدور المعطى لهم كقوة ممثلة وموحدة للطبقة الوسطى الجديدة وكقوة محدثة ومطورة للمجتمع هو دور غير واقعي ، وما العسكر إلا نخبة اجتماعية تعمل لمصلحتها

---

[1] خلدون حسن النقيب ، "الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر" ، ط٢ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦ ، ص ١٩-٢٠ ، ١٢٥ – ١٢٩ .

الخاصة ، وتوظف من مختلف الطبقات في المجتمع ، وتختار الأيـديولوجيا التـي تناسب مصالحها ، وتديم هيمنتها وسيطرتها على المجتمع ، لهذا يحبذ العسكر فـي طريقة حكمهم، النظام الشيوعي على غيره من النظم الأخرى ، ويفسرون ذلك بان ضعف البرجوازية الوطنية في مرحلة الامبريإلية ، قد حول المسؤولية إلى الدولـة ، وأن بإمكان الدولة أن تحقق التطور والتنمية في الطريق اللارأسـمالي المـستقل عن الرأسمالية الغربية ، من خلال رأسمالية الدولـة التـي يمثـل العـسكر أهـم أجنحتها[١] ، ولكن واقعياً تتحالف الطبقة الوسطى التي انبثق منهـا العـسكر مـع التكنوقراط والقوميين العقائديين ، فتتميز طبقتهم بأنها غيـر موحـدة أيـديولوجياً وسياسياً فهي تمتد من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ، وهي طبقة غيـر واعيـة بمركزها الاجتماعي ومصالحها السياسية والمادية ، لكنها موحدة في عدائها للفئات الحاكمة ، وهي طبقة الملاك والتجار ، لهذا فعند استيلائها على السلطة تعمل على تفكيك الطبقة الحاكمة ، وتجعلها تنهار ثم تنتقل للسيطرة على النقابات والتنظيمات المهنية مستخدمة العنف المسلح ، ثم تبني تنظيم اجتماعي للدولـة مثـل الحـزب الحاكم، وتسخر جميع موارد المجتمع لمصالحها بحجة أن امـتلاك غيرهـا لهـا سيؤثر على الأمن القومي ، وبذلك تعمل على عزل عامة الشعب وقواه وتنظيماتـه عن كل مشاركة شعبية في الحكم ، وفي ظل حكمها يقتـصر دور الـشعب علـى التهليل والتأييد لقراراتهم ، أما المعارضة فلا أهمية لها في ظل حكمهم ، وفي ذلك يقول كروميل "**تسعة من أصل عشرة يكرهونني وما الفائدة مـن ذلـك إذا كـان العاشر وحدة مسلحة** "[٢]، ويؤكد ذلك تروتسكي بقوله : " **لا يمكن القيام بثـورات ضد القوات المسلحة ، ولا يمكن الوقـوف بوجـه ثـورة تقـوم بهـا القـوات المسلحة**"[٣].

ويرى جون كاوتسكي أنه في ظل الأنظمة العسكرية تتكون طبقة العـسكر المندمجة مع الطبقة الغنية لتصبح طبقة أرستقراطية وتمـارس نفـس الأسـاليب

---

(1) نفس المصدر السابق ، ص ص ١٣٧ – ١٤٢ .
(2) موريس دوفرجية " في الديكتاتورية " ، ترجمة هشام متولي ، بيروت، منشورات عويدات ، ١٩٨٩ – ص ١٤ .
(3) نفس المصدر السابق ، ص ٨٦ .

الاستغلالية التي كانت تمارسها الطبقات المنتهية (المبادة) [١].

ويتدخل العسكر في الدول المتخلفة ذات الهياكل الضعيفة التي تسهم بضعف الشرعية بسبب نقص فعالية الحكم المدني على السيطرة على المؤسسات العسكرية، فضعف أو انهيار السلطة المدنية يؤدي إلى ظهور النمط البريتوري[٢] ، وهو خضوع السلطة المدنية للسلطة العسكرية بشكل غير مباشر باعتبارها سبب وجودها أو الحامي لها، فالنمط البريتوري يتسم بوجود فراغ سياسي في المجتمع وضعف بالسلطة المدنية نتيجة الوصاية من قبل العسكر على الحكم المدني ، وهذا يؤدي إلى عدم إستقرار سياسي واجتماعي .

والهيمنة السياسية للعسكر [٣] في الدول التي كانت تخضع للاستعمار ، لا تقود إلى بناء دولاً قوية لان الجيش هو مؤسسة ضعيفة قادرة على القمع فقط ولا شئ غير ذلك ،على اعتبار أنه جيش موروث عن الاستعمار،فهو يتأثر بالاستعمار من حيث مفهوم القمع والإرهاب والديكتاتورية العسكرية ، إضافة إلى اتسامه بالتناقضات الداخلية ، ومفهوم "**نفذ ثم اعترض**" ، وما يترتب عليه وجودهم (العسكر) من إحداث ردة نحو القبلية والتقليدية ، بعكس الجيش في الدول المتقدمة الذي يتسم بـ[٤]:

١. مركزية القيادة والروح الجماعية .
٢. الترتيب الهرمي للسلطة .
٣. سيادة قاعدة الطاعة والانتظام .
٤. وجود شبكات اتصالات قوية .

وعوامل تدخل الجيش بالسياسة حسب رأي مجدي عبد الرحمن حسن هي [٥]:

---

(1) جون كاوتسكي " التحولات السياسية في البلدان المتخلفة " ترجمة جمال نعيم عون،– بيروت ، دار الحقيقة ، ١٩٨٠ ، ص ١٢-١٣.

(2) حمدي عبد الرحمن حسن " العسكريون والحكم في أفريقيا " القاهرة، مركز دراسات المستقبل الأفريقي ، ١٩٩٦ ، ص ١٢-١٤ ، ص ٥٠ .

(3) محمد زاهي بشير المغيربي (تحرير)، "التنمية السياسية والسياسة المقارنة" : قراءات مختارة ، بنغازي ، منشورات جامعة قاريونس ، ١٩٩٨ ، ص ١٥ .

(4) حمدي عبد الرحمن حسن ، مصدر سابق ذكره ، ص ٣٦ ، ص ٥٠ – ٥٧ .

(5) نفس المصدر السابق ، ص ٥٩ – ٦٠ .

١. الفساد في الحكم والإدارة .
٢. العدوى .
٣. عدم الرضي العام الذي يشمل استراتيجية النخب الحاكمة في التعامل مع المؤسسات العسكرية ، والميول الأيديولوجية للنخبة الحاكمة ، ووجود نزعة قبلية وأثنية في المؤسسة العسكرية ، ووجود أزمات وانقسامات في صفوف النخبة إضافة إلى التنافر بين الضباط الصغار والكبار (صراع الأجيال)

لذلك يكون نظام الحكم العسكري عبارة عن نخبة عسكرية حاكمة وصلت إلى الحكم عن طريق الانقلاب العسكري ، ثم تبدأ هيمنة العسكر على الهيئات والمؤسسات الحيوية في الدولة بدرجة تمكنهم من عملية صنع القرار السياسي في المجتمع ، لكن يبقي رغم ذلك النظام [١] أقل استقرارا من ذي قبل، خاصة في مراحله الأولى ، فعلى سبيل المثال أدى انقلابي البعث عام ١٩٦٣ في كل من سوريا والعراق إلى عدة انقلابات عسكرية متتالية في كلا القطرين[٢] .

كما تسببا في حروب أهلية ونزاعات طائفية وعرقية .. الخ ، فالعسكر كنخب حاكمة يعتبرون فاشلين في تحديث مجتمعاتهم ، باعتبارهم غير قادرين على عمليتي التحديث والتنمية السياسية ، في مجتمعاتهم لأنهم يعملون على إحداث ردة فعل نحو المجتمع التقليدي نتيجة تعويلهم على الجيش في المحافظة على حكمهم وبقائهم في السلطة ، فهدفهم الأول والأخير هو البقاء في السلطة من خلال زيادتهم لفعالية الأجهزة القمعية المملوكة لهم لأنهم مسيطرين عليها ، فإنفاقهم على الميزانية القومية أكثره يكون على المؤسسة العسكرية، والأمنية، أما الفائض الذي يبقى بعد ذلك وبعد إشباع مصالحهم الخاصة يحققون به التنمية الاقتصادية والإصلاح الاجتماعي ، وأكثرهم لا يملكون استراتيجية مكتملة بشان إدارة شؤون البلاد بعد وصولهم للسلطة ، لذلك يعتمدون على البيروقراطية والتكنوقراط الذين كانوا قد تولوا قبل ذلك مسؤولية كثير من الأمور الإدارية والتخطيط الحكومي ،

---
[1] نفس المصدر السابق ، ص٨٩ – ص ١٠١ – ١٠٣ .
[2] نفس المصدر السابق ، ص ٦٧ – ٧٢ .

لذلك فالنظام العسكري يؤدي عادة إلى أزمات اقتصادية بسبب تبديـــدهم الجـــزء الأكبر من الدخل القومي على مصالحهم ومصالح حلفائهم ، كما أن اعتمادهم على المعونات الخارجية والقروض الأجنبية لتمويل عمليات التنمية ، فيكرســـون بـــذلك علاقات التنمية للمركز ، ويعتمد العسكر على استراتيجية خاصة لاستمرار بقـــائهم في السلطة لفترة أطول وتتمثل هذه الاستراتيجية بـــ[١] :

١. تطوير قدراتهم القمعية.
٢. الاستيعاب والسيطرة على المؤسسات العسكرية بحيث تكون مصدر التأييد الأساسية للنظام من خلال زيادة الميزانية العسكرية ، وفـــصل سلاح الطيران عن بقية فروع الجيش الأساسية ، وإنـــشاء وتـــدعيم قوات شبه عسكرية تابعة للزعامة السياسية وتكون تحت تصرفها .
٣. الارتباط بقوى خارجية تقدم لها المـــساعدات والإمكانيـــات الكفيلـــة بالمحافظة على بقائها واستمرارها .

ثم تأتي مرحلة بناء شرعيتها من خلال عدة أساليب أهمها [٢]:

١. الاعتماد على تراكم الاستياء الشعبي من الحكم المدني السابق .
٢. إقامة روابط وتحالفات قوية مع بعض الجماعات المدنية .
٣. وضع أسس جديدة للوحدة الوطنية .
٤. إنشاء تنظيمات سياسية جماهيرية تحت زعامتهم .
٥. الاعتماد على نمط الزعامة الكاريزمية .
٦. استخدامهم للقومية أو للدين والتقوية على أنهم يتوجهون ويلتزمون بها .

وأكد على بعض هذه الأساليب فاروق يوسف أحمد بقوله :

> **" يعزي بعض العسكريون لدى استيلائهم على السلطة أنهم شـــرعيون لأنهم اكتسبوا التأييد والرضى الشعبي من قبل الجمـــاهير التـــي هـــي مصدر السلطات ، وبالتالي اكتسبوا المشروعية التي تعني سيادة حكم القانون لان الجماهير أقرت مشروعية التغيير الذي يعني القضاء على النظام السياسي القائم وإحلال آخر محله "**

---

(1) نفس المصدر السابق ، ص ١١٧ ، ص ١٢٣ .
(2) نفس المصدر السابق، ص ١٢٧ – ١٢٨ .

ورغم أن النظام الشرعي هو القادر على ممارسة الحكم دون اللجوء إلى أدوات الإكراه والقمع، لان الشرعية ترتبط بمفهوم العدل والمساواة والسيادة ، وتمثيل النظام السياسي لقيم ومصالح المجتمع ، وإن غياب ذلك سيؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي في المجتمع ، ويجعل الأنظمة خائفة من مجتمعاتها التي لا تثق بها ، فالشرعية المعتمدة على القهر والخوف لا تعتبر شرعية ، لان أهم أسس الشرعية هو القبول والرضى بالنظام السياسي، والانفتاح على المجتمع ، وليس بتضخيم الأجهزة الأمنية وتعديدها ، وتحويل الجيش إلى حامي للنظام الذي يشعر أن الخطر يكمن داخل المجتمع ، لان ذلك يحوله إلى نظام إقطاع سياسي تحكمه السلطة العسكرية بغرض مراقبة تطور المجتمع وحرف المسيرة الحضارية، وإنهاء قوى الصراع الحضاري من خلال سلسلة من حلقات الصراع العقيم على السلطة ، على حساب الصراع الاجتماعي الذي كان من الممكن أن يولد ظروف للتقدم الموضوعي الذي يستثمر طاقات الشعب وقدراته لتجاوز التخلف واللحاق بركب الحضارة المعاصرة وهذا ما يؤكده إبراهيم سلامة بقوله :

> **" إن العسكريتاريا العربية هي طبقة أو مجموعة طوابق يمينية فاشية دورها الأساسي المحافظة على القديم وترميمه ، وضرب كل محاولة جذرية لنسفه وتغييره ، فالبنية العسكرية تشبه البنية الكنيسية ، من حيث تعلقها بالقديم ودفاعها عنه ، وهرميتها التنظيمية المستمدة من صلب الفكر الإقطاعي ، وليست مبادئ الفقر والفقه والطاعة والانضباط والتعالي على المدنيين ، حتى في المظاهر ، فان الفئتين الوحيدتين في العالم اللتين تتميزان بلباس خاص مختلف عن لباس الناس هما الأكليروس والعسكر "(١)**

كما أن ضعف الوعي عند غالبية أبناء الشعب بنتيجة الجهل والأمية لأبد انه سهل مخططاتهم في القضاء على الحكم المدني ، وفي ذلك يرى بشير فنصه الذي واكب جميع الانقلابات العسكرية في سوريا، وقريب لحسني الزعيم صاحب أول انقلاب عسكري في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية، أنه لا يمكن لشعب تكامل وعية القومي ومارس حرياته الأساسية فعلاً، أن يسمح لمجموعة من العسكر أن يحتلوا دار الإذاعة ويظهر من بينهم أحد المغامرين ليعلن في بلاغ رقم

---

(1) مطاع الصفدي " التجربة الناصرية والتجربة الثالثة " ، بيروت مؤسسة الأبحاث العلمية العربية العليا ، ١٩٧٣ ، ص ٢٣٥ .

واحد ، انه جاء مصلحاً هادياً ، ليثبت دعائم الديمقراطية الحقيقة ، ويدعم مبادئ الحرية والعدالة وحقوق الإنسان[1] ، لأن الوعي القومي لايمكن أن يتفتح في أجواء الجهل والفقر ، فالحكم الوطني عليه عاتق نشر التعليم وعلاقات الإنتاج الصحيحة العادلة ، ومبادئ الحرية الصحيحة، لان عدم نشرها سيفتح الباب أمام الجهلة والرعاع وأصحاب النفوذ والغايات ليسيئوا التصرف بالحريات ، فيكثرون من المظاهرات لسبب أو بدون سبب ويلجأون إلى التخريب ، وتذهب الصحافة للإساءة بالمهاترات العقيمة ، وتلجأ الأحزاب إلى العنف والعدوان على كرامة وحقوق الشعب ، كل ذلك يساعد على مجيء أغرار مغامرين قصيري النظر ليعمدوا إلى الحكم ديكتاتوري صارم لا يرحم من خلال اتصالاتهم ببعض ضباط الجيش للقيام بانقلاب عسكري ، بدعوى القضاء على الفساد والميوعة ، رغم كونهم سبب البلاء والفساد ، ويبرز الرئيس السوري ناظم القدسي الفرق والاختلاف بين السياسيين المدنين وبين العسكريين بقوله:

" إن رجال السياسة إن اختلفوا في الرأي ، اقتصرت خلافاتهم على بعض الخطب في البرلمانات ، وبعض المقالات في الصحف ، ويترك الحكم بعدئذ للشعب ليختار بطريق الانتخاب من يشاء ليسلمه أمانة الحكم نيابة عنه ، أما العساكر إن اختلفوا لجأ كل منهم إلى سلاحه وأشهره على الآخر "[2].

وتفسير ذلك إن العسكر في طبيعتهم يحملون مظاهر الديكتاتورية ، فتأييد القوات المسلحة للنظام يجعله يستمر وعدم تأييد قسماً مهماً منها يجعله يسقط وفي ذلك يقول كرين برينتون :

" ليس من المحتمل أن تسقط أية حكومة ما لم تفقد قدرتها على الاستخدام بطريقة كافية لسلطتها العسكرية والبوليسية ، ولا يمكن أن تحدث أي ثورات إلا بمساعدة قسماً هاماً من الجيش "[3]

فالانقلابات التي تؤيد من بعض القطاعات الشعبية ، لا تلبث أن تكشف عن نفسها عندما يثبت أنها ما قامت إلا من أجل الجيش ومصالح القائمين بالانقلاب،

---

(1) بشير فنصة " النكبات والمغامرات : تاريخ ما أهمية التاريخ من أسرار الانقلابات العسكرية السورية ١٩٤٩ - ١٩٥٨ "، دمشق ، دار يعرب ، ١٩٩٦ ، ص ٣٠ .

(2) نفس المصدر السابق، ص ١٥٩ .

(3) خلدون حسن النقيب ، مصدر سابق ذكره ، ص ٢٤

وتفسير ذلك أن الجيش لابد له أن يتحالف مع فئة أو طبقة مـا، أو يخلـق طبقـة مهيمنة جديدة[١] ، وعدم توضيح العسكر لانتماءاتهم الأيديولوجية في البدايـة هـو بسبب رغبتهم في تقديم أنفسهم كممثلين ومنفذين للمطالب الشعبية وللإرادة الشعبية ، وعلى هذا الأساس كان دعم القوات المسلحة لبعض السياسيين له الدور الأكبـر في وصولهم أو استمرارهم في الحكم[٢] ، ومثال علـى ذلـك ، أن العـسكر فـي إيطاليا هم الذين مكنوا الفاشيت من استلام الحكم ، وسمحوا لهم بتحويل الثكنـات العسكرية إلى قواعد لهم ، وهم الذين مكنوا الفوهر هتلر عام ١٩٣٣ من الوصول إلى السلطة في ألمانيا ، وعززوا حكمه في الدخل من خـلال القمـع والحـروب البربرية في الخارج.

ولهم دور العسكر في النظام السياسي يجب فهم :

١. طبيعة السلطة السياسية نفسها، (ماهيتها ، أعمدتها ، أدواتها) .

٢. دورها في الصراع الطبقي ومراحل الصراع الأخرى .

وبذلك يمكن تفسير قبول الانقلابات العسكرية بالارتياح الـشعبي لعـدة أسـباب أهمها [٣]:

١. الآمال التي تكسر دائرة الاستقطاب والجمود .

٢. توقف مسلسل العنف الفردي والجماعي لتحقيق الأمن .

٣. انتهاء دوامة تغيير الحكومات (الوزارات) السريع والمتحمل على أسـاس أملهم في تحقيق الاستقرار الوزاري .

٤. أملها بعودة الجيش إلى ثكناته ، بعد أن يعود كل شئ إلى نصابه .

وقد استخدم العسكر هذه الشعارات لتبرير استيلائهم على الـسلطة وتـصفية المؤسسات الدستورية والديمقراطية ، رغم أنهم لم يـستطيعوا أن يحققـوا الأمـن والاستقرار حيث تصاعد معدل العنف الفردي والجماعي والإرهاب المنظم للدولـة ، ولم يحدث استقرار حكومي (وزراي) في كثير من الحالات .

---

(1) نفس المصدر السابق ، ص ١٢٢ – ١٢٣ .

(2) نفس المصدر السابق ، ص ١٣-٢٠ .

(3) جاك ووديز ، مصدر سابق ذكره ، ص ٦١ .

لكن إدراك الشعب أن الجيش والشرطة والقانون ليسوا معه واقعياً وليسوا تحت تصرفه أو على استعداد للعمل دفاعا عنه ، يؤدي إلى يأسه وإضعاف مقاومته فيقبل بالوضع الراهن ، كما يقبل بخرافة حياد الدولة والاعتقاد بضرورة المحافظة على النظام والقانون القائمين ، فيصبح أكثرهم من أنصار النظام القائم ومسانديه وضد أي معارضة ضده[1]، لكن يختلف الوضع بالنسبة للدول المتقدمة ، القائمة على مؤسسات دستورية قوية ، ويكون الجيش فيها تابع للحكومة وليس العكس فمعاناة إسرائيل عام ١٩٦٥ من عدم الاستقرار السياسي فيها ، لم يصل بها إلى درجة قيام انقلاب عسكري يطيح بالسلطة القائمة ،رغم ما عانته من ضعف المعونة الخارجية والبطالة في جميع قطاعاتها ، وانبعاث الثورة الفلسطينية التي شكلت خطراً على أمنها[2]، وتفسير ذلك أن قوة مؤسساتها الدستورية الديمقراطية كانت سلاحاً ناجعاً للحيلولة دون انهيار نظامها السياسي ، لكن هذا الرأي لا يمكن أخذه بشكل مطلق ، فانقلاب الجنرال شارل ديجول على النظام الفرنسي وإسقاطه للجمهورية الرابعة ، عام ١٩٥٨ بعد سلسلة من الأزمات الحكومية في فرنسا خلال فترة الخمسينات، لكنه سرعان ما أعاد الجيش إلى ثكناته وسمح بتشكيل جمعية وطنية جديدة ، رشحته للرئاسة ، كحاكم مدني وليس عسكري ، وعندما اشتدت عليه المعارضة في فترة رئاسته الثانية ، أضطر إلى الاستقالة ، رغم كونه صانع استقلال فرنسا ومنقذ شرفها من الانهيار، لكن وعي الشعب بالديمقراطية ومؤسساتها الدستورية حال دون طغيان الحكم العسكري بخلاف الدول المتخلفة التي تحتوى بنيتها الأساسية على بذور الانقلاب داخلها [3]، فحتى تقوم القيادة العسكرية بواجبها تجاه الوطن يجب أن تشمل الإعداد والتوجيه والإدارة لتحقيق الهدف بنجاح وبأقل خسائر ممكنة ، وأن تكون قدوة حسنة متمتعة بالعلم والخبرة العملية ، وأن تشعر بخلفيات المقاتلين ومشاعرهم[4] ، و إلا فإنها تحيد عن واجبها

---

(1) خلدون حسن النقيب ، مصدر سابق ذكره ، ص ٢٤ .
(2) محمود حسين " الصراع الطبقي في مصر من ١٩٤٥ إلى ١٩٧٠ " ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٧١ ، ص ٢٥٠.
(3) جاك ووديز ، مصدر سابق ذكره ، ص ٦١ .
(4) محمود فوزي " حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ : دراسة دروس " طرابلس، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ١٩٨٨ ، ص ٢٩ .

الأساسي فيسمح ذلك لطغيان قائد واحد يجمع في يده كل السلطات في الوقت الـــذي لا يستطيع فيه أداء كل الواجبات ، وبالتالي فإنه في حالة الهزيمة لا يجد القـــانون الذي يحاسبه عن أخطائه ، فيجب أن يكون الجيش في الأمة مثـــل الـــسمكة فـــي البحر، وبالتالي فإن الانقلاب الذي يقوم به بعض المغـــامرون ويـــسقطون النظـــام بالقوة لا يعد بحال من الأحوال ثورة[١] ، لأن الثورة هـــي التغييـــر فـــي النظـــام السياسي الذي كان في طور الاختمار منذ فترة طويلة ، ومبنـــي علـــى مـــساهمة شعبية واسعة من الجماهير، بينما يتمتع أي انقلاب بعنـــصر المباغتـــة بإحداثـــه ضربة مادية مفاجئة موجهه إلى العقبات الحاسمة والمؤثرة في وجه الانقلابيين[٢].

ولا يعرف موعده سوى المتآمرين الفعليين ، فهو لا يحتاج على إجماع القوات المسلحة فتكفي سرية أو كتيبه من مائتي ضابط وجندي لاعتقال الرئيسي في قصره، وامتلاك محطة الإذاعة ، ومن ثم إعلان سقوط النظام ، ثم عادة ما تظهر مظاهر الفرح في الشوارع ، لأنه لابد لأي نظام أن يكون له معارضيه ، وكلما كان نظام الحكم يسارياً أكثر كلما كانت الصدمة عند إطاحته أكبر ، لأن الحكم اليساري يعتمد على القهر والإكراه في حكمه ، وقد يستمر تأثير الانقلاب على الحكم والمجتمع والدولة ، لمدة عقود ، فيقول رئيس البرلمان السوري رشدي الكيخيا في أعقاب انقلاب حسني الزعيم: **" ستعيش سوريا ٥٠ سنة على الأقل من الألم والاضطهاد من أجل أن تقضي على هذا الداء الذي أصيبت به "**[٣]

وقد صدق حدسه فعاشت سوريا وما تزال تعيش تداعيات هذا الانقلاب، حتـــى تاريخ كتابة هذه السطور، الذي مر عليه أكثر من نصف قرن من الزمن ، وعلـــى ذلك يرى الباحث أن تدخل الجيش في السياسة يعد العنصر الأكثر تأثيراً في تحقيق عدم الإستقرار السياسي في المجتمع والدولة ، كونه الوسيلة الأكثر نجاعة في هدم مؤسسات الدولة وإقامة الحكم العسكري المباشر أو البريتوري [٤]، وكلاهما يقـــود

---

(1) موريس دوفرجيه ، مصدر سابق ذكره ، ١٠٤
(2) خلدون حسن النقيب ، مصدر سابق ذكره ، ص ٣٠-٣٣ .
(3) http : // him . rtedband . net / dccls / atefisaboni_brlmain.htm /
(4) حمدي عبد الرحمن حسن ، مصدر سابق ذكره ، ص ٩٧ – ٩٨ .

لنتائج منها استمرار الخلاف والانقسام داخل صفوف الجماعة العسكرية الحاكمة ، وتكوين نخبة سياسية طبقية جديدة في أيديهم ، وتضخم الجهاز الإداري الذي يؤدي إلى انقسام داخلي بين المدنيين والعسكريين ، لذلك فإن حل مشكلة تــدخل الجــيش في السياسة هو الخطوة الأولى في حدوث تقدم اقتصادي وسياسي وحدوث التنميــة السياسية والاقتصادية إقصاء الجيش عن السياسية مسألة يجب أن يهتم بها سياسيو الدولة غير المرتبطين بالنظام العسكري أو البريتــوي ، إضـــافة إلـــى منظمـــات المجتمع المدني ، وجمهور المثقفين في المجتمع .

مراحل سيطرة العسكر على الدولة لتحقيق الإستقرار القسري في المجتمع وتدعيمه *

جدول رقم (١,١)

المرحلة	الهـــدف	الإجراءات
الأولى	الاستيلاء على الدولة	١. السيطرة على الحكومة : حل البرلمان ، المجالس المنتخبة ٢. تعيين العسكر في المراكز القيادية : احتكار مراكز القرارات من خلال مجلس قيادة الثورة، احتكار وظائف التشريع والتنفيذ، والأشراف على القضاء .
الثانية	الاستيلاء على النظام السياسي	١- إلغاء الأحزاب السياسية أو التضييق عليها ومنعها من العمل العلني . ٢- تعليق الدستور والحكم بالمراسيم . ٣- استمرار مفعول قانون الطوارئ والأحكام العرفية . ٤- القضاء على المشاركة الشعبية في السلطة وإتخاذ القرارات .
الثالثة	تبلور الوضع القائم الجديد	١. إصدار قوانين الإصلاح الزراعي وتصفية كبار الملاك ٢. توسيع دور القطاع العام وتحجيم القطاع الخاص . ٣. توسيع ملكية الدولة عن طريق التأميم . ٤. تصفية الطبقة المالكة القديمة .

* هذا الجدول مأخون من كتاب خلدون حسن النقيب " الدولة التسلطة في المشرق العربي المعاصر ، مصدر سابق ذكره، ورقم الجدول هو (٣، ٦) .

ثانيا : التمايز الاجتماعي : الطائفية ، العشائرية ، الإقليمية ، طبيعة ، الشعب ، العوامل الشخصية، صراع الأجيال .

إن هناك هامش للاختلاف والتباين الثقافي تفرضه عوامل طبيعية ، مثل اللغة أو الديانة أو العرق وغيرها أو عوامل اجتماعية مثل الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد ، وعلاقة ذلك بالمستوي الاقتصادي والحالة التعليمية وإن وجود ثقافات فرعية أثنيه ضمن إطار الثقافة الوطنية أو السياسة السائدة لا يؤثر سلباً في تماسك الجماعات الوطنية أو تلاحمها و لا يقوض وحدتها الوطنية لأن مثل هذا التنوع الثقافي إن أحسن توظيفه لا ينال من الثقافة الوطنية الشاملة الموحدة، بل يثريها ويغذيها[1] ، فالثقافة بما فيها من معرفة ومعتقدات وفن وأخلاق وقانون وعرف وقدرات وعادات تجمعت في مركب عضوي، وأخذها الفرد كونه عضواً في المجتمع ، فلا يمكن أن تتطابق خلالها كل الجماعات الوطنية لاختلاف السمات الأساسية الروحية و المادية والفكرية والعاطفية ، وداخل كل جماعة وطنية توجد ثقافات فرعية فالانتماء إلى الثقافة الوطنية العليا هو أساس الانتماء إلى الجماعة الوطنية كون قاعدة المساواة في الاشتراك في السلطة ، لأن هذه التفاوت الذي يقوم عليه في البداية العزل السياسي لبعض الجماعات ، والذي يتولد من فقدان ثقافة عليا مشتركة ، ولا تصبح الثقافة العليا شاملة وشمولية بالمقارنة مع الثقافات الدنيا ، إلا إذا كان محركها الأساسي هو بناء الدولة لا المذهب .

فقيام النظام السياسي بتبني سياسة واحدة وجامعة ونشرها على مجموع أفراد الجماعة الوطنية ، ودون تجاهل أو تجاوز الثقافات الأخرى الفرعية ، بما يخلق ثقافة سياسية شاملة ، لجميع أعضاء الجماعة الوطنية ، مع الحفاظ على الخصوصية الفرعية للجماعات الطبقية والإثنية والعرقية والإقليمية .. الخ ،سيسهل من عملية بناء وحدة وطنية ، وعدم تحقيق التلاحم والاندماج بين القيادة السياسية وبين أعضاء الجماعة الوطنية (عموم الشعب) سواء أكانوا من الأقلية أم من

---

(1) عبد السلام إبراهيم بغدادي " الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا " بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٣، ص٥٢-٦٤.

الأكثرية سيؤدي إلى عدم تحقق الوحدة الوطنية ،فالقيادة الغير شرعية والغير ملتحمة بالشعب من خلال التفاعل المستمر ، لا تتمتع برضى أو بقبول المحكومين لقرارات وسياسات القائد وفي ذلك يقول مونتسكيو:

" إن لكل مجتمع طابعاً خاصاً وأسلوباً خاصاً للتفكير ، وروحاً تكونت خلال العصور ، وهذه الروح ذات قدرة كلية وكل ما تفعله السلطات الحاكمة وموظفوها متصل بها، إنها روح الشعب التي لا تعلو عليها أي سلطة ، وما من سلطة إلا وتكون هذه الروح أساساً لها ، وهي تظل سائدة حتى يتم هلاك الجهاز الجماعي ، وكأنما هي محرك له ، وهي تبادله التأثير المستمر ... إن قوانين شعب ما ومعطياته النفسية لا تنفك تعارض بعضها البعض، والخلافات التي تنشب خلال هذه الحركة الجدلية ، بين روح الجماعة والأشكال التي تأخذها القوانين ، يمكن تحفظها باستمرار ، كما يمكن أيضاً لهذه الخلافات ان تقود الشعوب إلى الدمار .... في وسعنا تتبع حياة الشعوب بتحليلنا التبدلات المستمرة التي تتم في تشريعها ، ولكن منذ أن تقوم الوحدة بين القانون وروح الشعب ، ومنذ أن تظهر بنية هذه الروح الاجمإلية ، فإنها تستمر في تطورها ، وفق ما تعطيها هذه البنية من أشكال هي حركات تقدم أو تقهقر في حدود إمكانيات معينة ، ولذا فإنها مهمة شاقة أن نحذف هذه الحدود أو أن نغير رسمها ، ولابد للمشرع من مزيد من الحذر عندما يتصدى في أمة لتبديل القوانين الأساسية التي رسمها التاريخ وظل الشعب متخلفاً بها " (١)

فالنظام السياسي وفق ما سبق يجب أن يراعي في قوانينه ثقافات الشعوب التي تشكل مجتمعه ، وعدم مراعاته ستودي إلى عدم الاستقرار السياسي داخله ، رغم أن تغير الظروف قد يؤدي إلى تغير بعض القوانين في الدولة لكن يجب على النظام أن يكون دقيقاً، و حذراً جداً حيال ذلك، فالإرادة العامة للجماعة هي التي يجب أن تسن القوانين وتشرع للشعب بحيث تكون هذه الإرادة العامة هي المعبر عن الميول الخاصة للجميع و تخضع المصالح الخاصة للمصلحة العامة ، ويتحقق ذلك من خلال الفصل بين السلطات وتوازنها بحيث لا تظلم إحداهما الأخرى ،

---

(1) برنار غروتويزن ، " فلسفة الثورة الفرنسية " ترجمة عيسى عصفور ، بيروت ، منشورات عويدات ، ١٩٨٢ ، ص ٤٤ – ٤٥ ، ص ٥٥ – ٥٦ .

فيقول هيردورت في ذلك: " **إن الحكومة أو الدولة توجد إن توافر فيها شـرطان هما**[١] :

١-الشعور الجماعي بحاجتها .

٢-ثقة الجميع في عدالة القضاء وقراراته و أحكامه "

فاختلاف الأفراد والجماعات في المجتمع المكون من بنى اجتماعية كثيـرة وشرائح كثيرة من المجتمع أيضاً، مثل وجود السود و البيض في المجتمع يـؤدي إلى صراع بينهم، حيث يطالب السود بحقوقهم أمام سيادة البيض الـذين يحـاولون الاحتفاظ بسلطتهم[٢] ، كما أن الفقراء يحقدون على الأغنياء عندما يكون هناك ظلم اجتماعي لذلك فينخرطون في جماعات تطالب بتوزيع الثروة ، أيضا تنوع الأديان والتعصب لها يؤدي إلى الصراع ، والمطامع الشخصية أيضا تؤدي إلى الـصراع ، فهتلر بمطامعه الشخصية عمل على فرض إرادته علـى جيرانـه مـن خـلال الحروب معهم .

فأي صراع في المجتمع يكون وليد التغيير فيـه ، فالعوامـل الاقتـصادية والاجتماعية والتكنولوجية في تطور مستمر ، وبالتالي فلا تطور لمجتمـع بـدون صراع يحدث فيه وعملية التفاعل بين الفرد وبيئته تؤدي إلى المطالـب الداخليـة لتغيير البيئة .

ومحاولة كبت هذه المطالب وعدم الاستجابة لها سيؤدي إلى توتر يقود إلـى انفجار وعنف ، لكن إذا كان هناك نشاط سياسي قوى يستطيع احتواء هذا الصراع فتخف حدة الصراع ، ويرى ويلسون إن هناك ثلاثة عناصر تـؤثر فـي حالـة الصراع عند الأفراد في المجتمع ، وهذه العوامل هي عامل التنـشئة الاجتماعيـة التي تعني الخبرة التي يكتسبها الإنسان من محيطه الخارجي، وعامـل نـشاطات المجتمع التي يتأثر بها ، وعامل الوراثة عند الإنـسان[٣] ، ويـرى أكـشتاين أن العامل الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي داخل المجتمع هو بسبب عـدم الاتـساق

---

(1) عبد الرحمن خليفة ، مصدر سابق ذكره ص ، ١٩ – ٢٠ .
(2) نفس المصدر السابق ، ص ١٥٦ – ١٨٩ .
(3) نفس المصدر السابق ، ١٦٠ – ١٧١ .

السياسي فعدم وجود اتساق بين الأفراد الذين يؤدون أدوارهم في المجتمع يخلق عدم تجانس في التنسيق المجتمعي ، فعلى سبيل المثال ، إن إصدار الدولة لقوانين وقواعد وعدم تحقيقها لها سيقود إلى الصراع وعدم الاستقرار السياسي ، وأيضا إن عدم قدرة صاحب القرار على الاستجابة السريعة للمدخلات الخارجية أو المطالب الداخلية بسبب ضعف التنظيم والإدارة ، سيقود إلى عدم الاستقرار السياسي .

وأيضا طبيعة العلاقة بين النظام من جهة والرعية من جهة أخرى سيؤدي إلى عدم إستقرار سياسي ، لكن عملياً فان امتلاك الفرد للسلطة المطلقة سيفرض عليه التضحية بالعدالة ، ليرضي أهوائه ومؤيديه ، وسيؤدي ذلك أيضاً إلى الصراع وعدم الاستقرار السياسي ، حيث سيزداد الصراع على المراكز والموارد في المجتمع ، بيد أن الماركسيون يرون أن الصراع في المجتمع يساعد على تطوره ويزيل التعارضات والتناقضات فيه ، حيث انه بوصول المجتمع إلى مرحلة الشيوعية سينتهي هذا الصراع ، لكن الليبرإليون يرون أن الصراع والتنافس ظاهرة صحية وحيوية لبقاء المجتمع وتطوره ، بشرط ضمان قواعد يحددها نظام شرعي ، لان الصراع يؤدي إلى التكامل والتطور في المجتمع نحو الأفضل ، بما يدعم الاقتصاد الوطني ، فالتنافس الاقتصادي والسياسي يجعلان الاقتصاد يزدهر ويصل إلى الحكم أفضل الناس ، وأكفأهم ، فيحكمون لصالح المجموع ، أما عدم شرعية النظام فسيؤدي إلى تحطيم السلطة ، ويسبب عبئاً كبيراً على الميزانية العامة للدولة ، فالنظام الأوتوقراطي على سبيل المثال يلجأ إلى وضع دستور يلائمه ، على أساس أن مصلحة الشعب والأمة تتحقق من خلال هذا الدستور .

وقد حدد كارل دويتش شروطاً لتحقيق شرعية النظام ومن ثم استقراره وبدونها فلن يتحقق استقرار لذلك النظام، وهذه الشروط هي :

١-تعترف الأحزاب والجماعات السياسية كلها بالقوانين .

٢-تكون القوانين واضحة متناسقة لا تناقص بينها .

٣-إيمان الجميع أن هذه القوانين غير متميزة .

٤-سهولة معرفة الخارجين على القانون .

٥-إيمان الجميع أن هذه القوانين ستطبق على الجميع دون تمييز .

٦-عدم تناقض القانون مع أعراف وتقاليد المجتمع الأساسية .

٧-وصول القانون إلى درجة اعتباره قيمة اجتماعية محمودة من قبل الجميع .

٨-يعترف الجميع بنيتهم تطبيق القوانين .

ويرى البعض أن الصراعات التي تحدث في المجتمع على فترات متباعدة هي صمام الأمان الذي يعمل على تصفية التوترات التي تختزنها المجتمعات وهي في حالة تطورها لأنه وسيلة إلى معرفة وتأكيد الذات للجماعات المتصارعة لتوحيد صفوفها أمام غيرها[١]، لذلك فهو يعد من أقوى الأسلحة النفسية لإحراز النصر في نهاية المطاف ، كما أن هذا الصراع يختلف تبعاً لاختلاف شخصية رأس الدولة وميوله ، كونه معتدلاً أو جماهيرياً أو يمينياً وغير ذلك[٢] ، فالكثير من المفكرين والمحللين الغربيين يرون بالعنف المسلح أسلوباً طبيعياً مقبولاً على مر التاريخ لحل النزاعات والصراعات الاجتماعية[٣] .

والسياسية في المجتمعات المختلفة ، كونها تفتقد للضوابط المؤسساتية ، أي لانتقال السلطة بشكل اعتيادي متفق عليه ، من حاكم إلى آخر ، ومن جماعة إلى أخرى ، لذلك يلجأ أطراف النزاع إلى حله لمصلحتها بالعنف أو التآمر أو الاغتيالات وغير ذلك من الوسائل المتاحة ، ويرى أريك هوبسباوم أن الدين والقومية والتراث الثقافي عامل تفرقة لكيان الدولة لأنه يتجاوز الاختلافات الأثنية واللغوية والسياسية وغيره[٤]ا ، فلم يكن وجود باكستان سوى بسبب رد فعل على الحركة القومية لعموم الهند والتي لم تمنح اعتراف كافي بالمشاعر أو المطالب الخاصة بالمسلمين، بينما حدث العكس لمسلمي الصين الذين يتجاوز عددهم المائة مليون نسمة، لأنهم يعتبرون أنفسهم قومية صينية بسبب أن القيادة الصينية لا تفرق بينهم وبين عموم سكان الصين، فالتراث الثقافي والولاء السياسي هو الذي شكل

---

(1) نفس المصدر السابق ، ص ١٧٢ .

(2) نفس المصدر السابق ، ٢٢٩ .

(3) خلدون حسن النقيب ، مصدر سابق ذكره ، ص ١١٧ – ١١٨ .

(4) أريك هوبسباوم ، " الأمم والنزعة القومية " ، ترجمة عدنان حسن ، دمشق ، دار المدى للثقافة ، ١٩٩٩ ، ص ٧٢ – ٧٩ .

الأمة الصينية أو اليابانية، والانتماء إلى دولة تاريخية أو حقيقية حاضراً أو ماضيا ، يمكن أن يؤثر بشكل مباشر في وعي الناس العاديين نسبياً ، مسبباً إرهاصات النزعة القومية ، ومهما يكن فان مبدأ القوميات يظل مشروعاً عند ما يتحول إلى توحيد الجماعات المبعثرة من السكان في جماعة واحدة متراصة ، وغير مشروع على الإطلاق عندما يتجه إلى تجزئة الدولة ، وحل هذه المعضلة هو الديمقراطية السياسية التي تعبئ المواطنين وتجعلهم يعتبرون ما تعتبره الدولة في سياستها وقوميتها ، فحسب تعريف الأمة حسب ما أوردته بيانات الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ بأنها " **كتلة من المواطنين لهم نفس الحقوق في البلاد** " وهذا لا يتحقق إلا بالديمقراطية الحقة[1] ، فالهند على سبيل المثال تتألف من قوميات عديدة ، لكن يجمعهم قالب اجتماعي واحد ، وقد عمل المؤتمر الوطني الهندي على تعريف يجعل جميع سكانها يدخلون في نطاقها حيث عرف الأمة بأنها: " **هي التي اشتركت في النضال من أجل الحرية** "[2] فهذا التعريف يشمل كل سكان شبة القارة الهندية ، وبطبيعة الحال ، إن عدم وجود وحدة وطنية في دولة تحتوى العديد من القوميات سيؤدي إلى دعواتها الانفصالية مهما طالت مدة سيطرة القومية أو القوميات المهيمنة ، وفي ذلك يقول جورج زيمل:

> " الجماعات وخصوصا الأقليات التي تعيش في حالة صراع غالباً ما ترفض التقارب أو التسامح من الجانب الآخر ، إذ أن الطبيعة المعلقة لمعارضتها التي بدونها لا يمكنها أن تستمر في القتال ، سوف تصبح مشوشة وضمن بعض الجماعات قد يكون من الحكمة السياسية ، حتى أن يرتب وجود بعض الأعداء ، لكي تكون وحدة الأفراد فعالة ، ولكي تظل هذه الجماعة واعية ، لهذه الوحدة باعتبارها مصلحتها الحيوية "[3] .

وبناءاً على ذلك فالنزعة القومية التي تستبعد من نطاق سلطتها كل من لا ينتمون إلى أمتها الخاصة بها، على أساس أنها أمة تاريخية ، لا تكون ملائمة للمستقبل لأنها مجرد احتجاج على الوضع الراهن ، أو ضد الآخرين الذين يهدون هويتها ، وبالتالي تكون غامضة ومفتقرة إلى المضمون البرنامجي على عكس الأصولية ،

---

(1) نفس المصدر السابق ، ص ٨٨- ٩٣ .
(2) نفس المصدر السابق ، ص ١٥٦ .
(3) نفس المصدر السابق ، ص ١٧٨ – ١٨٩ .

أيضا الآراء التي ترى أن ما يجمع الناس إلى بعضهم البعض هو التشابه الاثنى أو الديني أو اللغوي ، تقود إلى تطلعات انفصالية استقلالية للأقليات داخل هذه الكيانات القومية ، فمثلا في مولدوفيا مجموعة قوميات منها الأتراك والروس الذين يحاولون الانفصال عنها ، كما يؤخذ على الحركات القومية العربية أنها لم ترى أن هذه الأرض ليست للعرب وحدهم بل لهم شركاء فيها من الكرد والبربر والزنوج بالرغم من أن هذه الحركات تفاخر بصلاح الذين الأيوبي وإبراهيم هنانو و عبد الكريم الخطابي وغيرهم من ذوي الأصول غير العربية[١]، إلا أنها أنكرت الأكراد والبربر والقوميات الأخرى ، و اعتبرت دعواتهم بالتمايز خيانة وانفصالية وشعوبية ، فيقول أحمد الربيعي حول القوميون العرب:

" أن القوميون يرفعون شعارات الوحدة ، ولكنهم لا يحركون ساكناً لحل مشكلات أقطارهم ، يهربون من مواجهة قضايا القطرية التي يمكن حلها بالإرادة الصادقة إلى طرح قضايا الأمة الكبرى ، معتقدين إنهم بذلك يحلون مشكلة ، وهم يزيدون مشكلة التجزئة ويعتقدونها ، ويطرحون وحدة الأمة بلغة الشعراء الذين يتغزلون بحبيبتهم المريضة ، ولكنهم لا يقدمون لها الدواء "[٢].

لذلك فهم يتميزون بكرههم للآخرين ، وعدم اعترافهم بآرائهم وبوضعهم الاجتماعي ، ويرون أن النظام الليبرالي الديمقراطي عقبة أمام التغيير لأن التغيير عندهم يشمل فقط القضاء على البرجوازية والإقطاع[٣] ، وهذا ما أدى إلى ردة فعل عند القوميات الأخرى ، و الطبقات الأخرى ، مما أدى إلى عدم استقرار سياسي داخل المجتمع ، وبذلك أحدثوا ردة إلى العصور القديمة والوسطى عندما عملوا على السيطرة بالقوة على السلطة ، مثلهم مثل حكام تلك الأزمنة التي كان يتم فيها الوصول إلى السلطة بقتل الحاكم أو إقصائه بالقوة ، من خلال أقليات قبلية أو دينية أو عرقية ، تعمد إلى تبني إحدى التيارات الفكرية الموجودة داخل المجتمع لتستخدمه كغطاء فكري يعبر عن حاجات المجتمع الذي سوف تحكمه ، وبالتالي تعمل على إقصاء الجماعات الأكثر تمثيلاً لذلك التيار ، و الأكثر تدقيقاً

(1) برهان غليون وآخرون ، الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية تحرير على خليفة الكواري ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٩ ، ص ٤٩ .
(2) نفس المصدر السابق ، ص ٤٥ .
(3) نفس المصدر السابق ، ص ٥٤ - ٧٧

لما تنوى العمل به ، لذلك يكون المثقفون أول مستبعدين لها ، عن طريق التصفية بأنواعها المختلفة فلم يدخلوا السلطة إلا من خلال العنف ولم يكن خروجهم منها في بعض الدول إلا بالعنف ، لذلك يعمدون للحفاظ على وجودهم بإباحتهم للعنف فمن المستحيل عليهم أن يكونوا ديمقراطيين .

إن بنية الدولة المتخلفة عادة قائمة على حكم القبيلة والعشيرة والطائفة والمذهب والدين سواءاً كانت السلطة مدنية أم عسكرية[١] ، فالطبقة الحاكمة تتصرف على أساسي عصوي ، الأمر الذي يدفع المجتمع إلى الاحتماء بعصبياته ، فتنهار التسوية الشكلية بين الدولة الراعي والمواطنين الرعية ، وتنشأ مشكلة الأقليات ، فالأقلية حسب رأي عبد السلام إبراهيم بغدادي ، ليست الجماعة الأقل عدداً [٢] قياساً ببقية سكان الدولة ، وإنما الجماعة الأقل أهمية ، سواءاً على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي ، حتى وان شكلت هذه الجماعة الأكثرية العددية بين سكان الدولة ، وذلك حسب المعيار السوسيولوجي أي معيار الأهمية ، وهذا يجعل الفرد في المجتمعات المتخلفة يبدي الولاء للقبيلة أو الجماعة التي يعيش فيها ، فينشئ ولاء مزدوج عنده أوله الولاء لمجموعته الصغيرة ، سواءاً كانت عرقية أو دينية أو مذهبية أو غير ذلك[٣] ، وولاء يتجه للأمة أو للوطن ، لكن هذا يعيق الولاء للدولة القومية الجديدة وينفى وجود رأي عام موحد تجاه المشاكل الكثيرة ، وهذا سيؤدي إلى صراع أيديولوجي أثني عند الفرد ، يتحول إلى صراع يؤثر على الاستقرار السياسي في المجتمع ، لأن حجب القوى والتيارات الموجودة على الساحة من شرعية وجودها وعدم إتاحتها للتعبير عن نفسها في قنوات حزبية أو ثقافية أو ... الخ ، سيؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي[٤] ، لكن وجود هذه القنوات سيعطيها حجمها الحقيقي ، فحينما تلجأ الحكومات إلى القمع للحفاظ على الاستقرار الهش داخلها ، وتحاول إجبار

---

(1) محمد جابر الأنصاري وآخرون ، "النزاعات الأهلية العربية" ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٧ ، ص ٥٤ .

(2) عبد السلام إبراهيم بغدادي ، "الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا" مصدر سابق ذكره، ص ٦٤ – ٨٤ .

(3) نفس المصدر السابق ، ص ٢٠٨ .

(4) مصطفي كامل السيد وكمال المنوفي وآخرون (تحرير) ، "حقيقة التعددية السياسية في مصر" ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٦ ، ص ١٠٧ .

المواطنين على التعايش معها يكون هذا التعايش مؤقــت[١] ، لأن الــدوائر التــي تستفيد من الفساد تكون ضيقة وتتقاسم فيما بينها ثماره في ضوء محدودية مــوارد البلاد المختلفة ، ويظل أسلوب العنف هو الأسلوب الوحيد لإنجاز التغيير السياسي والاجتماعي في ظل عدم وجود قنوات ومسالك شرعية ، وفاعلة لإنجــاز التغييــر بطرق شرعية ، لأن الاستبعاد السياسي وعدم المشاركة وأزمة الهوية ، هي مــن الأسباب الرئيسية للعنف وبالتالي لعدم الاستقرار السياسي[٢] وبناءاً على ذلك يقول هيرمان هيس:

" عندما يتداخل عصران وثقافتان وديانتان ، تتحول الحيــاة البــشرية إلــى معاناة حقيقية إلى جحيم ... هناك أوقات يحشر فيها جيل كامــل فــي ذلــك الطريق الواقع بين عصرين ، وأسلوبين للحياة فيكون نتيجة ذلك أن يفقد كــل قدرته ، على فهم نفسه ، ويفقد المعايير والأمان وبساطة الرضى "[٣]

ومشكلة الشخصية الوطنية تتعقد بسبب الفجوة بين الأجيال وتزداد حــدة ، بضعف الروابط والقيم التقليدية المستمرة من الأسرة الكبيرة والعلاقات المجتمعيــة الثابتة[٤] ، ويصبح الحوار بين الأجيال لا معنى لــه، فانهيــار الاتــصالات بــين الأجيال كان له جذوره في عدم ملائمة الرموز القديمة لكثير من الشباب ، فالجــدل يتطلب القبول بإطار عام يمكن الرجوع إليه ، وبلغة مشتركة ، ولمــا كــان هــذا الإطار غير موجود ، لذلك سيصبح الحوار مستحيلاً بشكل متزايد ، فالصدام بــين الأجيال ، بسبب أن الكثير من الشباب يرفضون قيم من هم أكبر منهم سناً ، كمــا أن بعضهم يتهربون من مسؤولية تحمل القيم، وبالتالي تصل أجيال مــن الــشباب تدعي الخبرة ، وحقها في الاشتراك في سلطة الحكم ، على أساس أنها مدربة على أعمال متقدمة أكثر من الأجيال الأخرى ، وبالمقابل يرى الجيل السابق أي الأقــدم سناً ، أن له مصالح مكتسبة خاصة ، وطريقاً خاصاً في الحيــاة فيتولــد الــصدام

---

(1) زيغينيو برجنسكي ، "بين عصرين: أمريكا والعصر التكنتروني" ترجمة محجوب عمر ، بيروت ، دار الطليعة للنشر ، ١٩٨٠ ،ص٢٤٤

(2) نفس المصدر السابق ، ص ٢٨١ .

(3) نفس المصدر السابق، ص ٢٣ .

(4) نفس المصدر السابق ، ص ٣٦ – ٣٧ .

بينهما وبنتيجة ذلك تتولد عدة قضايا ، فإذا لم يكن هناك منافذ للحوار الـــديمقراطي فينشأ عدم استقرار سياسي واجتماعي في المجتمع .

والدين له دور هام في حياة الشعوب ، فقد كانت الأيدولوجيا الدينية هي التـــي تهيج الجماهير وتجيشها لكي تنخرط في الحركات الكبرى مثل الحروب الصليبية ، والدعاية العباسية التي قلبت الدولة الأموية وغير هذه الأمثلة التي تؤكد مدى تـــأثر الأفراد والجماعات بالدين(١)، لكن عندما أصبحت أوربا علمانيـــة فـــي العـــصور الحديثة حلت الأيدلوجيا السياسية محل الأيدلوجيا الدينية ، في القيام بهذه المهمـــة ، وأصبحت على أساسها الأحزاب السياسية والنقابات هي التـــي تعبـــئ الجمـــاهير وتجعلها تنزل إلى الشارع ، وحلت الحروب العلمانية بين الأحـــزاب الاشـــتراكية والأحزاب الليبرالية ، وأصبحت تستغل الروح الجماهيرية المكونة من الانفعـــالات البدائية ، والمكرسة بواسطة العقائد الإيمائية القوية البعيدة عن التفكيـــر العقلانـــي والمنطقي بسبب خضوعها لتحريضات وإيعازات أحد المحركين أو القـــادة الـــذي يعرف كيف يفرض إرادته عليها ، وفي مثل هذه الحالة ينخرط كل شـــخص فـــي الجمهور ، ويبدأ بتنفيذ الأعمال الاستثنائية التي ما كان مستعداً لتنفيذها ، لو كـــان في حالته الفردية المنطقية والواعية ، فالقائد السياسي أو الزعيم يستخدم الـــصورة الموحية والشعارات البهيجة بـــدل الأفكـــار المنطقيـــة والواقعيـــة ليـــستملك روح الجماهير التي لا تعرف مصالحها ، فقد قامت مظاهرات في الدول المختلفة تطالب بالإصلاح الزراعي أو بالتأميم أو بالتحالف مع الشيوعية ، أو الابتعاد عن الغـــرب أو الحياد ، لكنها لم تدرك ما سيؤول وضعها بنتيجة ذلك بعد أن أخضعت بلادهـــا لهذه الإجراءات العنيفة من خلال مغامرين قصري النظر لمصالح بلادها وأهدافها ، وهذا ما يفسر ثوران الجماهير بعد الحرب العالمية الأولـــى باســـم الفاشـــية أو النازية في بعض دول أوربا الغربية ، ولم تدرك فداحة خطأهـــا عنـــدما ســـلمت أمورها إليهم ، إلا بعد أن انهارت اقتصاديا وسياسياً وعسكرياً ، وخضعت بلادهـــا

---

(1) غو ستاف لوبون ، "سيكولوجية الجماهير" ، ط٢ ، ترجمة هاشم صالح، بيروت ، دار الساقي ، ١٩٩٧ ، ص ١٢ – ٢٢ .

لاحتلال الحلفاء ، فتبخرت أحلامها بأساطير النازية أو الفاشية ، وقد فسر لوبون نفسية الجماهير من خلال ثلاثة أبعاد قامت عليها وهي: [1]

١-الجماهير ظاهرة اجتماعية .

٢-عملية التحريض هي التي تفسر انحلال الأفراد في الجمهور و ذوبانهم فيه .

٣-القائد المحرك يمارس عملية تنويم مغناطيسي على الجماهير ، كما يمارس الطبيب على المريض .

وعلى ذلك فالجمهور غير مسؤول لأنه مغفل وبالتالي لا رادع له بعكس الأفراد الذين يحسون بالمسؤولية الفردية ، مما يجعلهم لا يقدمون على أعمال محظورة ، لأن هناك رادع يدركونه ، فالفرد المنخرط في الجمهور له عدة خصائص أساسية هي[2] :

١. تلاشي الشخصية الواعية .
٢. هيمنة الشخصية اللاواعية .
٣. توجه الجميع ضمن نفس الخطأ بواسطة التحريض والعدوى للعواطف والأفكار .
٤. الميل لتحويل الأفكار المحرض عليها إلى فعل وممارسة مباشرة .

فيكون الفرد غير منطبق على واقعة المنطقي الواعي ، وإنما يصبح عبارة عن إنسان آلي، لم تعد إرادته قادرة على قيادته ، وبالتالي فمن الممكن أن يقترف أعمالا مخالفة لمصالحه الشخصية ، فعلى سبيل المثال ، كان أعضاء الجمعية التأسيسية للثورة الفرنسية ، برجوازيين هادئين مسالمين ، لكنهم عندما اندمجوا مع الجماهير الهائجة أصبحوا هائجين متحمسين ، ولم يترددوا تحت تأثير بعض المشاغبين في أن يرسلوا إلى المقصلة الأشخاص الأكثر براءة ، وقد ساروا بذلك عكس مصالحهم الخاصة ، وتخلوا عن حصانتهم البرلمانية ، وأبادوا أنفسهم بأنفسهم ، فالأيديولوجيا التي يزرعها القادة أو الزعماء بالجماهير تكون هي

---

(1) نفس المصدر السابق ، ص ٣٢ .
(2) نفس المصدر السابق ، ص ٥٨ - ٦٠ .

المحرك الأساسي لهم، لكن تظل الأيديولوجيا الدينية المتوازنة لها دوراً كبيراً في التأثير على الجماهير في جميع العصور وهذا ما أكده نابليون بونابرت عندما خطب في مجلس الأمة الفرنسي ومما قاله في ذلك: " **لم أستطع إنهاء حرب الفاندي إلا بعد أن تظاهرت بأنني كاثوليكي حقيقي ، ولم أستطع الاستقرار في مصر ، إلا بعد أن تظاهرت باني مسلم تقي ، وعندما تظاهرت باني بابوي متطرف استطعت أن أكسب ثقة الكهنة في إيطاليا، ولو انه أتيح لي أن أحكم شعباً من اليهود لأعدت من جديد معبد سليمان** "[١].

كما يؤكد هذه الحقيقة عضو الجمعية التأسيسية بعد الثورة الفرنسية فوكروا بقوله:

" إن الأغلبية الكبرى من الشعب بحاجة إلى الدين ، والشعائر والكهنة وقد جر بعض الفلاسفة المحدثين وجررت أنا شخصياً إلى نفس الخطأ عندما اعتقدنا بان نشر التعليم في أوساط جماهير الشعب سوف تؤدي إلى تدمير الأحكام المسبقة ، والعقائد تشكل بالنسبة للعدد الكبير من البؤساء مصدر للعزاء ، وبالتالي فينبغي أن نترك لجماهير الشعب كهنتها وهياكلها وطقوسها "[٢]

وبما أن لكل مجتمع في العالم عدة ولاءات داخله ، إلا أن هذه الولاءات تكون ثانوية بالنسبة للولاء العام للدولة أو للأيديولوجيا التي تحملها الدولة بشرط أن تكون مستمدة من روح شعبها وحضارتها وتقليدها فقد كانت الإمبراطورية الإسلامية في جميع مراحلها بدءاً من العهد الراشدى وحتى العهد العثماني ، تضم شعوباً متعددة يربطها الولاء للإسلام أكثر من الولاء للدولة ، وقد ورثت هذه السلطة بغض النظر عن عصورها ونماذجها عصبيات قبلية قوية ، ذات صلة ، وثيقة ، بطبيعة المجتمع الرعوي الصحراوي أو الجبلي ، وبما أن السلطة كانت تضم خليطاً من الأعراق والشعوب والأديان فلم تكن قادرة على تقديم أكثر من مشاركة تجاه رمزيين بها ومعها في حين كان الانتماء إلى الجماعة المحلية أو العائلية أو الطائفية هو الأساس بالنسبة للجماعة الفرعية ، فكانت الأمة الإسلامية -لا السلطة التي تحكمها- هي مركز التوازن والاستقطاب في مجتمع مشدود بين روابط الجماعة المحلية من جهة ، والولاء الشكلي لدولة رمزية لا قومية ، تستمد

---

(1) نفس المصدر السابق ، ص ٧٧ .
(2) نفس المصدر السابق ، ص ٢٠٦ .

سيادتها من السيف قبل كل شئ وعلى هذا الأساس يرى برهان غليون أن الدولــة العربية أو الإسلامية لا تستطيع تكوين علاقات اجتماعية بحيث تحقــق المجتمــع المدني ، وإنما هي واسطة لتحقيق بقاء الأمــة واســتمرار المجتمــع ، وتحقيــق الولاءات المختلفة خارجها ، فإذا ما تحطمت الدولة تفقد الجماعات داخلها التــرابط ، كما تفقد مركز توازنها كجماعة سياسية ، وبالتالي لا تستطيع الجماعات بداخلها التعايش في إطار جماعة واحدة ، ويطرح التيار الإسلامي حلاً لهذا المشكلة مــن خلال رؤيته أن الإسلام هو دين ودولة من خلال تحويل الجماعة الإســلامية إلــى جماعة سياسية ، وتحويل الولاء المحلي للجماعة إلى ولاء سياسي للدولــة لــذلك يردف تركي الحمد رأيه حول مشكلة الولاء في الدولة العربية بقوله:

" القبيلة والعشيرة والطائفة والإقليم والأقلية العرقية أو المذهبية والعائلة الكبيــرة الممتدة ، هي الوحدات الاجتماعية السائدة في الأقطار العربية ، والتــي يــستمد منها أفراد ومواطنو هذه الأقطار هوياتهم ، وإليها تتجه ولاءاتهم ووفقــا لآليــاتهم يتحدد مجال حركتهم وتفاعلهم الاجتماعي والسياسي ، والدولة الوطنية هي عبارة عن شكل ظاهري يخفي في جوفه هذا التشرذم والتشعب ومــن خــلال الــسلطة المركزية يحفظ هذا الكيان، والمجتمع المدني حتى الان لم يــستطع صــهر هــذه التشرذمات في إطار هوية واحدة متجانسة قادرة على البقاء دون تــدخل الــسلطة المركزية ، وأي ضعف في السلطة المركزية ســيؤدي الــي ظهــور الهوايــات المستترة والولاءات المختفية على السطح مكونة كيانات أخرى جديــدة ، أصــغر فأصغر ... ولايمكن تكوين الولاء القومي ، لأنه ليس مسألة إرادية ولا يمكــن أن يكون في أي وقت نريده ، وإنما يتكون بفعل عوامل ثقافية واقتصادية وسياسية ، عبر فترة زمنية طويلة .... إن لتحالفات المنتظمــة والمتجــددة ، الاجتماعيــات المنتظمة ، بين الجماعات غير كافية لإنــشاء دولــة ، ويلــزم لإنــشاء دولــة ، اتصالات مستمرة ، ودائمة ، وليست متقطعة ، فالعيش والعمل لجماعة ما خــلال عدة أجيال من الممكن أن يؤدي لإنشاء دولة "[1]

لذلك نجد أن الدولة العربية والدول المتخلفة بشكل عــام هــي دول عــصبوية أي تتجاوز فيها الجماعات والأقاليم بفعل القوة القاهرة الرادعة وحدها، دون أن تكــون بينها قاعدة تواصل وتفاعل مشترك ، من البيئة الحضرية الاقتــصادية المتــصلة الحلقات ، وسقوط السلطة المركزية القاهرة الموحدة يــؤدي إلــى تعــرف هــذه

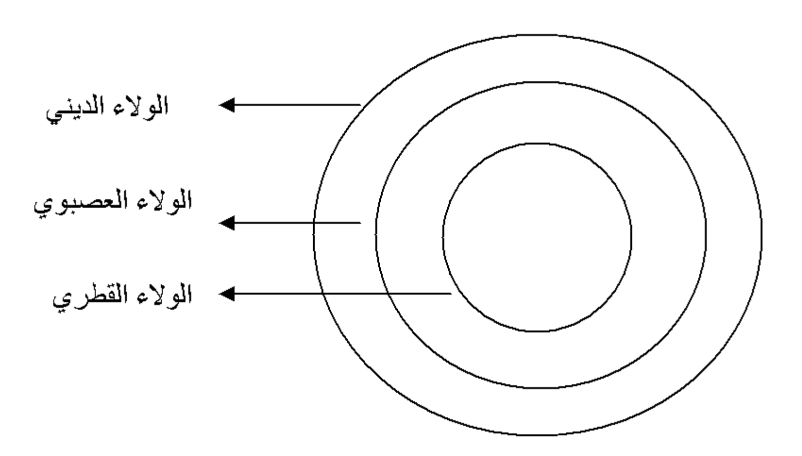
([1]) خلدون حسن النقيب ، "الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر" ، مصدر سابق ذكره ، ص ٩٤ – ٩٨ .

الجماعات ، لأنها تفتقد الامتداد والتواصل الحضاري والاقتصادي القادر على صهرها في بوتقة واحدة ، فهذه الدولة تختلف عن الدولة العصبوية التي تكون فيها الوحدة السياسية هي الوحدة التي يتشارك على امتدادها السكان في وحدة تفاعل حياتي ومعيشي كامل ، بحيث ينشأ فيها مجتمع متجانس قادر على البقاء والاستمرار حتى لو سقطت السلطة السياسية ، ولهذا السبب فان اعتماد بعض الدول العربية في حكمها على اللاحضريين (البدو الصحراويين او الجبليين) يعيدها إلى الصفر[١] ، لان البدو والرعاة لا ينشؤون دولاً ، فالنخب التي حكمت وهي بهذه الأصول لن تستطيع إنشاء الدولة القومية ، فعمدت هذه النخب على تبني مفهوم العروبة الرومانسي على أساس رفضهم الدولة الوطنية ، مما أدى لاصطدامهم بدعاة المذهب الوطني الذي يرى ضرورة بناء الدولة الوطنية في ظل غياب الدولة القومية ، بأن نبني الدولة بشكل قومي ووطني في آن واحد ، لهذا السبب أصبح مفهوم الوطن مفهوماً ضائعاً بين الفكر القومي والفكر الوطني ، لكن نجد العكس تماماً في الصين التي يعتبر الفرد نفسه فيها ينتمي ثقافيا وحضاريا لأمة صينية واحدة[٢] ، تمثل الدائرة الأولى التي سوف تستوعب الانتماء الثانوي أو الثالثي أو أكثر بحيث تشمل الدائرة الأولى جميع الولاءات الفرعية ، وأيضاً في أوربا يعتبر الفرد نفسه بغض النظر عن قوميته ، سواء كانت فرنسية أو إنكليزية وما إلى ذلك ، ينتمي إلى حضارة واحدة ، تتضمن ثقافة وقيماً ومبادئ تختلف عن الولاء القومي بحيث أن هذا الانتماء يحفزه على الاندماج في دولته القومية ، والتي تعتبر جزءاً من حضارة وثقافة أوسع نطاقاً ، بحيث لا يوجد تناقص بين الولاء القومي للدولة القومية وبين الولاء الحضاري لحضارة وثقافة معينة ، لكن التلاعب بالولاءات يؤدي إلى العنف ، فالولاء في العالم العربي أو الإسلامي على سبيل المثال ، يتكون من الولاءات الثلاثة الأساسية وهي الولاء العقائدي الديني ، والولاء العصبوي (العشائري ، الإقليمي ، الطائفي ....) والولاء القطري

---

(1) نفس المصدر السابق ، ص ٩٧ – ١٠٣ .
(2) نفس المصدر السابق ، ص ٩٢ – ٩٣ .

(للدولة القطرية المصطنعة) ، وأي تلاعب في هذه الولاءات سيؤدي إلى العنف وعدم الإستقرار السياسي في الدولة.



شكل (١-١) يوضح العلاقة بين الولاءات الثلاث للدولة العربية أو الإسلامية .

فالمجتمع العصبوي يعاني من صعوبة كبيرة في تحقيق الاندماج بين مكوناته خاصة الأقليات فيه ، فالأقلية بحسب تعريف اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة هي:

> " تلك الجماعة التي لها أصل عرقي ثابت وتقاليد دينية ولغوية وصفات تختلف عن بقية الشعب فيه ، ويجب أن يكون عدد هذه الأقلية ، كافيا للحفاظ على تقاليدها، وخصائصها ، كما يجب أن تدين بالولاء للدولة التي تتمتع بجنسيتها"[١].

ولهذا السبب كانت مشكلة الأقليات من المشكلات الأساسية ، التي تعاني منها الدول المختلفة ، لان اندماج الأقليات [٢]هو الشرط الأساسي لقيام دولة مركزية

([1]) نيفين عبد المنعم مسعد وعبد العاطي محمد أحمد ، " تجربة التعددية السياسية في مصر " القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ١١٢ .

([2]) محمد جابر الأنصاري وآخرون ، مصدر سابق ذكره ، ص ٥١ .

ينعقد لها الولاء العام ، وتنصهر فيها كل المؤسسات الفرعية ، لان التجانس الاجتماعي ، يفرض على كل جماعة أن تتخلى ، ولو جزئياً عن ماهيتها وتنحل في الكل الاجتماعي ، وبالتالي فالمجتمع العصبوي هو فضاء لإفراز مشاريع دويلات صغيرة ، بعدد التنوع الاجتماعي العصبوي ويتسم بحمله بنية تحتية لإنتاج فتنة، وتزويد حرب أهلية بالطاقة اللازمة لها، فلم يكن التعايش ضمن الدولة العثمانية ، على سبيل المثال بين الشعوب الخاضعة لها ، سوى بسبب اعتمادها على الولاءات الثانوية[١] ، لذلك يرى محمد جابر الأنصاري ، انه سيستمر احتمال حرب أهلية طالما ظلت الدولة العصبوية معتمدة على حكم القبيلة أو الطائفة أو المذهب ، على أساس عصبوي ، لأنه بسبب ذلك ستندفع بقية فئات المجتمع للاحتماء بعصبياتها ، خاصة في ظل التمييز بسبب الطائفة أو العرق ، فالتمييز العرقي أو الديني في إعطاء الوظائف في جنوب السودان على سبيل المثال ، وذلك قبل عام ١٩٤٥ ، وهي فترة الحكم المصري ، جعلت النزعة الانفصالية للجنوبيين تتولد إلى أن شكلت في النهاية حرباً أهلية بدأت عام ١٩٥٥ وما تزال أثارها ماثلة حتى الآن، بعكس ما كان من مساواة وعدالة وحرية في إقليم كيوبك في كندا ، والذي يتألف من مجموعة متمايزة عرقيا ودينيا عن باقي سكان كندا ، لكن ما تحقق لهم من مساواة مع الآخرين جعلهم يرفضون أية دعاوى إنفصاليه ، فالسياسية ذات الطابع العرقي أو الديني تؤدي إلى العنف داخل المجتمع لأن العصبة هي إحدى أدوات الصراع السياسي والأيديولوجي والتي يستخدمها البعض لتعبئة جزءاً من الجمهور السياسي وراءه أو لتشويه سمعة الخصم والإساءة إلى قضيته ، والتي تطرح لمواجهة القومية أو الوطنية أو كبديل لهما ، من خلال عناصرها المختلفة وهي[٢] :

١-تعدد الانتماءات الفردية داخل المجتمع الواحد ، وضعف الانتماء المشترك الناتج عن عدم الاندماج في بنية واحدة أو لحمة واحدة .

---

(1) نفس المصدر السابق ، ص ١٢٧ – ١٣٤ ، ص ١١٥ .

(2) برهان غليون، "نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة" ، بيروت ، المركز الثقافي العربي ، ١٩٩٠ ، ص ١٣-١٧ ، ص ٢٠ –٢١ .

٢-العصبية أو الانتماء الجزئي في المجتمع وارتباطها بالدين .

فهي تقوم على أساس التنافس بين الطوائف من وجهة نظرها ومصالحها الخاصة في توزيع السلطة واقتسامها ، وتلغي الولاء للدولة والمصلحة العامة ، المرتبطة بوجود المجتمع الكلي ، وتخضع هذه المصلحة للمصلحة الجزئية ، الطائفية مما يحول دون تطور الاندماج القومي ، وخلق دينامية تطور المجتمع ككتلة سياسية مجردة ، وموضوعية ، وهي تعتمد على التعبئة على الدين فتشكل النفي المطلق للقيم الدينية ، حيث تستغل التسامح الداخلي الذي يدعو ويبشر به الدين في سبيل وصولها للسلطة ، جاعلة من نفسها أنها الحامي لمصالح جماعتها ومن ثم تنتهي إلى خلق طبقة خاصة تحتكر الثروة والسلطة بقسميها المدني والعسكري ، ويكون ضحيتها القسم الأكبر من الطائفة نفسها سواء كانت في موقف الغالب أو المغلوب .

ويعود منشأ نظام الطائفية إلى اندماج مجموعتين هما [1]:

١-المجموعة الأولى تتعلق بالدولة نفسها ، فتترافق الطائفية مع وجود الدولة التسلطية التي ينعدم فيها تداول السلطة وحراكها الاجتماعي ونفاق دورتها الطبيعية .

حتى لو ارتدت رداء البرلمانية ، فتبرز الطائفية كبديل للسياسة التي تتجلي في تحييد الدولة كمبدأ أخلاقي وقانون منظم للمجتمع ، بالسيطرة المباشرة والكلية عليها ، لوضعها في خدمة الأغراض الخاصة لفئة من الناس أو بالتلاعب بمؤسساتها وإفساداً لآليات عملها .

٢-المجموعة الثانية ، بفرض المجتمع المدني بالطرق الملتوية لسوء تبادل سياسي مواز في نظام اجتماعي يحرم تبادل السلطة ، وفي ذلك يمكن خلق القيادات والأطر الاجتماعية ، ومعرفة قيم الأفراد وقدراتهم في إدارة الشؤون العمومية، فهي تشكل الرد الوحيد على آلية احتكار السياسة والسلطة التي تهدف إلى منع المجتمع من تجديد نخبته القائدة ، وما ينطوي

---

(1) نفس المصدر السابق ، ص ٢٨ – ٣٠ .

عليها من تجسيد طرق إدارة شؤونه وسياسته لصالح استمرار النخبة القائمة ، وتخليد سلطتها.

فالطائفية تقوم بمهمتين هما [١]:

١-إنتاج القيادة الاجتماعية الممثلة للجماعة الطائفية والمجتمع المكون منها والمسير لمصالحها وشؤونها .

٢-تحقيق مهام السلطة السياسية ، من خلال خلق شبكات ، وطرق التبادل المادي والمعنوي داخل المجتمع الكلي ، ورعايتها ، وكفالة نظم استمرارها ، بما في ذلك نظام التسليم بميزان القوى بين القوى الاجتماعية الأخرى ، داخل المجتمع الذي تنتمي إليه .

فالطائفية لا تتعارض مع المجتمع الكلي ،بل لا توجد إلا ضمن إطار مجتمع كلي متعدد الطوائف ، ولو حصل ونجحت الطائفة في الانفصال بنفسها وتكوين دولة مستقلة ، فلابد لها أن تنقسم على نفسها من جديد أو أن تموت وتنحل في قيادة تقليدية أو تعود للاندماج في مجتمع سياسي جديد ، لذلك تعمل القيادة الطائفية ، عندما تكون في مجتمع كلي إلى منع تداول السلطة على جميع الأصعدة ، سواء على صعيد تجديد القيادة أو توزيع المسؤوليات والمواقع الاجتماعية داخل المجتمع ، وتحاول على الدوام تحطيم كل أشكال التضامن داخل المجتمع ، وفي كل المجالات ، حتى تحول الأفراد إلى جزئيات صغيرة ضعيفة ، لكن لا تجد لها مركز قرار إلا في التصاقها بالزعيم الأوحد ، الذي يجمع كل السلطات في يده[٢] ، ويحول جميع أفراد المجتمع إلى عبيد وآلات في يده ، وتصبح السلطة عدوانية تجاه الشعب ، وتضعف الدولة وينهار موقعها في النظام الدولي العام ، فتعمل على التعويض عن عبوديتها الفعلية لحمايتها ممن يهدد أمنها من الدول الكبرى ، باستعباد الشعب الذي تحكمه ، و الإكثار من إظهار هيبتها وسطوتها عليه، حتى يدرك ضعفها ويميل إلى الطمع بها ، فأساس مشكلة الطائفية هي إخضاع الدين لصالح مصالح السياسة الدنيا ،

---

(1) نفس المصدر السابق ، ص ٤٢ – ٤٣ .

(2) نفس المصدر السابق ، ص ٤٧ ، ٦٨ ، ص ١١-١١٢ ، ص ٢٠٤ .

بسبب سياسة حب البقاء والمصلحة الذاتية و التطور على حساب الجماعات الأخرى ، مما ينتج عن هذه السياسية آثار سلبية كثيرة ، منها تدهور الحضارة ، وانحطاط الأخلاق ، واندثار معانيها، رغم محاولة دعاتها استخدام التراث المثالي لتحقيق أهدافهم الخاصة المادية ، التي ليس لها حدود.

كما إنهم ينكرون الدين بشكل عام ولا يمارسونه ، ولا يعتقدون به فعلاً ، فلا يكون لهم أي مثاليات ، بل يؤمنون بان كل ما يقومون به هو سياسة محصنة ، وان الدين ورقة يمكن اللعب بها طالما بقي هناك أناس حساسون لعقيدتهم الدينية ، وحريصون على الدفاع عنها ، فالتواصل بين الطوائف أو الفئات في هذا المجتمع هو تواصل صراعي ، لأنه مجتمع فاقد التوحيد السياسي والأيديولوجي والاقتصادي والاجتماعي ، ولا يوجد أي حل لمشكلة الأقليات والمسائل الطائفية إلا بتغيير السلطة واستيعاب الدولة للتطورات الدائمة التي تحصل على صعيد القوى الاجتماعية ، لأن سقوط الأنظمة الاستبدادية بحسب رأي تورين ينتج غالباً بسبب تفككها الداخلي ، وليس بسبب نجاح حركات المعارضة الشعبية إلا في القليل النادر[١] ، لأن عقدة الأقليات أكثر ما تظهر في النظام الاستبدادي ، وقد عرفها جاك ليبسريا بأنها: " **الريبة المرضية والجماعية التي تجعل الإشارة من قبل الجماعة المجاورة تبدو كأنها خطر أو تحد لمجتمع المرء ذاته ، والتي توحد كافة أعضاء الجماعة إزاء أقل سخط يرتكب ضد أي شخص من أعضائها** "[٢]

ولهذا السبب نشطت الطائفية في البلدان المتخلفة ، فتعود أسباب الاختلافات الطائفية في لبنان ، على سبيل المثال إلى: [٣]

١-عدم الاتفاق حول القيم الأساسية ، القومية ، الشرعية ...

٢-نقص الحوار بين الأطراف مما يجعل القضية الطائفية ، غامضة ، وتؤدي إلى سوء الفهم المتبادل بين الطوائف .

---

(1) جورج بيرة ، " المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في سوريا " ، القاهرة مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ودار الأمين للنشر ، ١٩٩٥ ، ص ١٠٢ .

(2) تقي شرف الدين " النصيرية : دراسة تحليلية " ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ٢٥ .

(3) نقين عبد المنعم مسعد ، مصدر سابق ذكره، ص ١١-١١٤ ، ص ١٩٢ .

٣-الولاء للجزء بدل الكل ، مثل الاعتزاز بطائفته والتمسك بها والانتماء إليها أكثر ما يفعل بالنسبة للولاء للوطن ككل .

٤-التركيز الجغرافي للطوائف مما أبعد نقاط الالتقاء بينها .

٥-تعدد النظم التشريعية والتعليمية ، حيث لكل طائفة تشريعاتها الخاصة بها في إدارة وتنظيم شؤونها ، واختلاف مناهج التعليم باختلاف الطوائف .

ورغم أن الطائفية حقيقة موجودة في المجتمعات المتخلفة إلا أن التعددية السياسية الفعالة في النظام السياسي لابد أن تحد من عدم الاستقرار السياسي في المجتمعات التي توجد فيها، حتى وان لم يكن هناك عدم تجانس ثقافي وتبقى الطوائف معترف بها مادامت تعبر عن مشاعر نبيلة بين الخالق والمخلوق، ولكنها تظل دائماً مرفوضة ، إذا كانت وسيلة تفرقة[١] .

والإقليمية التي تعني الانتماء لإقليم محدد داخل الدولة والولاء لهذا الإقليم، أو الانتماء لقطر من عدة أقطار بشكل مجموعها دولة الأمة ، تبقى معترفا بها مادامت تتعلق بعادات وطريقة عيش لكنها مرفوضة إذا كانت وسيلة تجزئة، وأما مبدأ حق تقرير المصير الذي نصت عليه المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة ، فهو مرتبطا بمكافحة الظاهرة الاستعمارية في شكلها التقليدي مثل السيطرة الأجنبية ، أو التمييز العنصري ، ولم يقصد بها استقلال الأقليات بسبب التداخل الجغرافي بين الجماعات في نفس الدولة ، وعدم استعدادها لحكم نفسها ، وضعف مواردها ، وإمكانياتها[٢] ، كما أن إتاحة المجال لاستغلالها سيؤدي إلى الفوضى في النظام الدولي ، وان وصول أحد الأحزاب الدينية والذي يمثل الثقافة الروحية للأغلبية ، لن يؤثر سلباً على تقدم المجتمع ، فبعد الحرب العالمية الثانية، استطاعت أحزاب مسيحية كثيرة الفوز بالانتخابات في معظم دول أوربا الغربية مثل بلجيكا ، وهولندا ، وألمانيا الغربية ، والنمسا وإيطاليا وغيرها، ولم يؤثر ذلك على استقرارها أو الحد من تطورها أو تقدمها[٣] ، لأن الوعي الثقافي لهذه

---

(1) زهير الشلق، "من أوراق الانتداب" ، بيروت ، دار النفائس ، ١٩٨٩ ، ص ١٦٩ .

(2) نقين عبد المنعم مسعد ، "الأقليات والإستقرار السياسي في الوطن العربي" ، مصدر سابق ذكره ، ص ١٤

(3) خلدون حسن النقيب ، " في البدء كان الصراع "، بيروت ، دار الساقي ، ١٩٩٧ ، ص ٣٥٩ – ٣٦١ .

المجتمعات جعلها ترفض النزاعات الطائفية أو الإقليمية أو العشائرية ، بسبب إدراكها أن إذكاء الخلاف بين الجماعات الثقافية في نطاق الدولة الواحدة من خلال سياسة الصراع المتوازن ، يعد وسيلة لإلهاء الجماهير عن مظاهر التردي في مشروعية القيادة السياسية ، ومدخلاً لاستقطاب جانب من الجماهير إلى صنعها ، أو تحييده على الأقل عند تسوية الخصومات والعداءات السياسية[١] ، فدرجة انتشار التعليم تعتبر أهم عناصر البناء التحتي الذي يشكل القاعدة الأساسية لأي عملية تنمية اجتماعية اقتصادية حضارية[٢] .

كما تشكل علاقات الصراع بين المدينة والبادية التي تشمل الجبل أو الصحراء أثاراً سلبية على الاستقرار السياسي في المجتمعات المتخلفة ، لان البادية تحتوي جماعات يربطها النسب وتشابه الوظيفة والروح العصبية والرموز والتنظيم الداخلي ، فهي تحتوي على علاقات العشائرية التي تعني التصرف أو التسبب في القيام بعمل بدوافع الانتماء إلى عشيرة أو عائلة معينة [٣]، كما أنها تحوي الإقليمية بما فيما تصرف في القيام بعمل بدافع الانتماء إلى إقليم معين ، لذلك يعمد أهل البادية إلى علاقات القوة والغلبة من خلال التناصر العام بين شيوخ ورؤساء العشائر ضد الآخرين ، وذلك حينما تكون السلطة المركزية قوية ، لكن عندما تضعف الدولة ، فتنفض عليها القبائل، وتفرض هيمنتها عليها ، وهنا تنتقل من العصبية الخاصة ، إلى العصبية العامة فقوة القبائل وهيمنتها السياسية تجعلان الدولة المركزية ضعيفة أغلب الوقت ، وإن الذي يدفع إلى الإتحاد والانتقال من العصبية الخاصة إلى العصبية العامة بعد غزوهم للمدن أمران هما :

١-الدين على أساس أنهم ينشرون مبادئهم الحقة أمام الآخرين البعيدين عن مبادئ الدين ،

٢-الحسد بسبب التفاوت الاقتصادي بينها وبين المدن الغنية بثرواتها، إضافة إلى احتقار النظام القبلي للحرف والمهن والتجارة .

---

(1) نيفين عبد المنعم مسعد ، نفس المصدر السابق ، ص ٥ .
(2) خلدون حسن النقيب ، "في البدء كان الصراع" ، مصدر سابق ذكره ، ص ٢٦٠ .
(3) نفس المصدر السابق ، ص ٢١ .

وبذلك نخلص إلى نتيجة مؤداها أن عدم الاستقرار السياسي تساهم به عوامل التمايز الاجتماعي، بما تحويه من طائفية وعشائرية وإقليمية وثقافات دينية مختلفة ، وطبيعة الشعب ، والعوامل الشخصية ، وصراع الأجيال ، بما تحدثه هذه العوامل من اختلافات داخل النظام السياسي ، خاصة عندما تتواكب مع عوامل أخرى داخلية وخارجية .

ثالثا : الصراع الحزبي و الإيديولوجي والطبقي وأثر العامل الاقتصادي

إن الصراع الحزبي مرتبط بالصراع الطبقي وبالنزعة الأيديولوجية السياسية أو الدينية عند أعضاء التنظيمات الحزبية المختلفة ، ومن الصعب الفصل بين هذه العناصر لان لذلك سيكون غير موضوعي ، وهذه العناصر جميعها مرتبطة بالعامل الاقتصادي لأنه المحرك الطبيعي للنظام داخلياً وخارجياً ، وأي اختلال في هذه العناصر سببه الاختلال في النظام الاقتصادية للدولة بشكل رئيسي ، و هذا سيقود إلى اختلال في النظام السياسي ومن ثم إلى عدم استقرار سياسي فيه ، فاختلاف الأيديولوجيات الحزبية حول كيان الدولة في الشرق الأوسط مثلاُ[1] ، أهي دولة أمة أم أنها هي الأمة التي تمثل الدولة ، واتجاه القيادات السياسية على الأخذ بمشروع الأمة كشيء يعيق إقامة الدولة ، أو العكس ، في ظل الدول المصطنعة الموجودة في الشرق الأوسط ، فهي لا تعبر عن ثقافة تلك البلدان ، ولهذا أدى ذلك إلى تفكيك البني الاجتماعية فيها وساهم في عدم استقرارها ، فعدم قدرة النظام [2] في المجتمع على مواجهة متطلبات الأغلبية الساحقة لأفراد المجتمع وإشباع حاجياتهم الأساسية سيؤدي إلى بروز ظاهرة التطرف السياسي المنظم ، فتعثر النظام عن مواجهة المشكلات الداخلية والخارجية ، وطول مدة هذه التعثر ، سيؤدي إلى تفاقم المشاكل على النظام القائم ، حيث سينتهي الأمر بأعداد كبيرة من الشعب ، أن هناك خللاً أساسيا ، إما في جوهر وفلسفة النظام أو في أدائه أو فيهما

([1]) عادل مختار الهواري ، مصدر سابق ذكره ، ص ٦ .

([2]) سعد الدين إبراهيم " مصر تراجع نفسها " القاهرة ، دار المستقبل الجديدة ، ١٩٨٣ ، ص ٢٢ .

معاً، ومن هنا يبدأ البحث عن بديل يخرجهم ويخلص مجتمعهم من المشكلات المتفاقمة وكلما اشتدت حدة هذه المشكلات وتحولت إلى أزمة أصبح البديل مختلفاً تماماً عن النظام القائم ، وكلما زاد اختلاف البديل المطلوب عما هو موجود فعلاً ، أصبحنا بصدد ما يسمى بالتطرف الذي يقود إلى العنف ومن ثم الانقلاب الذي هو انعكاس لتعثر النظام السياسي الاجتماعي في مواجهة الأزمات الداخلية والخارجية ، لان الفشل يولد الإحباط، والإحباط يخلق داخل الأفراد شحنات انفعالية عدوانية ، وهذه العدوانية قابلة للتحول إلى عنف خارجي فردي وجماعي.

لذلك يرى إبراهيم سعد الدين أهم أسباب العنف السياسي هي [١]:

- اتساع الفجوة بين الأمل والواقع ، فحينما يخلص الأفراد في المجتمع إلى أن الفجوة اتسعت بحيث أصبحت غير طبيعية ، فيتولد عندهم إحساس بالفشل والإحباط ، وبالتالي يتولد عندهم شحنات عدوانية داخلية ، قد يستسلمون لها ، ولكن إذا خلصوا إن السبب في هذا الفشل يعود إلى التركيبة السياسية والاجتماعية السائدة في المجتمع الذي ينتمون إليه ، فإن الشحنات العدوانية التي يحملونها ، تتحول إلى تهيؤ واستعداد لاستخدام العنف ضد النظام السياسي الاجتماعي القائم ، ويصبح هدفهم البحث عن تكييف أيديولوجي ، وتنظيمي وعن وسائل لتغيير هذا النظام .
- عدم العدالة التوزيعية ، فالمعادلة التي يستخدمها الأفراد بوعي وبدون وعي هي : العدالة التوزيعية = حجم الاستثمارات المادية والمعنوية

= نصيب الفرد من الثروة والسلطة .

وهي تعني انه عند ما تتساوى استثمارات الفرد (مجهوداته) مع استثمارات الآخرين (مجهوداتهم) ، فمن الطبيعي يتوقع أن يكون عائده من الثروة والسلطة والتقدير المعنوي متساويا مع ما يحصل عليه غيره من أبناء المجتمع ، فإذا كانت مجهودات الفرد ضعف مجهودات غيره فمن الطبيعي أن يتوقع حصوله على ضعف عائدات الآخر ، وإذا كانت مجهودات الفرد نصف مجهودات الآخر ،

---

(١) سعد الدين إبراهيم ، مصدر سابق ذكره ، ص ٢٣ –٢٤ .

فسيكون من الطبيعي أن يتوقع حصوله على نصف عائدات الآخر وهكذا .. فأي اختلال في هذه المعادلة أو القاعدة التوزيعية سيؤثر على شعور الأفراد بالظلم والسخط مما يؤدي بهم إلى العنف وبالتالي حدوث عدم استقرار في المجتمع .

٣- الحرمان النسبي ، حيث انه قد تتحسن أحوال الفرد في المجتمع ، لكنه يجد نفسه نسبياً أقل من التحسينات التي طرأت أو تطرأ على الفرد في المجتمعات الأخرى الشبيهة بمجتمعة ، وهذا يؤدي به إلى السخط المؤدي إلى اعتناق الأفكار النافدة للنظام الاجتماعي السائد والداعية إلى التمرد من خلال العنف ، وهذا يفسر سخط الفئات الفقيرة والمتوسطة الوافدة من الريف إلى المدينة للدراسة أو للعمل، حيث تشعر بتناقضات المجتمع الهائلة وإحساسها بالدونية والضياع والاستغراب فتلجأ إلى الأحزاب الراديكالية اليمينية واليسارية لتعبر عن شعورها[1] ، فالانقسام بين الريف والمدينة ساهم في زيادة عامل عدم الاستقرار في المجتمع بسبب العامل الاقتصادي بالدرجة الأولى ، رغم أن البداوة غير قادرة على القيام بدورها السياسي والاجتماعي أي على بناء حضارة إلا إذا عززتها دوافع روحية معينة مثل عامل الدين، بسبب أن اللاحضريين يتسمون بالفوضى ولا يتقيدون بالنظام ، ويعملون على زعزعة الأمن في المجتمع الحضري ، لكن احتكاكهم بالمجتمع الحضري لابد أن يؤثر على أخلاقهم وعاداتهم وسلوكهم حتى وان كان هذا التأثير محدوداً بدون العامل الروحي، لان أهم هدف للبدوي هو أن يصبح متمدنا ، لذا فهو يسعى لهذا الهدف ويصل في النهاية لهدفه ، فيسيطر على المدينة اقتصادياً وسياسياً .

رغم أن هؤلاء الريفيون وصلوا إلى حالة الفقر بسبب طبيعتهم وليس بسبب تأثير المدينة عليهم ، فالمدن بما تتسم به من تقسيم للعمل يوفر فائض يصرفه أهلها على الترف، ويتميزون بالتماسك والتعاون والمجهودات الأكبر من الريف ، واكتساب الثروة فيها يعتمد على الجاه الذي يتمتع به أعيان المدينة، فالحضري عندما يعظم غناه وأملاكه سيصاب بالحسد من قبل غيره ، الذين سيسعون لانتزاع

([1]) محمد عابد الحابري ، " فكر ابن خلدون ، العصبية والدولة " ، ط١ ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٤ ، ص ٤٥ – ٤٩ ، ص ١٥١ – ١٦٨ .

ما بيده ، خاصة أن المجتمع المديني معروف بأنه مجتمع طبقــي ، وحــسب رأي ابن خلدون ، فان الطبقة المترفة تودي بها رفاهيتها إلى أخلاق فاسدة في حياتها ، من تبذير وترف ، وتقاعس الأفراد عن العمل ، فتحدث أزمات اقتصادية تقود إلى نار الفتنة والتمرد بين الطبقة الفقيرة التي تتهم الطبقــة الغنيــة بمــسئولياتها فــي الأزمات الاقتصادية وبين الطبقة الغنية التي تسعى للحفاظ على نفسها ، فيــودي في النهاية إلى انهيار الدولة .

كما أن زيادة السكان في الدولة وفق متوالية هندسية بينما زيادة الموارد وفــق متوالية حسابية ، حسب نظرية مالتس ، سيوصلنا إلى حالة الندرة، التــي تــصيب الوحدات الاجتماعية والسياسية، وتؤدي إلى صراع وعــدم اســتقرار اجتمــاعي وسياسي في المجتمع ، فتجاهل الحكومة نتيجة أزماتها بعض المــشكلات الملحــة مثل الإسكان ،التعليم ، الأجور ، الحقوق ، الحريات العامة ، فيشتد الــسخط عنــد الطبقات الفقيرة التي ترى أن السلطة هي سلطة أصحاب الامتيــازات وحــدهم ، فتلجأ إلى التمرد واستخدام العنف[١] ، وعدم تفهم الأفراد لقدرات ، وموارد الدولة ، ومطالبتهم بأكثر ما تستطيع ، سيساهم في ســخطهم أي عــدم الاســتقرار فــي المجتمع الذي يــساهم فــي عــدم الاســتقرار الــسياسي[٢] ، والإيمــان بــبعض الإيديولوجيات التي تحرض على التمرد مثل الماركسية مثلا، والتي يفــسر فيهــا ماركس بنظرية القيمة الفائضة ، المنحى الاقتصادي للشركات الخاصة في الدولــة على أساس أن رب العمل يسرق القيمة الفائضة من العامل ولا يعطيه سوى أجــرة عمله التي حددها له ، بينما يذهب الجزء الآخر والذي سماه القيمة الفائــضة إلــى رب العمل ، كما يرى عبد الرحمن خليفة ، أن زيادة التخطيط والتنميــة وتحقيــق التطور الاقتصادي السريع يزيد التوترات في المجتمع ، وبالتالي فرص الصراع ، لان هذا التطوير السريع يميل إلى قلب الأطر التقليدية ، وبذلك يشعر الأفراد بأنهم قد تغيروا على ما كانوا عليه ، مما يؤدي إلى وقوعهم في حيــرة مــن أمــرهم ، والتطور الاقتصادي للوسائل التكنولوجية سيزعزع القــيم والمبــادئ الحــضارية

---

(1) عبد الرحمن خليفة ، مصدر سابق ذكره ، ص ١٥٥ – ١٥٩ .
(2) نفس المصدر السابق ، ص ١٧٣ –١٧٨ ، ص ٢٥٣ – ٢٥٤ .

السائدة، فالثورة الصناعية في أوربا خلقت أمراضاً اجتماعية كثيرة ، مما أدى إلى قيام حركات متعصبة في الرأي والسلوك ، ويفسر ذلك كرين برينتون بان المجتمع يشبه الجسم البشري المتكامل الأعضاء ، وكل عضو فيه متوازن مع الآخر ، حيث ينال ما يحتاج إليه من موارد تجعله راضياً ، وكل حوافز جديدة تؤدي إلى استجابة جديدة، فإذا نشأت حاجات أو ظهرت رغبات جديدة ، تكيفت العادات والمؤسسات معها ، أما إذا عجزت عن التجاوب مع الحاجات الجديدة ، اختل توازن المجتمع ، وانفجرت الثورة وتفجر الصراع ، والكبح الذي يمارسه النظام على الجماهير لتحقيق الاستقرار القسري يجعل الجماهير عاجزة عن أي مبادرة سياسية ، حسب وجهة النظر الماركسية، وبالتالي يصبح هدف الجماهير التمسك بتلابيب الحياة معتمدة على أيديولوجية الذل في مواجهة الطبقات المسيطرة والخضوع لها ، وتبقي غير مندمجة معها ، وتعيش علي هامش المجتمع المحترم ، وتكون استجابتها للعمليات الإصلاحية الديماغوغية التي تقوم بها الطبقات المسيطرة ، استجابة قليلة جداً ، وقد تقدم الدعم للنظام القمعي ، وهذا دليل ضعفها ، لكنه ضعف مؤقت وعجز سياسي عابر منها ، ريثما توحد صفوفها وفق حاجتها الأساسية، ومن ثم تعلن الثورة، عندما تسنح لها الفرصة المناسبة ، لتثأر لنفسها ويكون حقدها الوطني كبيراً ، بسبب ما عانته من الذل والخضوع من الطبقات المستغلة[1] ، التي تحاول امتصاص غضب الجماهير من خلال أشكال من التنظيم السياسي الشرعي ، لكن الطبقات المقهورة ترفض أي مصالحة مع السلطة لأن الوقت قد فات وانتهي بالنسبة لها، وبما أنها مقيدة بأجهزة القمع ومفصولة عنها وعن النظام ، فهذا يجعلها قوة قادرة على إدانة هذا النظام مباشرة ، ومواجهة عنفه بعنف مضاد قادر على التدمير الثوري ، وهذا ما يفسر الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ ، والثورة الروسية عام ١٩١٧ والثورة الصينية عام ١٩٤٩ .

وبالنسبة للأنظمة الوريثة لنظام الطبقات التقليدية الذي كان سائداً قبل اعتلاء السلطة النظام العسكري البرجوازي ، فقد غير من استراتيجيته بحيال الطبقات

---

(1) محمد حسين، مصدر سابق ذكره، ص ٥٥ – ٥٦، ص١٣٣ .

الأخرى ، من خلال تجنب القمع المكشوف[1] ، فعمــل علــى تبنــي أيديولوجيــة لمصلحة الطبقة الجديدة المسيطرة ، وذلك بتأميمــه لوســائل الإنتــاج لمــصلحته واستخدامها لقهر الطبقات المعدمة ، وإخضاعها لــشروط الاســتغلال الرأســمالي لتسلب منها الحد الأدنى من الأرباح الشخصية ، متبعة نفس الأسلوب الذي كانــت تتبعة الطبقات المنتهية ، ولذلك فبرجوازية الدولة التابعة لن تقبل بترك السلطة إلا بثورة شعبية ، لأن الإمبريالية الغربية والبرجوازية الوطنية القديمة التي احتفظــت ببعض سلطاتها لا مصلحة لهما بسقوط البرجوازية الجديــدة ، المــسيطرة علــى الاقتصاد والجيش وقطاعات الدولة الأخرى ، ورغم ذلك حــدث عــدم إســتقرار سياسي في هذا النظام وتعود أسباب ذلك إلى تــضارب المــصالح بــين الطبقــة الصاعدة ، والطبقة التقليدية ، ذات المصالح الحيوية مــن التجــار والمــستثمرين وكبار الملاك وغيرهم من رؤوس الأموال[2] ، ففــي ظــل التــأميم والإصــلاح الزراعي لم يعد المستثمر يستثمر من أجل التنمية في ظل أوضاع لا تناسبه، لأنــه أصبح يشعر أن هذه الدولة ليست دولته ، والحكم ليس حكمه ، كمــا أن الــسلطة الطبقية الجديدة ، استبعدت رجال الاستثمار من كل أجهزة الدولة البيروقراطية ولم تعط المستثمر أي ضمانات تشريعية ، ضد التأميم والمصادرة ، والوضــع تحــت الحراسة وغيرها من الإجراءات ، كما أن المستثمر لم يعد يثق بالحكومــات التــي من الممكن أن تغير رأيها بعد فترة ، وأن تقوية الدولة لإحكــام ســيطرتها علــى الاقتصاد والمجتمع بحجة منع السيطرة الإمبريالية ، على موارد الدولــة ، أثبتــت أنها حجة واهية ، لأن الدولة أصبحت شريكا للإمبريالية في السيطرة على موارد الدولة والمجتمع ومصالح الشعب ، وفي ذلك يقول رئيس وزراء أستراليا روبــرت هواك " **إن حكومة اشتراكية مثل حكومتي ، إذا أرادت أن تقدم للمعوزين الكثير ،**

---

(1) نفس المصدر السابق ، ص ١٣٤ ، ص ١٧٩ ، ص ١٨٨ .

(2) خلدون حسن النقيب ، " الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر ، مصدر سابق ذكره ، ص ٣٣٦ ، ص ١٩٧ – ١٩٨

فيجب عليها ان تمتلك اقتصاداً ينمو بسرعة ، ولذلك يجب أن يكون لديك قطاع خاص ينمو فهو المحرك الأكبر للاستثمار وفرص العمل "[١] .

كما يقول وزير الاقتصاد السويدي :

" إن آلية اقتصاد السوق في التغيير والتطور ، وبالتالي في النمو الاقتصادي انجزت أكثر في التغيير في عملية إزالة الفقر من أي تدخل سياسي في اقتصاد السوق والتوزيع "[٢].

ورفض جواهر لال نهرو الإصلاح الزراعي لإبعاد البلاد عن فتنة داخلية قد تحدث بسبب ذلك[٣] ، وقامت استراتيجية النهوض اليابانية بتنمية الإقطاعيات وتواصلها مع بعضها مع ربط ولاء السكان فيها بوحدات كيانية أكبر من المحلة والعشيرة، ثم عملت على التحول التدريجي نحو المركزية بخلق بني ونظم إدارية بيروقراطية ، وتنظيمات عسكرية ، ثم بتنمية الاقتصاد من خلال سوق قومية مشتركة ، مهدت لبدء المرحلة الرأسمالية بعد إنجاز التوحد القومي ، ثم تحقيق العمران الحضاري من خلال التقدم العلمي والمهني والحرفي ، وازدهار تعليمي وثقافي ، بفضل تنافس الإقطاعيات اليابانية فيما بينها لإبراز النهضة اليابانية، فالإقطاع هو الذي مهد لقيام الرأسمالية اليابانية ، من خلال تحويل الإقطاع المجزأ إلى إقطاع مركزي ، ثم أخذت الإقطاعيات الكبيرة والقوية والفعالة ، تضم تدريجيا الإقطاعيات الأصغر والأقل نجاحاً وفعالية ، مما أدى في النهاية إلى الوحدة القومية [٤]، فالإجراءات العنيفة للإصلاح الزراعي والتأميم تحطم الاقتصاد ، إذا لم تكن محسوبة ومدروسة بشكل كبير ، تقود حتماً إلى عدم استقرار سياسي في الدول التي تصدره .

ويرى جون كاوتسكي أن الفلاحين في المجتمعات المتخلفة لا يساهمون بأي تغيير في المجتمع لان الفلاح في هذه المجتمعات مرتبط بالأرض ، ولا

---

(1) كاظم هاشم نعمة ، "استراتيجيات الهيمنة الأمريكية ، ١٩٢٤ – ١٩٨٩" ، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، ٢٠٠٠ ، ص ١٣٨ – ١٣٩ .

(2) نفس المرجع السابق ص ص ١٣٨ – ١٣٩ .

(3) نجيب الأرمنازي ، "عشر سنوات في الدبلوماسية" ، بيروت ، دار الكتب الجديدة ، ص ٢٠ – ٢٤ .

(4) محمد جابر الأنصاري ، "تكوين العرب السياسي ، ومغزى الدولة القطرية" ط٢ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٥ ، ص ٩٢ – ص ٩٣ .

يرغب في التغيير لأن معتمد على اقتصاد كفافي فقط ، واتصاله مع العالم الخارجي أي خارج قريته ، هو اتصال ضعيف جداً ، ونسبة الأمية منتشرة ولا يوجد تراكم رأسمالي في هذه المجتمعات المختلفة[١] .

لذلك يكون التغيير التكنولوجي محدوداً ، فيظل الفلاح يعتمد على الوسائل القديمة في عمله، ويظل محافظاً على عاداته وتقاليده وطرق حياته ، فيرى الفلاح أن أي تغيير لا يعني له شيئاً ، فالصراع في هذه المجتمعات هو بين الأرستقراطية القبلية الإقطاعية و ركيزتها الأساسية لحسم الصراع هو الجيش ، حيث يكون قسماً من الضباط مواليا لبعض هذه الأسر ، وقد يحصل صراع بين الضباط للسيطرة على السلطة رغم كونهم من الطبقة الوسطى ، لأن طموح الطبقة الوسطى للوصول إلى السلطة يحذوها إلى الاشتغال بالسياسة ، مستغلة تناقضات المجتمع القديم المتفشي في الطبقة الدنيا ، بسبب المعاشات المتدنية ، إضافة إلى الانتشار الكبير للفساد في هذه المجتمعات ، كما أن تشكل مجموعة من الرأسمالية الصناعيين (البرجوازيين) ، في اتحادات أرباب العمل أو الجمعيات التجارية ، أو غرف التجارة أو داخل الشركات الفردية ، يستخدمون نفوذهم وتأثيرهم بشكل يتناقض مع مصالح الأرستقراطية المسيطرة ، فيزداد الصراع بينهما عندما ينتجون (البرجوازية الصناعية) ، بضائع استهلاكية للسوق المحلية ، بدلاً من مواد أولية خام معدة للتصدير ، فتزداد القوة الشرائية لدى الفلاحين ، ويرتفع مستوى المعيشة عندهم ، لذلك يؤيد البرجوازيون الصناعيون الإصلاح الزراعي لرفع القوة الشرائية عند الفلاحين كما أنهم يطالبون بتعريفات وقائية لصناعاتهم الوليدة ، لكن الأرستقراطية الإقطاعية ، تقاوم ذلك على أساس أن ذلك يتعارض مع مصالحها في تصدير منتوجاتها الزراعية ، وهذا الصراع سيساهم على المدى البعيد في عدم الاستقرار السياسي ، كما أن التطور الصناعي بما يولده من تحقيق لزيادة التعليم للفئات الصاعدة ، سيؤدي أيضا إلى عدم استقرار سياسي .

---

(١) جون كاوتسكي " التحولات السياسية في البلدان المتخلفة " ترجمة : جمال نعيم عون ، بيروت، دار الحقيقة ، ١٩٨٠ ، ص ٢٤ – ٣٦ .

ويعود نشوء برجوازية الدولة التابعة إلى عملية الاتصال بين الفلاح والعالم الخارجي عبر الطبقة المتوسطة من البرجوازية التجارية الدائنة للفلاحين الذين استغل قسم منهم عدم قدرة الفلاح على الوفاء بالتزاماته المالية(١)، إضافة إلى حاجاته ، فاستولوا على أرضه عبر معاملاتهم التجارية ، بشرائها منه إضافة إلى زعماء القبائل والقرى الذين استولوا على الأراضي المشاع في الريف واعتبروها خاصة بهم ، فقامت الإمبريالية العالمية باستغلال هذه التناقضات لأحكام سيطرتها على هذه المجتمعات ودمجها ضمن متطلبات النظام الرأسمالي العالمي ، من خلال ضرب الطبقات الأرستقراطية ، مع البرجوازية التجارية والصناعية الوليدة المدعومة من قبل الطبقة المتوسطة من المثقفين الذين تعلم قسماً منهم في الغرب ، كما يستغلون سخط الفلاح على الطبقة الأرستقراطية، فيحدث الصراع مؤدياً لانقسامات حادة في المجتمع ، وتستغل الطبقة الوسطى في تحالفها الأولى مع البرجوازية والطبقة الفلاحية والعمالية مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة والعدالة الاجتماعية لتقويض سلطة الطبقة الأرستقراطية ، فتطالب بالاطلاع الزراعي ورفع المستوى الاجتماعي للفلاحين ، على أساس أن ذلك سيؤدي إلى نهضة صناعية كبيرة ، كما يستغلون مفهوم القومية ، فيصبحون قوميين اشتراكيين ويصبح عدوهم الأساسي هو طبقة الأرستقراطية ، فيتحالفون مع ضباط وجنرالات في الجيش ويصلون من خلالهم إلى السلطة ، عندئذ يعمدون من أجل استمرار سلطتهم إلى التهويل من العدو الخارجي عن طريق خلق صورة غير حقيقية بواسطة الدعاية أو باصطناع تهديد خارجي حقيقي عبر سياستهم الخارجية، فسوكارنو مثلاً استثار تهديد هولندا في نيوغينيا بغية إبقاء أتباعه متحدين ، وفي مرحلة لاحقة تتحالف الطبقة الأرستقراطية للحفاظ على وجودها مع الطبقة الوسطى الحاكمة لمواجهة متطلبات الطبقة العاملة ، بسبب عدم مقدرتها (الطبقة الحاكمة) على المنافسة الخارجية بسبب استراتيجيتها في الاقتصاد ، فتعمد إلى النموذج السوفيتي أو الصيني كونه أكثر إغراءاً لها ، كونه يضع

---

(١) نفس المصدر السابق ، ص ٤٧ – ٨٠ ، ص ١٠٩ ، ص ١٤٠ – ١٥٤ .

المثقفين في القيادة ويعطيهم فرص غير محدودة للسيطرة على موارد البلاد ، بالرغم مما يجمله هذا النموذج من مجاعات وسوء تغذية ومرض وأمية ، وفقدان لحقوق الإنسان ، وعند وصول هؤلاء المثقفين إلى الحكم وتبنيهم هذا النموذج بما فيه من توليتارية تسعى لحماية مركزهم بدون الاهتمام بالتصنيع أو التطوير ، بل بتبعيته للخارج ، مسببا ركوداً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ، بسبب خلفيتهم العسكرية التي تعتبر النهب والسلب عملها المناسب ، لذلك فهي تمجد الحرب والحياة العسكرية ، وقد تتورط في حروب مع جيرانها ، وقد تندمج التوليتارية مع الفاشية من خلال ربط فئات المجتمع الفقير من عمال وفلاحين وجنود بها من خلال النقابات ورجال الدين وأجهزة الدولة المختلفة ، محاولين بذلك تسريع عملية التصنيع ، لكنه يكون تصنيع استهلاكي هدفه كسب المزيد من الأفراد ، وتحويل الفلاحين إلى عمال في المصانع ، لتعريضهم لنظام صناعي قاسي ، أما ما تبقى من الفلاحين فتكون مهمتهم ، تأمين الحاجات الغذائية للآخرين فقط ، كما يعمل هؤلاء المثقفين على إضعاف القوى التقليدية ومن ثم إزالتها ، ولا يمكن للطبقات التي ساهمت في وصولهم إلى السلطة (فلاحين ، عمال ، مجندين ، صغار كسبة) استعادة الديمقراطية منهم ، لان حلفائهم الجدد ، سيكونون هم الطبقات القديمة المنقرضة ، وقد سمى ماركس [1]هذا النمط من الإنتاج الذي يصله المجتمع في هذه المرحلة بنمط الإنتاج الخراجي الذي تكون الغلبة فيه للأيديولوجيا يعكس النمط الرأسمالي الذي تكون الغلبة فيه للاقتصاد ، لكن يرى فيتفوكل أنه لا يوجد صراع طبقي في المجتمعات المتخلفة في ظل الدولة الاستبدادية، وإنما يوجد فقط خصومات وعداوات بين فئات محدودة قليلة العدد ، ولا تمثل صراعاً اجتماعياً ، لأن الدولة المركزية الاستبدادية لا تسمح بظهور تنظيمات سياسية مستقلة عنها إطلاقا ، وبالتالي فهي لا تسمح بتطور صراع طبقي يتمثل بالعمل الجماهيري لحسم الخلافات والنزاعات[2] ، ولهذا السبب لا تتطور الانتقاضات والتمردات إلى

---

(1) سمير أمين ، " الطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الامبريالية " . ترجمة : هنريت عبودي ، بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٨٠ ، ص ١٨ – ٢٠ .

(2) خلدون حسن النقيب ، "في البدء كان الصراع" ، مصدر سابق ذكره ، ص ٣٠ – ٣١ .

حركات ثورية ، وإذا ما تطورت في هذا الاتجاه ، فنادراً ما تستهدف تغيير الحكام المستبدين الطغاة إلا لتستبدلهم بآخرين على شاكلتهم ، لتعود الدورة من جديد ، لكن يرى كارل ماركس أن الدولة لا تقوم إلا بوجود الطبقات وأنها تدخل في الصراع الطبقي كوسيلة بين الطبقة الحاكمة أو المهيمنة اقتصاديا فعدم وجود طبقات داخل الدولة يعني برأيه عدم وجود الدولة ، وهذا مناقض للواقع توجد دولة لكن سمتها أنها دولة تابعة للمركز وانتقالها من النمط التقليدي الذي يحوي الطبقات الثلاث إلى النمط الجديد أي رأسمالية الدولة التابعة ، كان بحسب متطلبات النظام العالمي الرأسمالية في المركز ، وما كان للأيديولوجيا اليسارية أن تنضج في هذه المجتمعات لولا ازدياد حدة الصراع الطبقي فيها فمنذ العهد العباسي للدولة الإسلامية كانت ثورة الزنج (٨٦٩ – ٨٨٣) م ، التي كانت ثورة طبقية ، بسبب الظلم الاجتماعي ، الذي جعل ثوراها ينبذون الأيديولوجيا الدينية بسبب ذلك ، وقد صرح زعيمهم محمد المتيم حول ذلك بقوله :

> "مادمت فقيراً فإني يقيناً لن أعبد الله ، لنترك العبادة للشيخ الجليل ، والي رئيس الجيوش ، إلى الذين تنتفخ أقبيتهم بالكنوز ، ولكن لماذا علي أن أعبد الله ؟ هل أنا قوى جبار ؟ وهل عندي قصر وملابس ثمينة ، وأخرى ذهبية ؟ لو عبدت الله وأنا لا أملك بوصة واحدة من الأرض لكنت أكبر المنافقين "[(١)]

لهذا يرى خلدون حسن النقيب أن عدم تحقيق الخلاص من التبعية والتخلف وعدم تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي والمشاركة السياسية والضمانات الدستورية ، وإزالة المعوقات السياسية والمالية والتشريعات التي تعرض المؤسسات والهيئات التي تقوم بالاستثمار والإنتاج والتوزيع[(٢)] ، وهذا ما أكده روبرت ماكنمار في كتابة جوهر الأمن بقوله:

> " الأمية والمرض والجوع وانعدام الأمل تؤدي إلى الهبوط بمطامح الإنسان وآماله فيلجأ إلى العنف والتطرف ، والأمن معناه التنمية وليس توفر المعدات العسكرية ، وان كان يتضمنها ، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي وان كان يشمله ، وبدون تنمية لا يوجد أمن ، فالدول

---

(1) نفس المصدر السابق ، ص ١٤٢ .
(2) نفس المصدر السابق ، ٣٩٠ – ٣٩١ .

النامية التي لا تنمو نمواً حقيقياً ، لا يمكنهــا أن تظــل آمنــة ، وكــذلك مواطنيها لا يمكنهم أن يتخلوا عن طبيعتهم الإنسانية كلمــا زادت التنميــة زاد الأمن ، وإذا تمكنت دولة ما إن تــنظم مواردهــا لإمــداد الــشعب باحتياجاته ، ورغباته ، وان تتعلم اللجوء إلى الحلول الوسط السلمية وسط المصالح الوطنية المتقاربة للدول الأخــرى ، فــإن مقاومتهــا لتهديــدات الاضطرابات والعنف تزداد ... ويرتبط العنف الداخلي الذي حدث خــلال العشر سنوات الماضية – كتاب كان عام ١٩٦٢ – بــالتوترات المتفجــرة نتيجة للفقر ، فهنالك ارتباط مباشر ومستمر بين العنف والحالة الاقتصادية للدول ، فمن ٣٨ دولة فقيرة عانت ٣٢ دولة من العنف الــداخلي ، وفــي الحقيقة فان هذه الدول مرت بأزمتين داخليتين ، بنتيجة العنف خلال ثمــان سنوات "[١]

كما يؤكد زبغينيو برجنسكى أنه لو تحقق للبلدان المتخلفة استقرار سياســي وسلم نسبي فتزاد فيها معدلات التنمية ، وكلمــا زادت التنميــة زاد الاســتقرار ، والسلم[٢] ، وتفسير ذلك أن انخفاض التنمية بسبب ضعف الاقتصاد ســيقود إلــى ثقافة سياسية منخفضة ، وضعف وعي جماهيري ، يــؤدي إلــى عــدم اســتقرار سياسي .

وتقبل الأيديولوجيا القومية أو الدينية أو غيرها بشكل رومانسي من قبل الشعب ، سيولد حالة من الصراع مع السلطة القائمة ، رغم أن بعض الأيديولوجيات قد لا تتوافق مع عادات وتقاليد المجتمع مثل الأيديولوجية الشيوعية في مجتمع إســلامي أو مسيحي أو يهودي ، وبالتالي ستولد نتيجة وجودهــا معارضــة أيــديولوجيات أخرى مناقضة لها كونها تتوافق مع طبيعة المجتمع[٣] ، كما أن استبداد أيديولوجية ما بالحكم و ابتعادها عن الديمقراطية والمشاركة السياسية سيحدث أزمــات تــؤثر على الاستقرار السياسي ، لأن اختلاف التيارات الأيديولوجية في المجتمع ســيولد

([1]) أمين هويدي ، " العسكرة والأمن في الشرق الأوسط : تأثيرها على التنمية والديمقراطية " ، بيروت ، دار الشروق – ١٩٩١ ، ص ٥٢ – ٥٣ .

([2]) زبغينيو برجنسكي ، مصدر سابق ذكره ، ص ٥٥ ، انظر أيضا ، حمدي عبد الرحمن ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤ .

([3]) عادل مختار الهواري ، مصدر سابق ذكره ، ص ١٥ .

الصراع فيما بينها ، فالتيارات التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية في المنطقة العربية هي [١]:

١-التيار العلماني الليبرالي : الذي يدعو إلى فصل الدين عن الدولة ، وتدريب العقل وتنظيمه بالإقبال على العلوم الوضعية والتجريبية ، ويكون الإصلاح عن طريق التطور ، ويعتمد على مبادرة القادة الذين يدفعون الإصلاح إلى الأمام .

٢-التيار الديني الذي ينطلق من التسليم بعظمة الدين كعقيدة وكشريعة، و انتصاراته نتيجة للأفضلية الروحية على المادية .

٣-التيار الراديكالي ، الذي يدعو إلى ثورة شاملة تحدث تغيرات جذرية في جميع مجالات الحياة في المجتمع .

لكن يرى رئيس الوزراء الأردني سعد جمعة أن الانقسام في المجتمع العربي ليس بين يمين ويسار وتقدمي ورجعي وشعارات أخرى زائفة ، و إنما بين مؤمنين بتراثهم الفكري والحضاري الغابر ، وبين تابعين للمعسكر الشرقي أو الغربي أو خونه للأمة ، الذين يرون القضية تجارة ينتفعون بها ويجعلونها سلعة في سوق المساومات الدولية ، وبين أولئك الذين يرونها قدراً ومصيراً ويعتنقونها مبدأً وغاية ونخوه وحمية[٢] ، فلا قيمة للأيديولوجيا إذا لم تستطيع أن تصمد أمام العدوان الخارجي أو التهديدات الخارجية .

وحسب رأي موريس دو فرجيه فإن وجود مؤسسات سياسية يجري ضمنها الصراع السياسي يخفف من حدة الصراع على النظام[٣] ، فبنظام الحزبين في الولايات المتحدة الأمريكية تزال الصراعات الثانوية ، وتجبر الفئات المعارضة على التعبير عن نفسها في إطار معارضة رئيسية ، ونظام تعدد الأحزاب يسهل التعبير عن النزاعات الثانوية ، ويميل إلى تجزئة التعبير عن الصراعات الكبرى ،

---

(1) السيد يسين ، الشخصية العربية بين صورة الذات ومفهوم الآخر " . ط ٤، القاهرة ، مكتبة بولي ، ١٩٩٩ ، ص ٣٨ – ٣٩ .

(2) سعد جمعة ، مجتمع الكراهية ، ط٤ ، ١٩٨٩ ، مد ، مم ، ص ٢٨ – ٣٤ .

(3) موريس دوفرجية ، في الديكتاتورية " ترجمة هشام متولي ، بيروت ، منشورات عويدات ، ١٩٨٩ ، ص ١٤ – ٢٩ .

مما يزيد في عددها ، لأن كل حزب يحاول أن يزيد عدد ممثليه على حساب الآخرين ، فيحاول أن يبرز الفروق مع أقرب خصومه ، بدلاً من أن يبرز ما بينه وبينهم من أمور مشتركة ، كما أن الواقع الاجتماعي الذي خلق الحزب، يجعل لا مبرر للحزب فيما لو تغير هذا الواقع ، فيحدث بنتيجة ذلك صراع مع الأحزاب الأخرى ، فحزب يدعو للاستقلال خلال فترة الاحتلال، وكان هذا الهدف هو هدفه ، يصبح لا مبرر له بعد الاستقلال والنظام الغربي القائم على تعدد الأحزاب وحرية الانتخابات يصبح لا معني له ، حسب رأي موريس دوفرجيه ، في بلد زراعي يسوده الإقطاع ، لأن معظم السكان متأخرون وجاهلون ، وإذا ما طبق هذا النظام في بلد كهذا سيكون مظهره الخارجي يختلف عن ماهيته ، حيث يخفي في بنيته اللبنات القديمة من التناقضات الموجود فيه ، وسيتلاعب كبار الملاك والزعماء التقليديين لمصلحتهم ، لذلك يرى دوفرجيه انه لا بد من خلق الشروط الموضوعية المؤدية للديمقراطية قبل تطبيقها ، ويكون ذلك من خلال نظام الحزب الوحيد ، الذي يمكن من خلاله تربيه جماهير الشعب تربية سياسية ، وإبعاد الفئات المثقفة عن الملاك الأرستقراطيين وتجنيدها لصالح الحزب الحاكم ، ومن خلالها نشر مبادئ الديمقراطية بين الناس ، لأن تحقيق الديمقراطية في الدول المتخلفة لا يتم إلا عن طريق النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج، ولا يتحقق ذلك في ظل ظروف البلدان المتخلفة المفتقرة للبنية التحتية والصناعة المنافسة إلا من خلال الضغط على الاستهلاك أي التقشف لتحويل المال المتوافر للاستثمار ، ويكون ذلك بتخفيض مستوى المعيشة عن المستوى العادي ، وهذا لا يتحقق إلا عن طريق حكم ديكتاتوري ، لكن وجود السلطة الديكتايورية في يد الرجعية (الغير وطنيين) سيبقي على البلدان متخلفة وسيهجر نخبة الأمة البلاد باعتبار نخبة الأمة، لا بد أن تكون وطنية وديمقراطية ولكن يؤخذ على هذا الرأي أن أمثلة التاريخ أثبت عقمه وعدم منطقيته فعلى سبيل المثال ، اعتمدت السلطات النازية والفاشية على نظام الحزب الواحد مما قد أوقع

بلادها في مهالك وحطم اقتصادها من خلال أيديولوجيتها الشوفينية التي أودت بهـا إلى حروب عديدة ، واحتكار نظام الحزب الواحد [١] للسلطة وسيطرته على جميع الأجهزة فيها وانعدام الرقابة فيها ، وانعدام المعارضة السياسية يجعلـه مـأوى للانتهازيين الذي يستخدمونه لتحقيق مصالحهم الشخصية ، ويكون معتمـداً علـى الزعيم الفرد وشخصيته وطبيعته وطائفته، ولابد له أن يكـون مـستبداً فالقـانون قانونه ، والسلطة سلطته ، وتتحول الدولة في ظله إلى دولة بوليسية ، لأن البعـد الأيديولوجي الذي يتبناه لابد أن يفرض عليه هذا السلوك ، ورغم ما يحققه نظـام الحزب الواحد من شكل ظاهري للوحدة الوطنية وتأكيـده، علـى بنـاء الدولـة القومية[٢] ، على أساس انه يقوم على اتفاق الرأي بما يتفق مـع الـنمط التقليـدي للديمقراطية ، لكن عملياً هو عقبة أمام الوحدة الوطنية ، بفرض أيديولوجية أحادية الجانب ، وقولبة شخصية الفرد تبعاً لغايات حددت سلفاً ، وتقديم نفسه وصياً عـن الشعب ، فيحدد لهم ما يفكرون به وكيف يفكرون ، ويعلم النـاس كيـف يخفـون أفضلياتهم وكليشات ظاهرها يوهم أنها تعكس إرادة لشعب ، فبدلاً من تعليم الفـرد وجعله مواطنا مسؤولا ، فان الحزب الواحد يطأ الناس بأقدامه ، ويعلم النـاس أن يظهروا عكس ما يبطنون ، وان يخفوا شـعورهم الحقيقـي وراء حجـاب ، وان يستخدموا لغة غير مفهومة أي اصطلاحية وغير مقبولة حتى يبدوا أنهم ملتزمـون خط الحزب ، لينجوا من القمع ، فيجرح الذات الشخصية، ويصيب الفرد بالإحباط كما انه يرتد إلى القبلية ، بسبب أن الأفراد يصابون بالذهول في مجتمـع شـمولي يخضع فيه الفرد كليا للدولة ، مما يحذوا الأفراد إلى الارتداد إلى القبيلة والطائفـة كملاذ أخير لهم من هول النظام الشمولي .

ويؤخذ على الحركات الإسلامية المتطرفة أنها تنادي بان القران هو دسـتورها ولا يحق لمسلم أن يجادل القران بحجة أن رأيه هو رأي بشر في مواجهـة كلمـة

---

(1) محمد شمبش ، " العلوم السياسية " ، ط ٥ ، بنغازي مكتبة الأنوار العلمية ، ص ٢١١ – ٢١٩ ، انظر أيضا ، عبد الرحمن خليفة ، مصدر سابق ذكره ، ص ٢٥٧ .

(2) حمدي عبد الرحمن حسن ، " التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية "، القاهرة ، مركز دراسات المستقبل الإفريقي ، ١٩٩٦ ، ص ٤٣ – ٤٩ .

الخالق[1] ، ويقود هذا المنطق إلى نفـــي أراء الآخـــرين باعتبـــار أن التوجهـــات السياسية هي اجتهادات بشرية يمكن نقدها وتقويمها ، أما ما يؤخذ على الأحـــزاب اليسارية ، فرغم رفضها الملكية والنظام الوراثي ، إلا أنها حولت الأنظمـــة التـــي تدعي أنها تمثل الجماهير إلى أنظمة يتحكم فيها البعد العشائري والطائفي وتحويل الحزب إلى بيروقراطية واستبداد وإذلال للفرد وإعلاء شان الزعيم الفرد، وتبقـــى التعددية الحزبية ، بما تحويه من إمكانية تداول السلطة بين أكثر من حـــزب، مـــن خلال أيديولوجية وأسلوب ووسيلة تعامل أساسها المساواة واحترام إرادة الأكثريـــة ، وصيانة حقوق الأقليات من خلال مؤسسات تمثيلية ودستورية ديمقراطيـــة تقـــر بالحقوق والحريات والرأي وحق الاعتقـــاد والتنظـــيم الحزبـــي والمهنـــي وحـــق المشاركة السياسية في إدارة الشؤون العامة ، وتولي المناصب العليا ، فلا يمكـــن إلغاء ذلك بحجة حماية مصالح الكادحين أو الجماهير الواسعة أو الخطر الخـــارجي سواءاً كانت باسم الطبقة العاملة أو قوى الثورة أو الدين أو غيرها، وهـــي قبـــول بالتدرجية وامتثال القواعد ، ومبادئ التعددية والتداول وتطـــوير للواقـــع ، وهـــي أساس عملية التغير السلمي المدني للسلطة ، وتوفر مستلزمات التعـــايش والـــسلام الاجتماعي والتطور والتراكم لاختيار أسلوب حكم ، يرتضيه النـــاس ، ويحظـــى بموافقتهم ، ويستبدلونه كلما شعروا بالحاجة لذلك فالديمقراطية لا تقدم الحل ولكنها ترفع الحواجز في طريق الحل ، فهي تمثل التيار المعتدل القادر علـــى الوصـــول للناس ، وكسب تأييدهم دون خوف ، لذا فهي تبقى مكروهة مـــن قبـــل الأنظمـــة الديكتاتورية العسكرية التي لا تستطيع الوصول لمبادئ وطبيعة الـــشعب وحياتـــه فيبقى رافضا لها .

ويبدأ التعارض والتنابذ بين الأيديولوجيات الحزبية ، عنـــدما تحـــاول أيـــا منهـــا الوصول للحكم من خلال برنامج يدخل في دستور كل منها ، فيعمل كـــل حـــزب على كسب أكبر عدد من أفراد الشعب إلى جانبه ، فالأحزاب القوميـــة ، تناضـــل لتوحيد الأمة على أساس اللغة الواحدة والثقافـــة المـــشتركة ، حـــسب مـــا تقـــول

([1]) برهان غليون وآخرون ، " الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية " ، تحرير على خليفة الكوراني ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص ١٩٩٧ ، ص ٥٢ ، ص ٨٧ – ٨٩ .

أيديولوجيتها ، لكن التيار الديني الإسلامي مثلا يرى أن الإسلام هو الـذي صـنع الأمة العربية جسماً وروحاً ، لأن الأمة العربية قبل الإسلام كانـت جملـه قبائـل جاهلة طامسة ليس لها أي شئ من الثقافة الإنسانية[١] ، ولولا الإسلام لبقى العرب قبائل تائهة في الصحراء ، ولما سجل لهم التاريخ إلا سطوراً تافهة في صحائفه ، لكن يرد رئيس الوزراء العراقي عبد الرحمن البزاز، وهـو ينتمـي إلـى التيـار القومي العربي ، إن الأخوة الروحية بين أبناء الدين الواحدة لا تأثير لهـا ، أمـام الأخوة القومية التي توجب أن يكون لكل أبناء القومية الواحدة ، مـصير سياسـي واحد ، ومصلحة قومية نهائية ، وقيادة ترابط وتضامن اجتماعي وسياسـي بـين أبناء القومية الواحدة وتتعارض نظرة هذين التيارين، حول قضية الأقليات فيتساءل القوميون ماذا سيفعل التيار الـديني إزاء الأقليـات الدينيـة، وبالمقابـل يتـساءل الإسلاميون ماذا سيفعل القوميون بالأقليات القومية، بـالرغم مـن تأكيـد التيـار الإسلامي أن العرب هم وحدهم بيئة القيادة الصحيحة لجميع المـسلمين وأن علـى الحكومة الإسلامية أن تحافظ على خصائص هذه البيئة لتبقى ينابيع الإسلام صافية ، ودعائمه مجدية ، كما أن النهضة الإسلامية لا تكون إلا بدعائم عربية خالصة ، تتيح لهم أداء واجبهم ورسالتهم الكبرى ليستعيدوا مجدهم ، فالقومية العربية تـدخل في صميم برامج الأحزاب الدينية الإسلامية ، وما يقال بأنها تتعدى القومية ، فهـو محض إفتراء لأنها إنما تتعدى القومية على أساس سيادة القومية العربيـة ، علـى كل المناطق التي وصلت إليها الأيدلوجية الإسلامية ، وتـرى نيفـين مـسعد إن الوطنية تلهب مشاعر أعضاء التنظيمات الإسلامية مثل غيـرهم مـن الأحـزاب الوطنية ، فجمعية الإرشاد الإسلامية الاخوانية (الكويتية) حلت نفسها عام ١٩٩٠ احتجاجا على تخاذل التنظيم الدولي للإخوان المسلمين في إدانة النظـام العراقـي عقب غزوه للكويت [٢]، وهي حركات وطنية من حيث دعواتها للجهـاد وللنـساء على حد سواء عند تعرض الوطن للخطر ، وترى أنه من حق الأقليـات الدينيـة

---

(1) محمد الغزالي ، " حقيقة القومية العربية وأسطورة البعث العربي " ، القاهرة ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٨ ، ص ٦-٩ ، ص ٢٠ –٢١ .

(2) نيفين عبد المنعم مسعد و عبد العاطي محمد أحمد ، مصدر سابق ذكره ، ص ٣١ – ٣٢ .

التعبير عن نفسها وعقائدها ، وإقامة جمعياتها السلمية وتحديد معابـدها وممارسـة طقوسها ، ولها نفس واجبات المسلمين فحزب الإخوان المسلمين في مـصر مـثلاُ أيد قيام حزب مسيحي للأقباط ، وأيد دخولهم مجلس الشعب ، واسـتنكر الأعمـال الإرهابية التي تعرضوا لها ، وتعتبر الطبقات الوسطى والدنيا المـورد البـشري المغذي لهذه الحركات فهي تستقطب الطبقة الوسطى مثلها مثل الحركات القومية ، وخاصة المثقفين منهم، كونهم أشد أبناء الشعب حاسية وسخطاً ، وفي ذلـك يقـول هوسلتز وويز: " **لايوجد أحد يميل إلى استعمال العنف كالمثقف الساخط ، الـذي يكون كوادر الأحزاب السياسية الأقل مسؤولية ، والذي يشكل هوامش ضيقة من الديماغوغيين ، الذين يصبحون قادة الحركـات العقائديـة ، والـذين يهـددون النظام**"[١] .

والمقصود بالمثقفين حسب رأيه هؤلاء الذين دخلوا الأحـزاب القوميـة أو الشيوعية أو الدينية المتطرفة ، الذين كان لهم الدور الأكبر في شرخ المجتمع إلـى فئات وطبقات ، وكان تحالفهم مع الجيش أساس وصولهم إلـى الـسلطة فالنخبـة الحاكمة في الأنظمة الشيوعية مثلاً ، تجعل الوسط العلمي مغلقاً ومعزولاً وتعمـل على استخلاص مواهبه ، وإفساد نظامه بالمكافآت ، محتفظة بحقهـا فـي تحديـد الأهداف الكبرى ، فمثل هذا النظام والأنظمة السالفة هـي التـي أفـرزت الـنظم التسلطية في بلدان الشرق الأوسط فـي حقبـة الـستينات، بتحديـدها المـشاركة السياسية، ووضع قيود على الأحزاب السياسية والتنظيمات المـضادة للحكومـة أو أنها حظرت تكوينها ، ودمرت المؤسسات التي كانت تسهل المـشاركة الـسياسية الشعبية في العملية السياسية ، وخلقت مؤسسات لتعبئة المواطنين لتأييد النظام دون السماح لها بتقديم مطالب إلى الحكومة ، وبالرغم من أنها قامت أحيانـا بتأسـيس أحزاب سياسية كوسيلة أو أداة لإعطاء مظهر خارجي للمشاركة السياسية ، ولتعبأ ، التأييد الشعبي لنظام الحكم ، وأحيانا يتم الـسماح بالمـشاركة الـسياسية علـى المستوى المحلي في انتخابات المجالس البلدية ، ولكن وفـق قيـود وتحديـدات ،

([1]) زيغينيو برجنسكى ، مصدر سابق ذكرة ، ص ٦٨ ، ص ٩٦ .

ورغم ذلك كله لم يؤد ذلك إلى استقرار سياسي طبيعـــي وإنمـــا حـــدث اســـتقرار سياسي قسري، ففي ظل هذه الأنظمة لم يستطع الفلاحـــون مـــثلاً التـــأثير علـــى السياسات الزراعية مما أعطى النظام الفرصة ، لإتباع سياسة عامة ضارة بالقطاع الزراعي ، كما انه منع وعرقل نمو الإنتاجية الزراعية ، وأدت ســـيطرته علـــى الأسعار والأسواق إلى تعزيز قدرة النخب الحاكمة فيه على تكوين ثروات ، وعلى استخدام سيطرتها على الاقتصاد لتوفير منافع لحلفائها ، وحرمان خـــصومها مـــن الفوائد الاقتصادية مما أنتج اقتصاد مسيس ، فأصبح في ظلها الكسب الاقتـــصادي الفردي نتاجاً للوصول إلى السلطة والقوة السياسية ، وليس نتيجة لزيادة الإنتاج أو الكفاءة وأصبح سلوك الإنتاج سلوك ريعي وليس ربحي ، وبناءاً على ذلك تكونـــت هناك أحزاب معارضة تعمل في الخفاء ، وفي الظلام تنشر تعاليمهـــا فـــي شـــكل منشورات أو رسائل من خلال المقاومة السرية ، وأصبح تلقي الأتبـــاع للأوامـــر الصادرة من فوق على أنها نصوص واجبة الطاعة ، على أساس أن ذلك لمصلحة الوطن ، و بالتالي فلا مجال لمناقشتها أو التخلص منها ، لأنهـــم يعتبرونهـــا ديـــن عليهم فيقبلون عليها بلهفة[1] ، وتفسير ذلك أن الاضطهاد في ظل عدم القدرة على الرد أي الكبت ، الذي له حدود معينة يصل إليها وعنـــدما يتعـــد هـــذه الحـــدود ، سينفجر ضد القيادة ، وخاصة عندما تعيش المعارضـــة فـــي بيئـــة اضـــطهادية ، فتسودها الأساطير والخرافات بما يتناسب مع هذه البيئة ، وهذا ما يفـــسر ظهـــور الفرق الباطنية في الماضي كالقرامطة والإسماعيلية وغيرها ، والتي لم تكن سوى أحزاب سياسية سرية ، ذلك أن الأوامر التي يصدرها أشخاص فقدوا العمـــل فـــي النور ، قلما تخضع للتمحيص والمنطق والشورى ، وبعد أن يصلوا إلـــى الـــسلطة ويقيموا حكمهم في وضح النهار ، وينتقل معهم مبدأ تقديس الحاكم ، من صـــفوف المعارضة إلى صفوف الحكم نفسه ، وتصبح الأمة في ظلهم لا قيمة لها لأنهم غير مؤهلين أصلاً للحكم ، وتحمل المسؤولية ، وبالتالي فعدم الـــولاء لهـــؤلاء لا يعـــد جريمة ، لان المقصود بالدولة هو مؤسساتها الديمقراطيـــة الحقيقيـــة لا شخـــصية

---

(1) محمد الغزالي ،" حقيقة القومية العربية و اسطورة البعث العربي" ، مصدر سابق ذكره ، ص ٦٨ – ٦٩ ، ص ٨٥ ، ص ١٢٩ – ١٣٠ .

الحاكم وزمرته ، وعلى ذلك فلا استقرار سياسي حقيقي في ظل أحزاب مهيمنة أو أحادية[١] .

لكن يرى حمدي عبد الرحمن حسن أنه لا علاقة لمسألة الحزب الواحد أو التعددية الحزبية بالاستقرار السياسي في المجتمع ، لأنه حدثت عدة انقلابات على نظم تعددية حزبية في عدد كبير من الدول ، إضافة إلى الانقلابات التي حدثت على نظام الحزب الواحد[٢] ، وتفسير ذلك الأحزاب في أي مجتمع هي صورة لذلك المجتمع ، فالمجتمع المتخلف تظهر صورته في أحزابه المتخلفة الفاسدة ، ولا يمكن إصلاح مفاسد الأحزاب القائمة فيه ، إلا بإصلاح الأوضاع الاجتماعية القائمة المستندة إليها هذه الأحزاب ، ويرى منيف الرزاز أن سوء هذه الأحزاب لن يكون دواءه إلغاء الحياة الحزبية ، لكن الدواء هو في إعطاء مزيد من الحرية للقوى التقدمية في الشعب ومزيد من التعليم والتحرر الاقتصادي والاجتماعي والشعور بالمسؤولية، لأن الحياة الحزبية هي إحدى ضمانات حرية الشعب السياسية ، وتنافسها وتطاحنها ، في سبيل خدمة الشعب ، وتجنيد الكفاءات السياسية لتحمل المسؤولية ، وهي التي تدفع المواطنين إلى الوعي وتحمل المسؤولية بإثارتها لهم بالاهتمام بالشؤون العامة من خلال التنظيم الحزبي[٣] .

وتعمل بعض الأحزاب الراديكالية على تسخير المدارس الثانوية والجامعات والمعاهد ، في تنديدها بالسلطة القائمة أو بالأحزاب الأخرى ، خاصة أن الطلاب في الدول التي خضعت للاستعمار أو الانتداب ، قد ساهموا بفعالية من أجل الاستقلال ، وهم يمثلون جميع الطبقات في المجتمع ، وهم قادرين على تحريك الإحداث باتجاه المستقبل والشعور بامتلاكه ، ليخلق مستقبلاً أفضل للوطن[٤] ، فالطلبة بما يملكون من استعمال سلاح المظاهرات والمساهمة في تعرية ومواجهة النظام الحاكم فيما لو انحراف عن الطريق ، ونزولهم للشارع

(1) هاني الفكيكي ، " أوكار الهزيمة ، تجربتي في حزب البعث العراقي" ، بيروت ، رياض الريس للكتب والنشر ، ١٩٩٣ ، ص ٥٩ – ٦٦ .
(2) حمدى عبد الرحمن حسن ، " العسكريون والحكم في إفريقيا " مصدر سابق ذكره ،ص ٣٠ .
(3) منيف الرزار ، " الحرية ومشكلاتها في البلدان المتخلفة " بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٦٥ ، ص ٥٩ .
(4) شفيق عبد الرزاق السامرائي ، " المشرق العربي " ، بغداد ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ١٩٨٠ ، ص ١١١- ١١٥ .

يعطي مجالاً واسعاً لإلهاء الشارع بما يخدم المظاهرة ، فلجوء الطلاب إلى التوقف عن الدراسة أو لجوئهم إلى الإضراب عن الطعام ، لإثارة الرأي العام ، وتنبيهه إلى عدالة المطالب المطروحة من قبل الأحزاب المعارضة، فكان إضراب ١٩٢٠ للاتحاد الوطني لطلبة العراق ، له تأثير في ثورة العشرين في العراق ، كما أن إضراب الطلبة في العراق عام ١٩٦٣ كان له الدور الأكبر في انقلاب فبراير ١٩٦٣ الذي وصل من خلاله البعث إلى السلطة ، لكن مما يؤخذ على اشتراك الطلبة في الحياة السياسية مثل دخولهم الحزبية وانخراطهم في المظاهرات والاضرابات و .... إلخ ، أن ذلك يعيقهم عن الدراسة ، كما أن سنين عمرهم تؤكد انه لم يكتمل وعيهم بمستقبل أمتهم في ظل الظروف الدولية التي تدرس لها المسائل بكل دقة بعيداً عن العواطف والذاتيات ، وفي ظل الإدراك الكامل لموازيين القوى الدولية ، والتي تحتاج إلى متخصص في هذه المجال ، لكن تعمد بعض الأحزاب المشبوهة إلى استغلالهم وإثارتهم من أجل تقويض النظام الديمقراطي وإثارة الأزمات السياسية، مستغلة تعاطف فصائل الشعب كافة معهم كونهم يمثلون أملها ومستقبلها ، وبذلك تسنح الفرصة لهذه الأحزاب المشبوهه لإحلال نظام ديكتاتوري يحل محل الديمقراطي متذرعة بمبادئ الحرية والديمقراطية والتغيير والمستقبل الأفضل ، فالفاشية على سبيل المثال استطاعت بقدرتها الخارقة تمويه جوهرها الحقيقي لدرجة أن القوى الرئيسية في المجتمع من عمال وفلاحين وصغار كسبة ، وجنود وغيرهم لم تستطع التعرف في الساعة الحاسمة على الوحش المتعطش لسفك دماءها [1]، ذلك الوحش الذي كان ألد أعدائها، ومنعها ، عندما وصل إلى السلطة ، من التعرف على الأفكار الأخرى التي هي أكثر عقلانية وتطوراً فكرياً لان أشد أعدائه هو الوعي وسعة الاطلاع ، فخرج معظم العلماء من ظلم الطغيان النازي إلى الخارج ، وهذا ما كان له الدور الأكبر في انهيار ألمانيا عام ١٩٤٥ [2]، ورغم أن البعض يرى أن طبيعة الشعب

---

(1) أ. س . بلانك ، " الفاشية قديماً وحديثاً " ، ترجمة محمود شفيق الشعبان ، دمشق ، دار دمشق للطباعة والنشر ، ١٩٩٤ ، ص ٨-٩ .

(2) موريس دوفرجية ، مصدر سابق ذكره ، ص ١٥٢ – ١٥٧ .

هي التي تحدد نظام الحكم ، فيرى سمير عبده أن الحياة الحزبية والانتخابات العامة لا تصلح للعرب مثلا لأنهم انفراديو النفسية و لا يخضعون طواعية لقرارات الأكثرية[1] ، فالديمقراطية لا تنفع لشعب يصر على التمتع بحريته الشخصية ، بل تصلح للشعب المستعد للتضحية بجزء من حريته لمصلحة المجموع والنظام ، ويرى آخرون أ ن العرب أكثر من غيرهم تقبلاً للشخصية التسلطية بسبب تنشئتهم السياسية في مجتمعات تسلطية بإرثها الحضاري[2] ، لكن هذه الآراء بعيدة عن الواقع العملي والآراء الموضوعية ، لأن النظام التسلطي مفروض فرضاً على هذه الدول ، فبالرغم من أن البلاد العربية تخلصت من الاستعمار الغربي ، إلا أنها ظلت تابعة لبلدان المركز التي فرضت من خلال عملياتها القذرة (مؤامراتها السرية) ، هذه الأنظمة ، خاصة في حقبة الستينات ، فأصبحت هذه الدول ذات نمط خارجي ، والسلطة فيها تابعة للمراكز الإمبريالية في الخارج ، كما أن الدول الأوربية جميعها لم تتخلص من الأنظمة التسلطية إلا بعد فترة طويلة من الثورة الفرنسية ، فهل كانت طبيعتها تقبل التسلطية ثم انقلبت إلى العكس، كما أن بعض الدول العربية مرت بالمرحلة الذهبية للديمقراطية الليبرالية ، قبل أن تسقط على يد التيار اليساري الذي كان وسيلة الغرب لزيادة تبعية بلدانها إلى المراكز ، فطبيعة الشعب لا علاقة لها بنظام الحكم بشكل رئيسي وإن كان لها تأثير ثانوي ، في ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة بشكل مباشر ورئيسي ، لذلك يرى موريس دوفرجيه أنه لو عمدت الديكتاتورية العسكرية لفتح الحريات للصحافة ، وأساتذة الجامعات ، فان أربعة أخماس الصحافة ستكون ضدها ، وتسعة أعشار الاتجاه الجامعي سيضعها موضع النقد[3] وفي ظل ذلك لايمكن أن يستمر الحكم الديكتاتوري ، لذلك يلجأ إلى الرقابة والتعلق بأسباب حكمهم ، وذلك بإضعاف المستوى التعليمي سواءاً من ناحية الكم أم من ناحية الجوهر مما يقود إلى إضعاف المجتمع ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً .

---

(1) سمير عبده ، " حدث ذات مرة في سوريا : دراسة للسياسة السورية والعربية في عهدي الوحدة والانفصال ١٩٥٨ – ١٩٦٣" ، دمشق ، منشورات دار علاء الدين ، ١٩٩٨ ، ص ١٩ – ١٧ .

(2) خلدون حسن النقيب ، في البدء كان الصراع ، مصدر سابق ذكره ، ص ٢٣٣ .

(3) موريس دوفرجية ، مصدر سابق ذكره ، ص ١٥٧ – ١٥٨ .

فالنظام الحزبي الأحادي أو المهمين لن يحدث استقرارا سياسياً مستمراً ، لكن من الممكن أن يحقن المجتمع بجرعات مهدئة من خلال سياسته الداخلية و وسائلة القمعية ، لكن سقوطه في أي لحظة بفعل مؤثرات خارجية أو داخلية أو متعاضدة معاً ، سيحدث انفجاراً فيه يكون أقسى بكثير من كل المراحل التي حكم خلالها فيما لو اعتمد نظام الحرية والديمقراطية والتعددية ، وقد يؤثر هذا الانفجار على كيان الدولة ، فتبقي التعددية السياسية من خلال النظام البرلماني أفضل للمصلحة العامة ، ويرى رئيس الوزراء السوري حسن الحكيم إن من الأفضل ألا يتعدى عدد الأحزاب اثنين أو ثلاثة على الأكثر ، لأن تعدد الأحزاب في البرلمان يجعل التشريع عسيراً ، ويجعل مهمة الحكومة شاقة ، وبقائها في الحكم مهدداً دائماً ، إذ يصعب مع تعدد الأحزاب في البرلمان تشكيل أكثر ثابتة وحكومة متجانسة ، والانقسام البرلماني إلى شيع وأحزاب من شانه أن يترك في الحياة الدستورية أثراً سيئاً ، وقد يؤدي إلى انهيار الديمقراطية البرلمانية ، ويبدد الرأي العام ، ويقسم أبناء الشعب ، بتأثير الحزبية الضيقة لبعضهم ، مما قد يؤدي إلى بروز الإقليمية الضيقة والنعرات المذهبية ، وانتشار كثير من العقائد و الأفكار المنافية لمصلحة الوطن العليا، وفي ذلك يقول أفلاطون :" **لا شر يحيق بمدينة أكثر من ذلك الذي إذا نزل بها فرقها شيعاً وأحزاباً ، ولا خير تنعم به مدينة أعظم من ذلك الذي إذا حل فيها ، ربط أجزائها ببعضها البعض** "[١]

لكن من أكبر دعائم النظام البرلماني هو أن يكون له ميزانية سنوية تحدد مقدماً ما يجوز لها إنفاقه وما لا يجوز لها جبايته من المال خلال السنة لكي تسير المصالح العامة في الإنفاق طبقاً لهذا البرنامج المرسوم بانتظام وان يكون للميزانية وجهة مالية ووجهة قانونية ، ووجهة سياسية ، بحيث تكون سلطة اعتماد الميزانية في يد البرلمان الذي يحدد المصالح العامة الذي تسلكه السلطات التشريعية والتنفيذية ، مع معرفة مركز خزانة الدولة ونتائج السنوات الماضية ، ونتيجة السنة الجارية ، وإحصاء حركة التجارة الخارجية خلال تلك السنوات الماضية ،

---

(1) حسن الحكيم ، "خبراتي في الحكم" ، عمان ، إدارة مجلة الشريعة ، ١٩٧٨ ، ص ٦٤ – ٦٩ .

وعدد الموظفين في كل مصلحة عامة كبرى ، ومقدار مرتباتهم ، وغير ذلك من المعلومات ، عند دراسة الميزانية، وعند عرض مشروع الميزانية عليه ، و إلا فستكون رقابة البرلمان شكلية فلا قيمة لحرية الصحافة وحرية القول ، إذا لم تستطع إثارة الرأي العام عن مركز الدولة المالية بوثائق رسمية ، يتوفر فيها الوضوح وسهولة التأويل للجميع ، وبذلك يتحقق نوع من الاستقرار الاقتصادي الذي يقود إلى استقرار سياسي نسبي ، وعدم تحقق ذلك من خلال أيديولوجيات أحادية أو شوفينية أو فاشية ، سيزيد من عدم الاستقرار السياسي في البلاد ، كما أن تعدد الأحزاب بشكل كبر وفي الحياة السياسية ، سيخلق نوع من عدم الاستقرار في المجتمع ، لكنه سيكون أقل بكثير من نظام الحزب الواحد على المدى البعيد والقريب لان التناقضات ستظهر مباشرة على السطح ، وتحل في وقتها ، حتى لو طالت الأزمة أو مدة الحل ، أما التناقضات في ظل الحزب الوحيد أو المهمين فستتراكم حتى تنفجر ، وتهدد كيان الأمة والدولة .

الفصل الثالث

العوامل الخارجية المؤثرة على الاستقرار السياسي

للعوامل الخارجية تأثيراً كبيراً على الاستقرار السياسي في المجتمع والدولة ، وخاصة الدول المتخلفة التابعة لأحد المعسكرين –خلال فترة الحرب الباردة– فقد استمر عدم الاستقرار السياسي الطبيعي فيها جنبا إلى جنب مع سباق التسلح والاستقطاب ، وتهددت النظم المعتدلة ، وانهارت المستويات الاجتماعية والاقتصادية للشعوب بنتيجة ذلك[1] ، فكانت الحرب الباردة وما صاحبها من دعاية حديثة [2]، وشبكات تجسس متشعبة ، ومناصرة سلطة دولة ما ، ودعم إرهابها للعناصر غير الموالية ، من خلال معسكرات الاعتقال التابعة للجيش [3] الذي يقوم بخدمة المصالح الخارجية لدول المراكز في أغلب الأحيان، ولن يكون هناك أي تغيير في هذه المجتمعات إلا من خلال عناصر خارجية توافقت مع عوامل داخلية إلا في النادر القليل فلا تسقط هذه الأنظمة إلا من خلال العوامل الخارجية كهزيمة عسكرية ، كالتي حلت بنظامي هتلر وموسليني، إبان الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ ، ونظام البعث في العراق عام ٢٠٠٣ ، فالهزيمة العسكرية تهدد النظام بالانهيار ، لان الحروب الخارجية ، حسب بأي تشارلز تيلي [٤] تزعزع الاستقرار الداخلي ، لأنها تؤدي إلى حدوث ثورات فمعظم ثورات العالم ، حدثت بعد حروب مباشرة مثل الثورة الروسية ١٩١٧ بعد الحرب العالمية الأولى والثورة الصينية ١٩٥٩، والجزائرية ١٩٥٤ بعد الحرب العالمية الثانية ، وتفسير ذلك أن التعبئة العامة التي تلازم حالة الحرب سوءا من وجهة النظر المادية أو المعنوية ، والانعكاسات الشعورية التي تصاحب ذلك تندمج كلها لتحدث هزات في الاستقرار الداخلي حسب الإمكانيات التي تتيحها ظروف الحياة في المجتمع ، والحرب ترفع من مكانة الجماعات الاجتماعية قليلة الشأن سابقا ، مما يتيح الفرصة لنشوء أنواع

---

(1) أمين هويدي ، " العسكرة والأمن في الشرق الأوسط ، تأثيراتها على التنمية والديمقراطية "، بيروت ، دار الشروق ، ١٩٩١ ، ص ٢١ .

(2) اسحق دويتشر ، " روسيا بعد ستالين " ، ترجمة مصطفي الفقير ، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٩ ، ص ١٣ .

(3) جاك ووديز ، مصدر سابق ذكره ، ص ٥٥ – ٥٧ .

(4) عبدالرحمن خليفة ، مصدر سابق ذكره ، ص ١٩-٢٠ ، ص ٢٢٩ ، ص ٢٣٥ .

مما يتيح الفرصة لنشوء أنواع أخرى من الصراع ، مــع الأنــساق الاجتماعيــة الأخرى .

وبالرغم من التأثيرات المباشــرة للــدول الإمبرياليــة، بنوعيهــا الرأســمالية البروليتارية والرأسمالية الإمبريالية لدول المركز ، لم تكن وليدة الحرب البــاردة ، كما يرى البعض لكنها ولدت منذ وجود الدولة التسلطية ، التي أول ما نشأت فــي إيطاليا عام ١٩٢٨ بعد الكساد الكبير ، ثم انتقلت إلى ألمانيا ثم إسبانيا والبرتغــال، وكانت كل هذه الدول تمثل دول الحزب الواحد ، التي ولدت عشية عصر التنــوير في أوربا فاتخذت الشكل السياسي في فرنسا ، والشكل الأيديولوجي فــي ألمانيــا ، حيث اتبعت الدول القومية النموذج الإيديولوجي الذي يقوم على المبادئ التالية[١] :

١-إن هناك أمة محددة ذات شخصية متميزة .
٢-مصالح هذه الأمة وقيمها لها الأسبقية على كل القيم والمصالح الأخرى .
٣-إن هذه الأمة يجب أن تكون مستقلة قدر المستطاع، ولها السيادة الــسياسية الكاملة على مواطنيها .

ولم يستطع الاتجاه الآخر الذي يمثل النموذج البيروقراطي الدستوري الليبرالي الاستمرار في دول الهلال الخصيب بعد الحرب العالمية الثانية وبعد استقلال هذه الأقطار ، فتبنت هذه الدول النظرية الوظيفية في التنمية السياسية ، التي ترى أنــه من الأفضل والأنسب للدول المتخلفة أتباع الخط الليبرالية فــي بنــاء مؤســساتها السياسية ، على أساس أفضليتها من النموذج الشيوعي المظلم خاصــة فــي عهــد ستالين[٢]، لكن في منتصف الستينات برزت مدرسة التبعية على يد أندريه جنــدر فرانك مؤكدة أن ما يتعرض له العالم المتخلف من تــدهور سياســي واجتمــاعي واقتصادي هو بسبب العالم المتقدم ، ثم ظهرت مدرسة أخرى فــي الــسبعينات ، ترى أن التنمية يمكن تحقيقها من خلال عملية محلية وبطيئة ، يــتم تغــذيتها مــن الداخل بدلا من خلقها فوراً وبسرعة ، واعتماداً على الخارج مما حذا بالراديكاليين

([1]) خلدون حسن النقيب ، "الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر" ، مصدر سابق ذكره ، ص ١٩-٢٠ ، ص ٢٩ – ٣٣.

([2]) محمد زاهي المغيربي ، " التنمية السياسية والسياسة المقارنة : قراءات مختارة ، " بنغازي، منشورات جامعة قاريونس ، ١٩٩٨ ، ص ١٥ .

الذين سموا بالماركسيين الجدد إلى تطوير نظرية التبعية ، ثم ظهر تيـار معتـدل يوفق بين المدرستين ، لكن تبقي نظرية التبعية أكثر النظريات واقعية في تفـسير عدم الاستقرار في الدول المتخلفة ، حيث ترى هذه الدول تابعة للرأسمالية الغربية ومخترقة من قبل إمبريالية الدول العظمى، وسطوة الـشركات الكبـرى المتعـددة الجنسيات والمفتقدة للقيود والضوابط الدستورية الديمقراطية ، ونظامها الاقتصادي تابع لدول المركز الرأسمالية، وتستمد استبدادها من خلال احتكارها للحكم والسلطة ، وقدرتها على تنسيق البني التحتية للمجتمع ، واختراق المجتمع المـدني ، علـى مختلف مستوياته ومؤسساته ، وتكون حضارتها هي حضارة استهلاكية متشعبة في كل المجتمع ، ولا وجود للتقدمية أو الاشتراكية في هذه الدول ، رغم ادعائها ذلـك ، فولائها للمعسكر الشيوعي وفي مقدمته الإتحاد السوفيتي سابقا، الذي يخلط بـين التخطيط المركزي البيروقراطي التسلطي ، والاشتراكية كنمط للإنتاج .

أما بالنسبة لارتباط هذه الدول بالإمبريالية الغربية فقد بدأت في دول الهلال الخصب منذ قيام نظام الملة العثماني عام ١٨٤٠ حيث استثمرت ما أسفر عنه هذا النظام من تسامح ديني بين جميع الأديان والمذاهب ، لتبدأ الدول الأوربية تـدخلها الاقتصادي من خلاله ، ومن ثم لتستفيد من التناقضات الداخلية وتحولها إلـى أداة للتجزئة من أجل إضعاف الدولة العثمانية[1] ، مما حـذا بـدعاة الطورانيـة إلـى استخدام سلاح القومية للرد على هذه المشكلة التي أحدثتها الدول الغربيـة ، مـن خلال إرساليات التبشير التي عملت على نشر لغة دولها وعقائدها في هذه المنطقة ، وعند ما هزمت الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، لم تشعر الدول الغربية بأية غربة في تلك الدول ، لأنها وجـدت قطاعـا مثقفـا بثقافتهـا ومتحمس لرموزها ، إضافة لما أحدثته التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية بنتيجـة التبادل التجاري مع أوربا ، ومعاملة التجار الأوربيين وجالياتهم وأعوانهم معاملـة متميزة ، مما أدى لظهور برجوازية المدن التي يتمتع أفرادها بمواقع مختارة فـي السلطة السياسية ويدينون بالولاء للقوى الاستعمارية، وأكثرهم من الأقليات الدينية،

---

(1) خلدون حسن النقيب ، " في البدء كان الصراع " مصدر سابق ذكره ، ص ١٨٥ ، انظر أيضا نيفين عبد المنعم مسعود " الأقليات و الإستقرار السياسي في الوطن العربي " . مصدر سابق ذكره ، ص ٤٤ – ٤٥ .

فزادت شقة الخلاف بينهم وبين مواطنيهم المسلمين، الـــذي يـــشكلون الأكثريـــة، فأخذت هذه الدول تضغط على البيت العالي من أجل إجراء إصلاحات لصالح هذه الأقليات، كما أخذوا يستثيرون النزعات الانفصالية لديهم مستغلين مفهوم القومية ، مما كان له أثر سيئ عليهم ، فكانت مذابح ١٨٦٠ في دمشق ولبنـــان ، وتمـــردات الأكراد في أعوام ١٨٣٠ – ١٨٤٢ – ١٨٥٦ – ١٨٨٠ – ١٩٠٨ .

كما أوعزت روسيا للأشوريين بالتمرد لإضعاف الدولـــة العثمانيـــة ، ثـــم أسهمت فرنسا وبريطانيا في تغذية تمردهم ، وغذت روسيا اليهود وشجعتهم علـــى الهجرة لفلسطين ، فكانت أول مستعمره ، يهودية في فلسطين عـــام ١٨٨١ وهـــي **(ريشون له زيون)** من خلال اليهود الروس ، ثم ساهمت هـــذه الـــدول بتـــشجيع الأفكار القومية والعلمانية والماسونية ، لتفتيت الوحدة الوطنية في هـــذه الـــدول ، فكان تعاون روسيا مع الأكراد قبل الحرب العالمية الثانية، على أمل وصولها إلى المياه الدافئة[١] ، فشكلوا حزب البارتي الشيوعي على يده مصطفي البرزانـــي ثـــم جمعية القوى بون ، وانتسبوا إلى الأحزاب الشيوعية على أساس هدف الإصـــلاح الاقتصادي والتنمية في المجتمع [٢]، رغم أن التنمية في الدول المتخلفة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال الجهود العالمية للدول الغربية ، والمنظمات العالمية المختصة ، وتغيير علاقات القوى العالمية [٣] ونظام السيطرة والهيمنـــة العالميـــة أي نظـــام الغلبة ، الذي يضمن إعادة توزيع القوى وأشكالها ، فحسب نظرية التبعية[٤] تعمـــل القوى الاقتصادية الرأسمالية من خلال نمط إنتاجها الرأسمالية العالمي ، على خلق نمط إنتاج تابع لها في الدول المتخلفة ، فيتحدد نمط إنتاج هذه الدول بحاجة نمـــط الإنتاج الرأسمالي العالمي ، الذي يسعى لخلق شروط رأسمالية مناسبة مـــن أجـــل إعادة إنتاجه في بلدان تقع خارج نطاقه الخاص ، ولا تتوافر فيها ظروف مناســـبة لتحويلها إلى نمط رأسمالي مستقل النمو والانتشار ، لأنه يتعين بعوامـــل خارجيـــة

---

(1) محمد طلب هلال ، " دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية والاجتماعية والسياسية (وثيقة) ، بيروت ، دار كاوا للنشر والتوزيع ، ٢٠٠١ ، ص ٢٨ – ٢٩ .

(2) أمين هويدي ، مصدر سابق ذكره ، ص ١٠٣ .

(3) برهان غليون، "نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة "، مصدر سابق ذكره ، ص ١١٧ .

(4) محمود صادق ، " حوار حول سوريا " لندن ، دار عكاظ ، ١٩٩٣ ، ص ١٤ .

خارجية هي حاجة الرأسمالية الدولية، وقال عن هذا النمط سمير أمين بأنـــه نمـــط إنتاج كمبرا دوري ، طبقته السياسية هي المهيمنة على الدول وهي نفـــسها الـــدول المرتبطة بالخارج بشكل جذري ، وهذا النمط من الإنتاج ســيعيد إنتـــاج نفـــسه ، مادامت الرأسمالية الدولية بحاجة إليه ، ومادامت آليـــة إعـــادة إنتاجـــه موجـــودة خارجه، بصورة أساسية وخاضعة لاعتبارات سياسية بالدرجة الأولي ، أمـــا دور القوانين الاقتصادية الرأسمالية فهو دور ثانوي فقط والميزان التجاري لهذه الـــدول يعتمد كليا على ما تريده هذه الدول الصناعية الكبرى التي تـــستورد منهـــا[١]، لأن صادراتها إلى الدول المتقدمة (المراكز) هي الصادرات التي تدر عليهـــا عملـــة صعبة وسلع تكنولوجية عليا، وغيرها مما تتطلبه عملية التنمية فيها ، كما حكمـــت دول المركز وثاق دول المحيط المتخلفة من خلال المديونية وعن طريـــق النظـــام النقدي العالمي ، ونظم هذه الدول (المحيط)هي نظم شمولية مـــن خـــلال الحـــزب الواحد أو المهيمن أو النظام الثيوقراطي أو الملكي أو الفاشـــي .. الـــخ ، ويـــرى صموئيل هننتغتون [٢] أن النظام الشمولي هـــو أكثـــر فائـــدة للغـــرب مـــن دول المؤسسات التي تستطيع ممارسة وفرض سلطتها من جميع أنحاء المجتمـــع ، لان النظام الأوتوقراطي المطلق لا ينشئ دولاً قوية بالضرورة ، وقادرة علـــى حـــشد وتعبئة السكان وفرض القانون وتقديم الخدمات وتقوم سياسة هذه الدول على فرض الرقابة على الأفكار، ومنع التواصل الثقافي مع الحضارات المختلفة على أســـاس ترسيخ الثقافة الوطنية والسيادة الهشة للدول القطرية القوميـــة[٣] ، رغـــم أن هـــذه السياسة ستهدد وجود ثقافة تلك الدول القطرية ، فلا تـــستطيع مواجهـــة تحـــديات العصر الثقافية ، وراء شعارات قومية ، لأن الثقافات لا تعيش معزولة عن بعضها البعض ، فيجب أن تتفاعل فيما بينها ، فالتقوقع والجمود وحرمان المجتمـــع مـــن تجديد قدراته ، سيؤدي إلى تفكيك الحقل الثقافي وإبادته، ومن ثم غزوه في عقـــر داره ، وأيضا تأييد القوى الغربية للقمع الحكومي في الدول المختلفة ، بشكل مباشر

([1]) خلدون حسن النقيب ، " في البدي كان الصراع " ، مصدر سابق ذكره ن ص ٣٤٩ .
([2]) محمد زاهي المغيربي ، " التنمية السياسية والسياسية المقارنة " ، مصدر سابق ذكره ، ص ١١٥ .
([3]) برهان غليون ، " نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة " ، مصدر سابق ذكره ، ص ١٣٢ .

أو غير مباشر سيدفع المعتدلين والبرجماتيين الإسلاميين إلى التطـرف ، ويحـول الإصلاحيين إلى ثوريين عنيفين ، يستهدفون الحكومة وحلفاءها الأجانب[١]، وكلما حالت الحكومة دون مشاركة الأحزاب المعارضة في الانتخابات وتقييد حق تقرير المصير، والزج بالناشطين السياسيين في السجون ، كلما هيأت الأجـواء لاعتبـار العنف والثورة دفاعاً مشروعاً عن النفس، وتعمل الدول الرأسمالية على عدم إتاحة المجال للدول المتخلفة في نمو البرجوازية الصناعية ، لاستكمال تطورهـا مـن خلال وقوفها في وجه الحركات التصنيعية والوطنيـة فيهـا[٢] ، مستفيدة مـن المعوقات الاجتماعية والتبعية وعدم التكامل والتناسق في تقدم القطاعات المختلفـة في تلك البلدان فالنمط الرأسمالية للدول المتقدمة ، الذي تكون الغلبة فيه للاقتصاد ، هو نمط اقتصادي كوني يشمل العالم، ويسيطر على اقتصاديات الدول الخراجيـة التي تكون الغلبة فيها للأيديولوجيا وتكون الاقتصاديات المركزية المهيمنة في هـذا النظام متمحورة على ذاتها، أي مكتملة ، أما اقتصاديات الأطراف الخاضعة فهـي متجهة كلياً إلى المركز ، وغير مكتملة ومتأخرة ، فتظل ملجومة من خلال الهيمنة الاقتصادية ، التي تحول بنيها وبين التقدم الذي سببه هذا المركز[٣] .

وتتخذ دول المركز موقف اللامبالاة إزاء الحـروب التـي تشنها الـدول المتخلفة مع بعضها ، باعتبارها لا يمكن أن تتعدى الخط الذي لا تستطيع الـدول المتقدمة السيطرة عليه[٤] ، فهي تتيح لهذه الدول أن تبيح لنفسها الجريمة المنظمـة باعتبارها أفضل من العنف الفوضوي ، وهي امتداداً للنظام ، كما أنها تتوافق مـع استراتيجية النظام نفسه للحفاظ على بقائه ، وفي ذلك أكد جان بـودان أن أفـضل وسيلة للحفاظ على الدولة ، وضمان سلامتها من الفتنة والعصيان والحرب الأهلية ، هي الحفاظ على الألفة بين الرعايا ، ويتحقق ذلك بإيجاد عدو خـارجي تخلـق مواجهته قضية عامة[٥] ، فالحاجة الماسة للحرب ضد الخارجين هي التي تسبب

---

(1) فيبي ماروو ليم لويس (تحرير) ، مصدر سابق ذكره ، ص ٢٥١ .
(2) طيب تيزيني ، " حول مشكلات الثورة والثقافة في العالم الثالث " ، دمشق ، دار دمشق للطباعة والنشر ، ص ٥ .
(3) سمير أمين ، " الطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الإمبريالية، مصدر سابق ذكره ، ص ٢٠ .
(4) طيب تيزيني ، مصدر سابق ذكره ، ص ٢٦ – ٢٧ .
(5) عبد الرحمن خليفة ، مصدر سابق ذكره ، ص ١٧٣ .

الأمن في الداخل خشية أن يؤدي النزاع الداخلي إلى إضعاف الجماعة في الحـــرب ، فهناك علاقة وثيقة بين الصراع الداخلي سواء أكان قومياً أم طائفياً أم غير ذلـــك وبين الصراع العالمي ، لان الاشتراك في الصراع الخارجي ، فـــي أي صـــورة كانت حربية أو سياسية ، يزيد من التماسك الـــداخلي ، والتكامـــل داخـــل الدولـــة والمنخرط فيها ، وتصبح الدولة هدفاً للتدخل وعندها يصاب المجتمـــع بالـــضعف والاضطراب الداخلي ، مثل التمرد والعصيان ، والصراع الداخلي السلبي[1].

كما أن وجود منشآت اقتصادية ودبلوماسية وعسكرية تابعة لدولة ما داخل دولة أخرى يجعلها تتدخل في شؤونها الداخلية ، ففي الـــدول المرتبطـــة بـــسوق اقتصادية مشتركة ، فان عدم الاستقرار يتعلق بمستوى التغيير الحضاري في كـــل منها والمرحلة المؤقتة من عملية التكامل ، والأساس الطبقي لكل منهـــا ومـــستوى التبعية الموجود داخل السوق بدوله المتخلفة، وتتـــأثر الـــدول التابعـــة بالأحـــداث الخارجية أكثر من الدول غير التابعة أي المتبوعة ، ولابد أن ذلك يجعلها (الـــدول التابعة) عرضه لعدم الاستقرار السياسي أكثر من الدول المتبوعة، إضافة إلـــى أن الدول المتبوعة تعمل على استخدام الخلافات الأثنية والعرقية والدينية .. إلخ ، كما فعلت ذلك الدول الاستعمارية في إفريقيا ، إبان استعمارها لها .

وقد أثر التناقض بين المعسكرين إبان الحرب العالمية البادرة بينها بـــشكل سلبي، على استقرار البلدان المتخلفة ، فقد حدثت انقلابات كثيرة بسبب ذلك، فـــي معظم دول العالم المتخلف ، وخاصة في إفريقيا ، بسبب الأيديولوجيات اليسارية ، أو الليبرالية، أو الحرب بين المعسكرين على مناطق النفوذ، فالاستقلال الـــسياسي وحده لم يمكن سوريا مثلا من الفكاك من الدائرة المفرغة للتخلف والتبعيـــة التـــي خلفها الاستعمار ، فكانت الدوافع الإمبريالية فيها كما سيتضح في الفصول القادمـــة ، سبباً في الإطاحة بالحكومات المدنية، فميول حكومة ما للغرب يعتبر دليلاً علـــى أن للغرب يداً وتأثيراً في وجود هذه الحكومة أو هـــذا النظـــام ، كمـــا أن ميولهـــا الشيوعية يدل على أن للشيوعية الدولية (الكومنتيرن) دوراً في وجودها ، إضافة

---

(1) نفس المصر السابق ،ص ٢٤٤ – ٢٤٦ .

لما أثرته الحرب الباردة على الحركات القومية وأيديولوجياتها في هذه الدول المتخلفة[١]، فقد أرسلت بعض هذه الأنظمة وفوداً إلى الإتحاد السوفيتي السابق لدراسة وسائل السيطرة على الشعب ، في أماكن السكن والعمل ، كما تأثرت هذه الأنظمة بالفاشية كنظامي فرانكو و ساليزار وغيرهما ، بعد الحرب العالمية الثانية.

وعملت الدوائر الشيوعية والغربية على محاولة خلق التوترات السياسية وإذكاء حدة الصراعات الإقليمية، بهدف فتح أسواق لتصريف الأسلحة التي تنتجها ، واستنزاف الأرصدة النقدية للدول المتخلفة ، من خلال التوسع في الإنفاق العسكري[٢] ، ولهذا السبب نجد في النسق الدولي ثنائي القطبية ، الذي كانت تهيمن عليه الدولتان القطبيتان ، انه لم يكن من صالح أي من الدولتين، بروز أي قوة عملاقة قادرة على أن تعبر، عن استقلالية معينة ، تسمح لها بقلب موازين القوى ، بالانضمام إلى إحدى الدولتين العظميين، أو التحكم في علاقات التوازن ، حتى لا تصل إلى مرحلة تقف فيها من كلا هاتين الدولتين موقف الحياد ، فموسكو وواشنطن لم تسمحا للحزب الشيوعي الفرنسي أن يتسلم السلطة[٣]، لأن موقع فرنسا هو داخل منطقة النفوذ الغربي ، وذلك تبعاً لعملية تقسيم أوربا التي اتفق عليها في اتفاقيات طهران ، يالطا ، بوتسدام ، ومنذ تاريخ هذه الاتفاقيات، كان التقسيم موضع احترام من قبل الطرفين ، وإن خرقها يعني قيام حرب عالمية ثالثة ، فلم يكن في العالم أجمع خلال فترة الحرب الباردة وما بعدها شيئاً اسمه الحياد ، فكانت جميع الدول في العالم تابعة، ولو بشكل غير مباشر لأحد المعسكرين ، وتتبدل السيطرة على هذه الدول المتخلفة[٤] ، رغم ادعائها على أنها في حالة حياد أو حياد إيجابي، على افتراض استفادتها من تصارع المعسكرين قدر الإمكان .

---

(1) منيف الرزاز ، "الحرية ومشكلاتها في البلدان المتخلفة" ، بيروت، دار العلم للملايين ، ١٩٦٩ ، ص ٥٠ – ٥١ .

(2) ممدوح محمود مصطفي منصور ، " الصراع الأمريكي، السوفياتي في الشرق الأوسط ، " ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٥ ، ص ٤٩ – ٦٢ .

(3) موريس دوفرجية ، مصدر سابق ذكره ، ص ٧٥ .

(4) محمد حسين ، مصدر سابق ذكره ، ص ٢٥٠ .

لكن قضية السيطرة على العالم لم تكن وليدة الصراع بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي ، أو بين الفاشية والديمقراطية ، بل إن جذورها قديمة تصل إلى مرحلة الحروب الصليبية في القرون الوسطى ، لكن عندما ما ضعفت الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر ، عمدت سيدة البحار "**بريطانيا العظمى**" والتي كانت آنئذ في أوج عظمتها ، إلى إرسال لجنة بنرمان للاضطلاع على المنطقة العربية الممتدة من الخليج إلى المحيط، وذلك تمهيداً للسيطرة عليها ، بعد تفويض الإمبراطورية العثمانية ، وقد أكد تقرير اللجنة أن هذه المنطقة تمثل منطقة مهمة في العالم ، وان من يتحكم بها سيتمكن من السيطرة على العالم ، ففيها أمة يجمعها التاريخ والدين واللغة والآمال ، وكل شئ فيها يؤكد على مقومات الوحدة والترابط ، وإن الخوف من أن تدخلها التكنولوجيا الأوربية والثورة الصناعية والتعليم وسيطرة ثرواتها من قبل أهلها ، وإتحادها في دولة واحدة ، لذلك يجب على الإمبراطوريات الأوربية أن تحول دون تحقيق ذلك ، من خلال استمرار وضع المنطقة المجزأ المتأخر كما هو، وإبقاء شعبها على ما هو عليه من جهل وتفكك وتأخر ، ومحاربة إتحاد شعب هذه المنطقة، ومنع ترابطها بأي نوع من الترابط الفكري أو الروحي أو التاريخي ، من خلال الوسائل والدراسات العلمية لذلك وأهمها إقامة كيان غريب فيها ، ومعاد لها لفصل الجزء الآسيوي عن الإفريقي، فقررت بناءاً على ذلك المقررات التالية[1] :

١. على الاستعمار الأوربي أن يحول دون إتحاد الجماهير الشعبية في البلاد العربية .
٢. منعها من تبادل الأفكار التحريرية .
٣. إثارة الخلافات فيما بينها .
٤. فضل جزئها الآسيوي عن الإفريقي بإقامة كيان معاد لها .

وقد استطاعت هذه الاستراتيجية تحقيق أهدافها وستوضح الفصول القادمة كيف كانت الخلافات بين دول المنطقة درعاً واقياً للحيلولة دون وحدتها .

([1]) أمين مصطفي ، "العلاقات الأمريكية، الصهيونية "، بيروت ، دار الهادي ، ١٩٩٣ ، ص ١٥-١٧ .

وقد تحقق قيام الكيان المعادي للمنطقة وهو الكيان الصهيوني ، وعمل على فصل جزأي المنطقة في أسيا و إفريقيا ، كما أن كل دولة من هذه المنطقة عملت على التقوقع حول نفسها في الأفكار التحريرية ، وعملت الدول الأوربية على الحيلولة دون وحدتها إلى أقصى مدى ممكن ، بل عملت على زيادة تقسيمها بما يضمن استمرار ضعفها .

لكن الترابط بين أجزاء هذه المنطقة لا تستطيع معاهدات أو اتفاقات استعمارية أن تفصل بينها، أو تحول دون الاتصال بينها بحيث تبعدها عن أصولها التاريخية وتراثها المشترك ، فأي تحول ديمقراطي [١] في أي جزء من مشرق هذه المنطقة ، على أساس أن الكيان الغريب أصبح أمراً واقعاً سيقود إلى انفراج في كل المشرق العربي ، وبالتالي ستؤدي إلى إطلاق العنان لقوى كانت حبيسة السياسات التسلطية والخانقة ، مثل القبلية السياسية أو الطائفية والتعصب الديني ، ومطالب الانفصال و التمثيل السياسي بالحصص والأنصبة وغيرها من القوى التي فقدت الثقة بنفسها وبنظام الحكم وبالآخرين ، لذلك فالتأثيرات السابقة التي وضعتها هذه الدوائر الاستعمارية ستخلق تأثيرات لاحقة تؤدي إلى انهيار الولاء المجتمعي للدولة ، وبالتالي سيكون الولاء القبلي أو الطائفي أو العرقي هو أساس ولاء الفرد ، ومما لاشك في أن التأثيرات التي تصيب المشرق العربي ستتعداه إلى مغربه أ لأنه أيضا يحتوي تناقضات عرقية أو قبيلة .. إلخ فما لعبته الدوائر الاستعمارية في هذه المنطقة استناداً إلى لجنة بنرمان كان كبيراً ، فقد عملت بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى على تقسيم الهلال الخصيب إلى منطقتي نفوذ بريطانية وفرنسية، وعملت كل واحدة منهما على استغلال تناقضات كل منطقة موجودة فيها ، فعملت بريطانيا في العراق على لعب ورقة كردي عربي ، وورقة سني شيعي ، حتى أن أحد الأكراد هو عزيز الحاج قال : " **لقد عملت بريطانيا ، منذ**

---

(١) خلدون حسن النقيب ، " الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر ،" مصدر سابق ذكره ، ص ٣٤٥ .

ما قبل احتلالها للعراق ، وإبان احتلالها للعراق وإيران على استغلال الورقة الكردية "[١].

إضافة لما عملته على تقوية الولاء للقبلية ، في مواجهة الولاءات الأخرى ، أيضا عملت فرنسا في سوريا ولبنان ، على تنمية الولاء الطائفي للأقليات المارونية ،و الدروز ،و الاسماعلية،و الأكراد ، و والشركس .. إلخ وعملت تركيا على إنشاء نظام الملل قبل ذلك والذي أدى إلى تمسك الأقليات بهويتها الطائفية والعرقية[٢] .

فللدول الغربية لها الدور الأكبر والأساسي في صياغة الهوية في المجتمعات المتخلفة ، فلم تكن باختيارها وبملئ إرادتها وحريتها ، فالطورانية على سبيل المثال أثارت ردة فعل القوميات التي كانت خاضعة للإمبراطورية العثمانية، رغم ما كان بينها من تعايش عبر مئات السنين[٣] ، وعلى ذلك فأي تأكيد للهوية الفرعية سيؤدي إلى تأكيد للهويات الفرعية الأخرى ، بحكم نظرية الفعل ورد الفعل ، أما في المغرب العربي[٤] فقد مارست فرنسا المحاباة للأقليات الزنجية في موريتانيا مثلا ، على حساب الأغلبية العربية ، ففتحوا لهم أبواب التعليم في المدارس الفرنسية ، التي أهلتهم لتسلم المناصب الإدارية في الدولة والخدمية العامة ، حتى أصبحت نسبتهم في الوظائف السياسية والاقتصادية عشية الاستقلال أكثر من نسبتهم العددية ، كما مارست فرنسا التفرقة بين البربر (الشلحة) ، والعرب ، في المغرب والجزائر ، وعملت بريطانيا على التفرقة بين المسلمين والأقباط في مصر ، وبين العرب والزنوج في السودان ، كما عملت إيطاليا على استثارة القبائل في ليبيا ضد بعضها إبان الحكم الفاشي لها ، وعملت الدوائر الشيوعية [٥] التي كانت مركزها موسكو منذ ثورة أكتوبر الاشتراكية ١٩١٧ ،

---

(1) عزيز الحاج ، "القضية الكردية في العشرينات"، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٤ ، ص ٣٦ ، ص ٤٧

(2) غسان سلامة ، "المجتمع والدولة في المشرق العربي"، ط٢ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٦ ، ص ٦٧ .

(3) أديث وائي ، إيف ، بينروز، " العراق ، دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ، ١٩١٥ _ ١٩٧٥ ، " ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي ، ج ، بيروت ١٩٨٩ ، ص ٢٥ .

(4) عبد السلام إبراهيم بغدادي ، " الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا " ، مصدر سابق ذكره، ص ١٩٩ .

(5) جون كاوتسكي، التحولات السياسية في البلدان المتخلفة ، مصدر سابق ذكره ، ص ١١٥ ، ص ١٢٠ ، ص ١٢١ ، ١٠٩ .

على محاولة السيطرة على العالم من خلال عملائها منتسبي الأحزاب الشيوعية التي كانت عبارة عن فروع للكومترن ، وقد أكد جدانوف منذ عام ١٩٢٦ عن وجود معسكرين لا ثالث لهما في العالم ، وإن على الدول الأخرى أن تسودها الأيديولوجية الشيوعية ، لكن في مؤتمر الحزب الشيوعي العشرين ١٩٥٦ رحب خروشوف ، بظهور منظمة مسالمة تتألف من البلدان التي لا تتبع أحد المعسكرين والتي أعلنت حيادها عنها ، لكن كان حياداً اسميا وغير واقعي ، رغم ادعاها ذلك فواقعياً عمل الإتحاد السوفياتي سابقاً، على استمالة حكومات هذه الدول تمهيداً لنشر أيديولوجيته، من خلال الأحزاب الشيوعية الموجودة في هذه الدول ، حتى انه قد دعم حكوماتها الوطنية ، في المواقف التي لا تتعارض مع سياسته الخارجية ، بحيث يمهد الطريق لحكومات موالية له ، ثم ظهر الخلاف بين موسكو وبكين حول دعم هذه الأنظمة ، فرأى الاتحاد السوفيتي التضحية بالأحزاب الشيوعية لصالح الأحزاب القومية في البلدان المتخلفة لصالح سياسته الخارجية، بينما رأت بكين ضرورة الصراع الطبقي بالطرق الديكتاتورية التوتاليتارية لتحقيق المبادئ الماركسية، رغم أن النموذجين الصيني والسوفيتي يعتبران الأكثر إغراءاً لأنظمة الدول المتخلفة ، لأنه يضع مثقفيهم في القيادة ويعطيهم السلطة المطلقة في الحكم ، كما أن هذين النموذجين يحملان التخلف والمجاعة وانعدام الحقوق الإنسانية، فوصولهما الي السلطة يعني انهيار الاقتصاد وتدني مستوى المعيشة ، وسلب الحقوق المدنية[١] ، وأما المساعدات التي تقدمها الحكومات الشيوعية للحركات المناوئة للحكومات المتقاربة مع الغرب ، باسم مساعدات حركات التحرر العالمية ، ليست سوى هدفاً لإقامة حكومات موالية لها في بلدان تلك الحركات ، فتغلغل جهاز المخابرات السوفياتية كي جي بي في كل سفارات الإتحاد السوفياتي والدول التابعة له ، دليلاً أن هدفه الأساسي هو جعل الحكومات الموجودة فيها تلك السفارات تسير في فلكه ، ففي عام ١٩٧٧ كان عدد دبلوماسيي السوفيت في السفارة السوفيتية في طهران خمسين دبلوماسيا، بينهم خمسة عشرة من الكي جي

(١) فلاديميركوزيشكن ، " المخابرات السوفياتية من الداخل " ، ترجمة ونشر شركة اورينتال هاوس للخدمات الاعلامية ، قبرص ، ١٩٩١ ، ص ٤٨ ، ص ١٣٥ .

بي ، وإثني عشر من المخابرات العسكرية ، وثلاث وعشرون دبلوماسي أصـــلي فقط ، كما أن علاقات هذه السفارات أكثر ما تكون متناسفة مع الأحزاب الشيوعية للقيام بالعمليات السرية [1] وتبرز أهم أعمالها وعملياتها السرية في المناطق المهمة من العالم[2] ، والتي تشكل له مناطق استراتيجية ، وقد حاول السيطرة عليها إبـــان حربه الباردة مع العالم الغربي الرأسمالي ، فتكمن أهمية منطقة الـــشرق الأوســـط بالنسبة له [3]:

١-الأهمية الجيوبوليتكية : أي أهمية الموقع الجغرافـــي لتلـــك المنطقـــة بالنـــسبة للمناطق الأخرى من العالم ، فأكد البعض على نقض نظرية العالم هـــالفورد ماكيندر من أن الشرق الأوسط هو الذي يمثل قلب العالم وأن من يسيطر علـــى هذه المنطقة ، لابد له من السيطرة على العالم ، وتعتبر نظريتهم هـــذه تأكيـــدا لمقررات لجنة بنرمان البريطانية حول الشرق الأوسط.

٢-الأهمية الاستراتيجية ، من طرق المواصلات ، وقوة بشرية والاكتفاء الـــذاتي في مصادر الطاقة والوقود اللازمة للعمليات الحربية .

٣-الأهمية الاقتصادية ، من البترول و الغاز الطبيعي ، كـــون الـــشرق الأوســـط يحتوي على ٦٣ % من احتياطي البترول العالمي ، فتنتج منطقة الخليج فقط ، ثمانية ملايين برميل يومياً ، وهذا يعادل ٢٠% من الإنتاج العـــالمي ، وقـــرب هذه المنطقة من السوق الأوربية، وانخفاض تكاليف الإنتاج وأسعاره وميزتـــه النوعية سواء كان خفيف أو متوسط أو ثقيل .

لذلك عمل السوفييت على إذكاء التوترات الإقليمية، والحروب الأهليـــة بهـــدف فتح أسواق لتصريف أسلحتهم المنسقة ، منذ الحرب العالمية الثانيـــة ، واســـتنزاف الأرصدة النقدية لهذه الدول من خلال الاتفاقيات العسكرية معها ، فتشمل مـــصالح

---

(1) فلاديمير كوزيشكن ، مصدر سابق ذكره ، ص ١٥١ .

(2) فلاديميركوزيشكن ، " المخابرات السوفياتية من الداخل " ، ترجمة ونشر شركة اورينتال هاوس للخدمات الاعلامية ، قبرص ، ١٩٩١ ، ص ٤٨ ، ص ١٣٥ .

(3) ممدوح محمود مصطفي منصور ، مصدر سابق ذكره ، ص ٤٩ – ٦٢ .

وأهداف الاستراتيجية السوفيتية على النطاق العالمي خلال فترة الحرب الباردة ما يلي [1]:

١-الوصول للمياه الدافئة ، وفك الحصار الغربي للمضايق الاستراتيجية .
٢-تأمين وجود عسكري سوفيتي دائم في المنطقة .
٣-تحطيم الحزام الشمالي ، لإبعاد مصادر التهديد الغربي عنهم من خلال إقامة مناطق نفوذ سوفيتية على امتداد حدودهم .
٤-محاولة تطويق حلف شمال الأطلسي (الناتو) من خلال أحكام سيطرتهم على بعض المناطق في إفريقيا وآسيا .
٥-إتباع استراتيجية الحرمان للدول الغربية من الموارد النفطية في الشرق الأوسط ، بما يضمن سيطرة السوفييت على عصب الحياة والصناعة والتكنولوجيا الغربية .
٦-فتح أسواق جديدة لهم في تلك الدول للحصول على العملة الصعبة .
٧-محاولة ربط النظم الاقتصادية في هذه المناطق بالنظام الاقتصادي الشيوعي ، من خلال إبرام اتفاقيات ومشاريع اقتصادية في المنطقة .
٨-إقامة نظم حكم موالية لهم ، في المنطقة ، بهدف توسيع دائرة النفوذ السوفيتي فيها ، وإثبات وجوده كقوة عظمى مؤثرة على المنطقة .
٩-الحيلولة دون إقامة أي قوة استراتيجية كبرى على حدودهم أو قريبة منهم ، وهذا ما يفسر معاداتهم لجميع المشاريع الوحدوية العربية ، خاصة مشروعي الهلال الخصيب أو سوريا الكبرى .
١٠. العمل على نشر أيديولوجيتهم الشيوعية ، من خلال الأحزاب الشيوعية وتقويتها أو بالانخراط في أجهزة الدولة من قبل أعضاء شيوعيين ، حيث يعتبر أي حزب شيوعي في العالم ، عميل للإتحاد السوفياتي سابقا ، وكانت تستخدمه الحكومة السوفياتية في أعمال التجسس ، إضافة إلى سفاراتها وسفارات حلفائها التي تتغلغل فيها ال كي جي بي ، التي هي

---

(1) نفس المصدر السابق ، ص ٩٧ – ١٠٢ .

وريثة الجهاز السري تشيكا المنشأ منذ عام ١٩١٧ وكان قوة أمن إرهابية متشددة [١]، قام بعمليات تصفية جسدية متسمة بالقسوة ضد المدنيين ، وكانت تستخدم ٢٠% من الشعب الروسي في عهد ستالين ، لتزويدها بالتقارير ، وخلال الحرب العالمية الثانية انقسمت إلى جهازين هما ال KGB التي اختصت بعمليات التجسس والأمن على المستوي العالمي ، و MFD المتعلقة بأمن الدولة على المستويات العليا ، وقد استخدمت السياسة السوفياتية عدة مصطلحات في وصف سياستها مثل إذابة الجليد ، سياسة التعايش، الأزمات الحكومية ...

ولتنفيذ الاستراتيجية السوفياتية اتبع الإتحاد السوفياتي عدة خطوط لإنجاح سياسته وتمثلت بـ [٢]:

١-تعزيز الأنظمة المعادية للغرب .

٢-الحصول من هذه الأنظمة على تسهيلات عسكرية .

٣-استغلال أخطاء ومعضلات السياسة الأمريكية في المنطقة .

٤-العمل للعب دور الحكم في الصدمات الإقليمية .

٥-تشجيع الحركات التحررية الوطنية للقوى اليسارية الراديكالية ، بهدف إضعاف الحكومات الموالية للغرب .

٦-الوقوف في وجه محاولات الولايات المتحدة الهادفة إلى فرض ، صيغ تتلاءم مع المصالح الاستراتيجية الأمريكية ، كحلول للصراعات الإقليمية المختلفة .

ثم عمل الإتحاد السوفياتي على دعم هذه الخطوط من خلال بعض الإجراءات التي كان أهمها :

١. المعونات العسكرية والمساعدات الاقتصادية للدول التي تتبني سياسته .

---

(1) آلن دلاس ، " كنت رئيساً للسي أي أيه " ترجمة علاء الأعصر، بيروت ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ١٩٩٠ ، ص ٨١ ، ص ١٩٩ ، ص ١٠٤ ، ص ١٥ ، ص ٣١ ، ص ٥٣ .

(2) قاسم محمد جعفر ، "سوريا والإتحاد السوفياتي"، " لندن ،منشورات رياض الريس للكتب والنشر " ، ١٩٨٦ ، ص ١٥ – ١٧ .

٢. عقده لعدد من المعاهدات مثل معاهدات الصداقة والتعاون وغيرها بحيث تكون طويلة الأمد.

٣. الدعم الدبلوماسي في المنتديات الدولية مثل الأمم المتحدة أو مؤتمر جنيف لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي .

فالشيوعية السوفياتية لها تاريخ طويل في العمليات القذرة في الدول خارج نطاقها منذ ثورتها عام ١٩١٧ وحتى سقوطها عام ١٩٨٩ ، حيث عملت على تنصيب حكومات موالية لها سواءاً كانت شيوعية أم فاشية[١] ، ففي أوربا كان الماريشال منرهاليم الموالي لها ، في فنلندا ، وبلسودسكي في بولندا ، والأدميرال هورثي في المجر ، والجزال ساليزار في البرتغال ، والجنزال فرانكو في اسبانيا والفاشية في إيطاليا عام ١٩٢٢ والحكم العسكري في اليونان ١٩٦٧ ، وكاسترو في كوبا عام ١٩٦٢ ، وغيرها من دول العالم ، وكل ذلك من خلال استراتيجيتها وخطواتها السالفة الذكر .

وتتمثل العلاقة بين الأحزاب الشيوعية في دول العالم مع الحزب الشيوعي في موسكو ، باللقاءات الدائمة والدورية ، وتلقى الأوامر من فوق أي من الحزب الشيوعي السوفياتي ، حيث كان يتم استقبال وفودهم في الإتحاد السوفياتي سابقا بوصفهم من كبار الضيوف ، فيحصلون على تقارير خاصة، فقد شهد المؤتمر الحادي والعشرين الذي انعقد عام ١٩٤٩ اهتماما خاصا ، فطلب منهم التقليل من شان الماركسية والشيوعية وعلاقتهم بموسكو ، ودعم صفوفهم بالدعوة للوعي القومي ، مع استخدام الشعارات المناهضة للولايات المتحدة ، وذلك لتضليل العالم ، رغم أن الشعارات والدعاية التي كانوا يقومون بها منذ ما قبل ثورة أكتوبر ١٩١٧، لم تجعل أي من شعوب العالم تقبل بأيديولوجيتهم بإستثناء كمونة باريس ١٨٤٨ ، والتي لم تكن سوى أقلية قام بها مؤيدو نظرية ماركس ، وسحقت على الفور ، ومما يدل على أن الشعب الروسي كان رافضا لهذه الأيديولوجية وإنها فرضت عليه بالقوة والإكراه ، وأن الانتخابات الروسية التي جرت قبيل ثورة

---

(١) جاك ووديز ، مصدر سابق ذكره ، ص ١٣ .

أكتوبر عام ١٩١٧ ، وكانت قبل أشهر من قيام الثورة أسفرت عن ٣٦ مليون ناخب صوتوا لهذه الانتخابات ، ولم يحصل البلشفيك سوى على أقل من ربع المقاعد(١) ، فاحتلوا (١٧٥) مقعداً من مقاعد الجمعية البالغ عددهم (٧٠٧) مقعد ، فأيديولوجية البلشفيك مرفوضة حتى ضمن البلاد التي دعت لنشرها، وحتى داخل البلاد التي ولدت فيها وهي ألمانيا فقد دفع الشعب الروسي عشرات الملايين من الضحايا بسببها ، ودفع العالم أيضا عشرات الملايين أيضا ، وفي ذلك يقول أنتوني إيدن:" **مع الديكتاتوريات يتعين على الشعب دائماً دفع ثمن أعلى في وقت لاحق لأن شهيتهم تزداد مع الأكل** "(٢).

أما تأثير الولايات المتحدة على الأحداث في العالم فيفوق تأثير الإتحاد السوفياتي كونها تقود عدداً من الأحلاف في مناطق مختلفة من العالم ، خلال فترة الحرب الباردة ، خاصة أنها وحلفائها يعتبرون الأغنى في العالم ، فرغم خروج الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية فاقدة الانفراد بالهيمنة الصناعية والمالية، بعد أن وصلت ميزانيتها في أعقاب الحرب العالمية الأولى إلى نصف ميزانية العالم بأجمعه[٣] ، ولهذا السبب عملت الولايات المتحدة بعد خروجها من الحرب العالمية الثانية منتصرة على العمل لتحقيق واستمرار تفوقها التكنولوجي العسكري ، وسيطرتها على موارد الطاقة و النفط في العالم، كونها عصب الصناعة في العالم الرأسمالي ، فكانت استراتيجيتها، إن أي تهديد لهذين المجالين سيدفعها لحرب إقليمية أو عالمية ، فكانت أهم مصالحها خلال الحرب الباردة مايلي [٤]:

١. احتواء امتداد النفوذ السوفيتي في المنطقة .
٢. دعم سيادة إسرائيل و أمنها .
٣. الحصول على النفط بأسعار معقولة من الخليج وشمال إفريقيا .

---

(1) آلن دلاس ، مصدر سابق ذكره ، ص ٢٠٧ .
(2) نفس المصدر السابق ، ص ٢٣٥ .
(3) خلدون حسن النقيب ، " في البدء كان الصراع " ، مصدر سابق ذكره ، ص ٣٥٢ .
(4) فيبي ماروليم لويس (تحرير) ، مصدر سابق ذكره ، ص ١٢ –١٣ .

٤. إستقرار الدول العربية وغيرها من الدول الإقليميـة الـصديقة ، التـي كانت تسهيلاتها العسكرية ، ودعمهـا الـسياسي أمـرين ضـروريين لاحتواء الإتحاد السوفياتي .

٥. الوصول إلى المنطقة العربية لضمان التجارة العالمية .

لذلك عملت الولايات المتحدة من خلال مؤامراتها السرية أي عملياتهـا القـذرة على ضمان تحقيق هذه الأهداف ، ففي قضية الشرق الأوسط مثلا تمتزج فعاليات وكالة المخابرات الأمريكية السي أي إيه ، مع الموساد الإسرائيلي ، مـع تـسخير النظام الأردني والنظام السعودي لتحقيق هذه المصالح ، فقد كان الملك حسين لـه مرتبا ثابتا من الوكالة ، التي تعتبر إحدى وسـائل تحقيـق الـسياسة الخارجيـة للولايات المتحدة ، فأكد فيكتورمارشتيني وجون مـاركس فـي كتابهمـا "**وكالـة المخابرات المركزية وعبادة المخابرات**" عام ١٩٧٤ أن العمليـات المغطـاة فـي الدول الأخرى تشمل[١] :

١-تقديم النصح والمشورة السياسية .

٢-تقديم الدعم لأفراد بعينهم .

٣-توفير المعاونة المالية والفنية لجماعات بعينها .

٤-نشر الدعاية الخفية والسرية .

٥-التدريب الخاص للأفراد على عمليات معينة .

٦-ترتيب عمليات اقتصادية ومالية.

٧-دعم المنظمات الخاصة الموالية من نقابـات أو شـركات أو اتحـادات أو تعاونيات ..

٨-القيام بعمليات سياسية وشبه عسكرية لإسقاط نظام ما .

٩-دعم نظام آخر .

---

(1) بوب ودوارد ، " الهدف : الشرق الأوسط : الحروب السرية للمخابرات المركزية الأمريكية ، " ترجمة : سامي الرزاز ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ٧٧ – ٨٢ ، ص ١٠٥ – ١٠٦ ، ١١٩ – ١٥٧ .

وقد تشكلت لجنة من الكونجرس الأمريكي، في منتصف السبعينات لدراسة الأنشطة السرية التي تقوم بها الوكالة المركزية السي أي إيه ، حيث عرفت هذه اللجنة العمليات المغطاة بأنها :

" النشاط الذي يجري بصورة سرية ، بهدف التأثير على الحكومات أو الإحداث أو المنظمات أو الأفراد ، في دولة أجنبية ، لصالح السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، بحيث لا يكون تورط الحكومة الأمريكية ظاهراً للعيان"[١] .

فالوكالة تقدم للعملاء المحليين الأموال والتعليمات والمعدات والمعلومات ليتمكنوا من إنجاز المهمة دون ظهور أي أصابع للوكالة حيال هذه العمليات التي تشمل ما يلي :

١-خطاب مسموم أو رسالة ناسفة لشخص ما .

٢-حشد الجيوش في ميدان القتال .

٣-التلاعب بالأحزاب السياسية لدعم بعضها وشق صفوف البعض الآخر .

٤-التأثير على النقابات العمالية والمهنية والأكاديمية والإتحادان الطلابية .

٥-دعم حكومة ما .

٦-تفويض حكومات أخرى وإسقاطها .

٧-اغتيالات سياسية .

٨-إضعاف أو تقوية الأفراد والمؤسسات ، سواء كانت حكومات أم مؤسسات خاصة ، لتحقيق مصالح يتصورها قادة الوكالة .

وهذه المهمات ينجزها عملائها الذين تحركهم من خلال سفاراتها وقنصلياتها ومكاتبها وأشخاصها في الخارج، فيتم التجسس من خلال عملائها على حكومة البلد المعني ، والمؤسسات المحلية كالنقابات وأجهزة الإعلام والتجسس على سفارات الدول الأخرى ، واختراق الأجهزة الأمنية والعسكرية ، وتجنيد العملاء فيها .

---

(1) نفس المرجع السابق ، ص ٧٧ – ٨٢ ، ص ١٠٥ – ١٠٦ ، ١١٩ – ١٥٧ .

فلا أهمية لمبادئ الحرية والديمقراطية في البلدان المتخلفة أو المحافظة عليها من وجهة النظر الأمريكية ، لان المهم ارتباط هذه الدول بالولايات المتحدة وحلفائها فقط ، وعند هذه الحالة تعمل الولايات المتحدة على تحقيق استقرار هذا البلد .

فقد تعمد الوكالة على استخدام ممثلين لتمثيل أدوار فاضحة ، من أجل إسقاط الزعماء على أساس أن هؤلاء الزعماء الذي يثق بهم شعبهم، ليسوا سوى شخصيات مشبوهة ومتورطة وفاسدة ، ثم يوزعون هذه الصور والأقلام على هذه الشعوب (١)، وقد يتعاونون مع رجال المافيا وعصابات الجريمة المنظمة ، مستخدمين التضليل والتلاعب بالأنباء والأخبار الصحفية والإعلام والدعاية السوداء ، بسبب سيطرتهم على العديد من الصحف ووكالات الأنباء والمحطات الفضائية ، والمجلات ، والوكالات التابعة لها في منتصف السبعينات وصلت إلى ٢٠٠ وحدة ، كما يكون لها عملاء داخل الوكالات والصحف الأخرى ، فعلى سبيل المثال ، كان دور الوكالة في دول المغرب العربي ، هو إضعاف التوجه الوحدوي ، وانحسار المد الثوري بين الجماهير وإضعافه ، والتعاون مع الاحتلال الفرنسى في مجال ترسيخ الانقسامات في هذه البلدان ، واستخدام الضغوط الاقتصادية كأداة سياسية رئيسية من خلال البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، والدول المانحة للمعونات ، التي تمارس ، تأثيرها لضمان أن يسير التطور في هذه البلدان في خطوط منفصلة عن بعضها البعض ، بحيث يبقى اقتصاد إقليم هذه الدول في حالة من التفتيت والضعف ، وفي ذلك يقول البروفسور لامارشان أستاذ العلوم السياسية بجامعة فلوريدا : " **أن وكالة المخابرات المركزية ليست مجرد مصنع للجواسس ، بل إنها مؤسسة سياسية تترك من خلال أنشطتها وأساليبها ، وبدرجات متفاوتة ، تأثيراً سلبياً على مسيرة تطور بلدان العالم الثالث** "(٢) .

---

(1) نفس المصدر السابق ، ص ١٥٤ – ١٦٣ .
(2) نفس المصدر السابق ، ص ١٧١ .

لذلك عملت الولايات المتحدة [١] على تقوية التناقضات والنزاعات بين الأجيال من خلال إضعاف التعليم والإتصالات الثقافية والعلمية في الدول المتخلفة، ذلك لأنها تخلق الطموحات بين أفراد هذه الدول فالإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط مثلاً ، يوضحها زبغينيو برجنسكي بقوله:

" إن مصر والساحل السوري لا يدخلان ضمن إطار العروبة ، فالعروبة تشمل فقط الداخل السوري، إضافة إلى الجزيرة العربية، وما الشرق الأوسط سوى جماعات عرقية ودينية مختلفة ، يجمعها إطار إقليمي ، لذلك فيجب أن تتحول إلى كانتونات طائفية ، وعرقية ، يجمعها ، إطار إقليمي (كونفدرالية) وهذا الإطار سيسمح للكانتون الإسرائيلي اليهودي في العيش في المنطقة ، بعد أن تصفى فكرة القومية والوحدة العربية، وما يتطلب تحقيقهما من ضرورة تحرير الأرض ، وتحقيق الاستقلال "[٢]

وهذا ما يفسر تركيز الولايات المتحدة على مسألة الأقليات [٣] لجعلها تتسبب في عدم استقرار الشرق الأوسط، فعلى سبيل المثال ، الانتماء الطائفي للنظام الأثيوبي يجعل أن هناك هوة كبيرة بين الحاكم والمحكوم ، فتصبح العلاقة بين تابع مسيطر عليه ، ومتبوع مسيطر ، مما يؤثر سلباً على الاستقرار السياسي في سوريا، كما عمدت الولايات المتحدة في ظل الحرب الباردة على تأسيس جهاز السافاك الإيراني ، باعتبار أن الشاه محمد رضا بهلوي كان مواليا للولايات المتحدة[٤]، فكان هذا الجهاز الذي يمثل جهاز المخابرات الإيراني قد دمج عمله منذ تأسيسه عام ١٩٥٦ مع المجموعة الدولية (تريدنت) التي تضم في عضويتها الموساد والسي أي إيه والمخابرات التركية ، فكان تأسيس جهاز السفاك ومن ثم مجموعة ترينت بسبب ما أصاب مصالح الولايات المتحدة عقب انقلاب الدكتور محمد مصدق في إيران عام ١٩٥١ ، حيث أسقطته بعد ذلك في انقلاب مضاد متعاون مع السي أي إيه عام ١٩٥٣ ، وأعيد بموجب ذلك الشاه الموالي للولايات المتحدة إلى حكم إيران ، وعند ما انتهت الأوراق التي يلعب بها الشاه انتهي دوره

---

(1) زبغنيو برجنسكي ، مصدر سابق ذكره ، ص ٢٧ .
(2) نفس المصدر السابق ، ص ١٣ – ١٤ .
(3) فولكربرتس ، " نظام الصراع في الشرق الأوسط " ، بيروت ، مركز الدراسات والبحوث والتوثيق ، ١٩٩٧ ، ص ١٢٣ .
(4) فلاديمير كوزيشكن ، مصدر سابق ذكره ، ص ١٨١ ،ص ١٨٨ .

بالنسبة للولايات المتحدة ، فعملت على إسقاطه من خلال انقلاب روح الله الخميني عام ١٩٧٨ ، فكان معظم أتباع الخميني يعيشون في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، كما شجع الرئيس الأمريكي جيمي كارتر المعارضة بشكل غير مباشر ، ومنع الشاه من استخدام القوة ضد المعارضة ، بحجة الحقوق الإنسانية ، وأعادت السي أي إيه ، الموالية للخميني من الولايات المتحدة إلى إيران ، فكانت الولايات المتحدة تلعب بورقتي الشاه من جهة والخميني من جهة أخرى ، وقد أبقى الخميني بعد ذلك جهاز السافاك كما هو، بعد أن أعدم عدداً من قياداته ، وأحل محلهم أتباع النظام الجديد ، وكان الإعلام الغربي قد لجأ إبان انقلاب الخميني إلى نشر أخبار الخميني ولجوءه إلى فرنسا من خلال إذاعة البي بي سي وإذاعة صوت أمريكا ، كما عملت الشركات الغربية على توزيع الأشرطة لخطبه ، حتى أصبح الرأي العام العالمي مؤيد للخميني ، مع عدم إتاحة المجال للشاه للرد على الاتهامات الموجهة إليه ، وفي ٥ نوفمبر ١٩٧٨ عندما أعلن الخميني الثورة على الشاه من منفاه في فرنسا ، واندلعت المظاهرات وأعمال الشغب ، لم يتحرك الجيش أو الأمن لقمع المظاهرات، بل على العكس من ذلك فقد أيدت بعض قطاعات الجيش الانقلاب ضد الشاه هذا النموذج لتدخل الولايات المتحدة في انقلاب الخميني ، لم يكن النموذج الوحيد ، فقد كانت دول أمريكا اللاتينية مسرحا لكثير من الانقلابات ، خلال مراحل نشوء هذه الدول خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين[١] ، فكان الانقلاب الفاشي ضد الرئيس الليندي وحكومي الوحدة الشعبية في تشيلي ، والانقلاب ضد الرئيس أربيز في غواتيمالا أيضا الكثير من الانقلابات في آسيا ، مثل الانقلاب ضد سيهانوك في كمبوديا ، أيضا في أوربا مثل انقلاب الكولونيلات في اليونان ، فكانت هذه الانقلابات وكثير غيرها ، ومن صنع السي أي إيه ، ووكلائها وعملائها وكانت بياناتها كلها قريبة من المعني نفسه ، فأعلنت جميعها أنها سوف تقضى على مواقع الامبريإلية والاحتكارات الأجنبية الكبرى، وستقوم

(1) جاك ووديز ، مصدر سابق ذكره ، ص ١١ ، ص ٥٩ .

بإصلاحات اجتماعية واقتصادية تقدمية ، لكن التطورات اللاحقة برهنت عكس ذلك .

ولايمكن لانقلاب تدعمه السي أي إيه ، بدون أن تكون له عوامل داخلية تسخرها الوكالة وتستفيد منها لتحقيق الانقلاب وأهم هذه العوامل هي :

١. الظروف المحيطة بانقلاب مثل التذمر الشعبي ، وأعمال الشغب .. إلخ

٢. ما الذي خلق الوضع الذي اعتبر فيه الانقلاب ضروريا (سياسة تحريرية، محاولة اندماج مع دولة أخرى ... إلخ)

٣. ما هي العوامل المسهلة للانقلاب (معارضة سياسية ، أزمة اقتصادية)

٤. ما هي أهداف الانقلاب ومن هي الفئات والطبقات المستفيدة منه .

وتقوم الوكالة في بعض الحالات باصطناع أزمات داخلية أو خارجية لإفساح المجال أمام التغيير في الدولة المفترض قيام التغيير فيها ، فقد وصف هيدربك سميت أن السي أي إيه قد خططت لاغتيال الرئيس الفيتنامي الجنوبي دييم الموالي لها ، بسبب إخفاقاته وعزلته السياسية ، فضحت به ، من خلال تعاونها مع الجنرالات الذين قاموا ضده، فزودتهم بمعلومات حيوية عن أسلحة ومعسكرات القوات الموالية له [١]، وأكدت هذه العملية بوثائق رسمية موثوقة ، وقد بررت الولايات المتحدة الانقلابات التي قامت بها السي أي إيه ، من خلال أحد أعضائها في فترة منتصف الخمسينات وهو مايلز كوبلاند، الذي رأى بأنها جاءت لاستبدال إطارات السلطة التقليدية المتخلفة والضعيفة من خلال حكام سلطويين ديكتاتوريين يدعون شعارات ثورية ، وتقدميه ، للجم الحركات الشعبية وإقامة مؤسسات ديماغوغية على الصعيد السياسي ، مدعومين بأجهزة القمع والمخابرات بما يحقق مخططات الإمبريالية الأمريكية ، بشكل غير مباشر يتسم بالذكاء[٢]، وهذا ما يفسر استدراجهم للضباط الذين يوفدون للخارج من البلدان

---

(1) نفس المصدر السابق ، ص ٦٢ ، ص ٦٧ .

المتخلفة ، وغسل أدمغتهم بحيث يؤيدون سياستها ، وأي عمل أو اقتـراح لوكالـة المخابرات المركزية الأمريكية السي أي إيه مثـل الإعانـات للقـادة الـسياسيين الأجانب ، والأحزاب السياسية والمطبوعات والتدخل في الانتخابات ، ونـشاطات الدعاية الرئيسية ، والعمليات شبه العسكرية ،كل ذلـك يجـب موافقـة الـرئيس الأمريكي عليه أو لجنة الأربعين التي يرأسها هنري كيسنجر ، ويرى الـبعض أن منطق الانقلابات العسكرية جاء ثمرة لنظرية أمريكية نشأت بسبب يأس الولايـات المتحدة في جنوب شرق أسيا وفيتنام ، حيث تقول نظريتهم حول ذلك:

" إن العالم الثالث متخلف إلى حد أن الديمقراطية فيه فاشلة حتما ، وان الحكـم الوحيد الذي يمكن أن يكافح الفساد ويوقف المد اليساري، هو حكم الجيـوش ، لان الجيش هو المؤسسة النظيفة الوحيدة في هذه الدول ، وهو القادر علـى أن يبقي وحدة الأمم بنظامه الصارم "(١)

وهذا ما حذا بماركيني وجون ماركس إلى القول في ذلك :

" إن وكالة المخابرات المركزية ليست محور منظومة المخابرات الواسـعة للولايات المتحدة ، ولامديرها هو الرأس ، فالوكالة التي تبدوا فاتنة وسـرية بشكل لاسبيل لتغييره هي جزء من إتحـاد متكامـل أكبـر بكثيـر ، عليـه البنتاغون ، مثل وكالة الأمن القومي (NSA) ووكالة مخابرات الدفاع (DIA) ، والمكتب الفيدرالي للتحقيق .. إلخ وان المهمة الرئيسية لوكالـة المخابرات ، هي أن تدير سياسة الحكومة الخارجية السرية "(٢) .

وتتشابه السي أي إيه مع الكي جي بي، في أنها أيضا ولدت مـن منظمـة أخرى، وهي مكتب الخدمات الاستراتيجي (USS)، التي انقسمت إلـى جـزأين عام ١٩٩٧ هما السي أي إيه ومهمتهـا مكافحـة المخـابرات خـارج الولايـات المتحدة(٣)، وال (FBI) وهو مكتب التحقيقات الفيدرالي الذي يراقـب الأنـشطة المعادية للولايات المتحدة في الداخل ، ولا يقتصر تجسس الولايات المتحدة علـى أعدائها بل يشمل أصدقائها وحلفائها أيضا ، لان السياسة الخارجية متبدلـة ، فقـد

---

(1) httm://www.Beirutletter.com/cu/ture/cult 82 . htm/

(2) نفس المرجع السابق

(3) آلن دلاس ، مصدر سابق ذكره ، ص ١٠٤ ، ص ٥٤ .

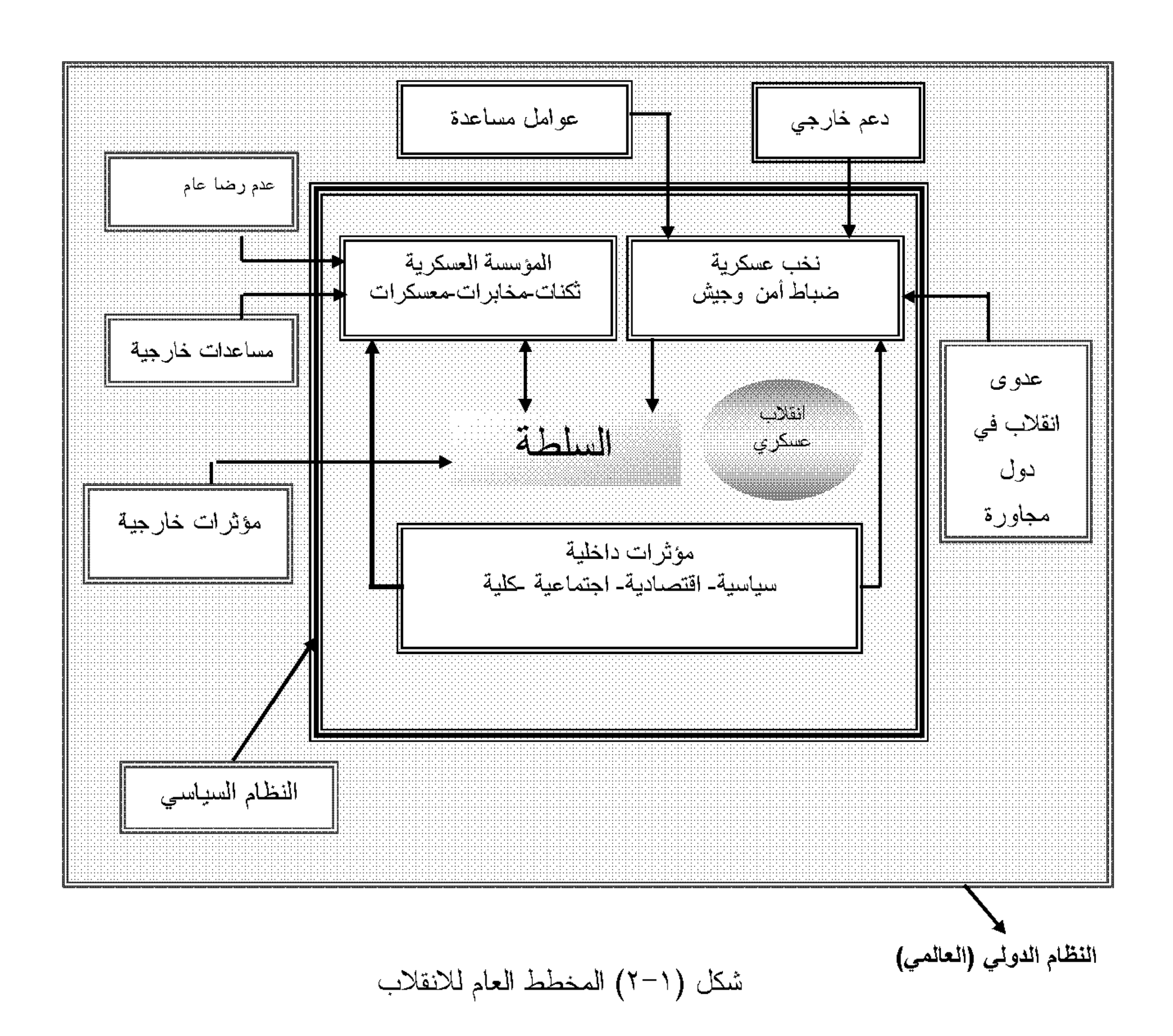
يصبح العدو صديقا ، والصديق عدواً في مراحل تالية ، وأيضا لا يقتصر تجسس الولايات المتحدة على أجهزتها بل تتعداه إلى جمع المعلومات من خلال سفارات الدول المؤيدة والحليفة لها ، وقد زار الرئيس الأمريكي جون كنيدي في نوفمبر ١٩٦١ مقرها الجديد ، لافتتاحه وتوديع ألن فوستر دلاس كمدير لها ، فقال فيها :

" إن نجاحكم لا يسمع به أحد ، أما فشلكم فتقرع له الطبول ، وهذا يعود لسبب واضح ، وهو انه لا يمكن الكشف عن العمليات الناجحة أما العمليات الفاشلة ، فهي عادة ما تفضح نفسها "[١] .

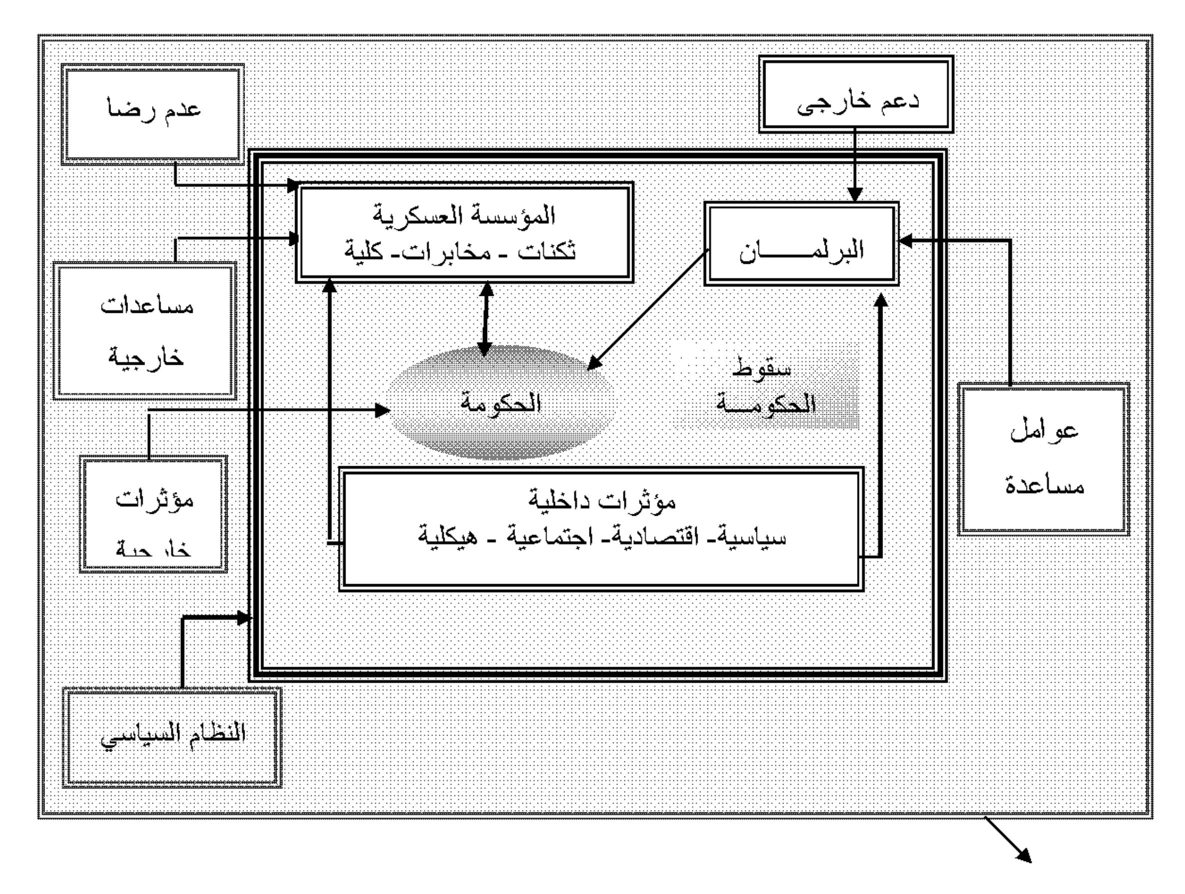
وتجدر الإشارة إلى أن مكاتب الأمن [٢] في كافة الهيئات مثل وزارة الدفاع البنتاغون ، والخارجية ، والقوات المسلحة ، ووكالة الأمن القومي ، وهيئة الطاقة الذرية والسي أي إيه ، تعمل جميعها على التشاور وتبادل الخبرات لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة .

فالتدخلات الخارجية ، وتغيرات البيئة الدولية مثل علاقة المعسكرين ببعضها ، ساهمت إلى حد بعيد، بعدم استقرار الدول المتخلفة، وخاصة التي كانت خاضعة للاستعمار التقليدي قبل الحرب العالمية الثانية ، لكنها بعد الحرب العالمية الثانية نالت استقلالها لكن في ظل هيمنة دول المعسكر الشيوعي أو الرأسمالي ، فكان استقرار هذه الدول المتخلفة رهين تصارع هذين القطبين ، إضافة إلى التدخلات الإقليمية بين الدول المجاورة نفسها بحكم مصالحها .

([1]) آلن دلاس ، مصدر سابق ذكره ، ص ١٠٤ ، ص ٥٤ .
([2]) نفس المرجع السابق ، ص ٣٣٥ .



شكل (١-٢) المخطط العام للانقلاب



النظام الدولى

شكل (١-٣) المخطط العام لسقوط الحكومة

المراجع

- أديث وائـي ، إيـف ، بينـروز، " العـراق ، دراسـة فـي علاقاتـه الخارجيـة وتطوراته الداخلية ، ١٩١٥ – ١٩٧٥ ، " ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي ، ج ، بيروت ١٩٨٩.
- أريك هوبسباوم ، " الأمم والنزعة القومية " ، ترجمة عدنان حسن ، دمشق ، دار المدى للثقافة ، ١٩٩٩.
- اسحق دويتشر ، " روسيا بعد ستالين " ، ترجمة مصطفي الفقير ، بيروت،
- آلن دلاس ، " كنت رئيساً للسي أي أيه " ترجمة علاء الأعصر، بيروت ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ١٩٩٠
- أمين مصطفي ، "العلاقات الأمريكية، الصهيونية "، بيروت ، دار الهادي ، ١٩٩٣.
- أمين هويدي ، " العسكرة والأمن في الشرق الأوسط ، تأثيراتها على التنمية والديمقراطية "، بيروت ، دار الشروق ، ١٩٩١
- برنار غروتويزن ، " فلسفة الثورة الفرنسية " ترجمة عيسى عصفور ، بيروت ، منشورات عويدات ، ١٩٨٢.
- برهان غليون وآخرون ، " الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية " ، تحرير على خليفة الكوراني ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص ١٩٩٧
- برهان غليون، "نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة" ، بيروت ، المركز الثقافي العربي ، ١٩٩٠
- بشير فنصة " النكبات والمغامرات : تاريخ ما أهمية التاريخ من أسرار الانقلابات العسكرية السورية ١٩٤٩ - ١٩٥٨ "، دمشق ، دار يعرب ، ١٩٩٦.
- بوب ودوارد ، " الهدف : الشرق الأوسط : الحروب السرية للمخابرات المركزية الأمريكية ، " ترجمة : سامي الرزاز ، القاهرة ، ١٩٩٠
- تقي شرف الدين " النصيرية : دراسة تحليلية " ، بيروت ، ١٩٨٣
- جاك وديز، "الجيوش والسياسة" ، ترجمة عبد الحميد عبد الله ، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨٢.
- جورج بيرة ، " المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في سوريا " ، القاهرة مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ودار الأمين للنشر ، ١٩٩٥.
- جون كاوتسكي " التحولات السياسية في البلدان المتخلفة " ترجمة : جمال نعيم عون ، بيروت، دار الحقيقة ، ١٩٨٠
- حسن الحكيم ، "خبراتي في الحكم" ، عمان ، إدارة مجلة الشريعة ، ١٩٧٨ ،
- حمدي عبد الرحمن حسن " العسكريون والحكم في أفريقيا " القاهرة، مركز دراسات المستقبل الأفريقي ، ١٩٩٦

- حمدي عبد الرحمن حسن ، " التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية "، القاهرة ، مركز دراسات المستقبل الإفريقي ، ١٩٩٦
- خلدون حسن النقيب ، " في البدء كان الصراع "، بيروت ، دار الساقي ، ١٩٩٧
- خلدون حسن النقيب ، "الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر" ، ط٢ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦ .
- زهير الشلق، "من أوراق الانتداب" ، بيروت ، دار النفائس ، ١٩٨٩
- زيغنيو برجنسكي ، "بين عصرين: أمريكا والعصر التكنتروني" ترجمة محجوب عمر ، بيروت ، دار الطليعة للنشر ، ١٩٨٠
- س . بلانك ، " الفاشية قديماً وحديثاً " ، ترجمة محمود شفيق الشعبان ، دمشق ، دار دمشق للطباعة والنشر ، ١٩٩٤.
- سعد الدين إبراهيم " مصر تراجع نفسها " القاهرة ، دار المستقبل الجديدة ، ١٩٨٣.
- سعد جمعة ، مجتمع الكراهية ، ط٤ ، ١٩٨٩ ، مد ، مم
- سمير أمين ، " الطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الامبريالية " . ترجمة : هنريت عبودي ، بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٨٠
- سمير عبده ، " حدث ذات مرة في سوريا : دراسة للسياسة السورية والعربية في عهدي الوحدة والانفصال ١٩٥٨ – ١٩٦٣" ، دمشق ، منشورات دار علاء الدين ، ١٩٩٨
- السيد يسين ، الشخصية العربية بين صورة الذات ومفهوم الآخر " . ط ٤، القاهرة ، مكتبة بولي ، ١٩٩٩
- شفيق عبد الرزاق السامرائي ، " المشرق العربي " ، بغداد ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ١٩٨٠
- شمعون بيرس ، " الشرق الأوسط الجديد " ، ط٢ ، ترجمة دار الجليل ، عمان ، دار الجليل
- طيب تيزيني ، " حول مشكلات الثورة والثقافة في العالم الثالث " ، دمشق ، دار دمشق للطباعة والنشر.
- عادل مختار الهواري ، "الصفوة العسكرية في الشرق الأوسط" ، القاهرة، مكتبة النهضة الشرق، ١٩٨٤.
- عبد السلام إبراهيم بغدادي " الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا " بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٣.
- عبدالرحمن خليفة ، " إيديولوجية الصراع السياسي " ، القاهرة ، دار المعرفة الجامعية ،
- عزيز الحاج ، "القضية الكردية في العشرينات"، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٤

- غسان سلامة ، "المجتمع والدولة في المشرق العربي"، ط٢ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٦.
- غو ستاف لوبون ، "سيكولوجية الجماهير" ، ط٢ ، ترجمة هاشم صالح، بيروت ، دار الساقي ، ١٩٩٧.
- فلاديميركوزيشكن ، " المخابرات السوفياتية من الداخل " ، ترجمة ونشر شركة اورينتال هاوس للخدمات الاعلامية ، قبرص ، ١٩٩١
- فيبي مار ووليم لويس (تحرير) ، " امتطاء النمر : تحديات الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة ، " ترجمة عبد الله جمعة الحاج ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .
- قاسم محمد جعفر ، "سوريا والإتحاد السوفياتي"، " لندن ،منشورات رياض الريس للكتب والنشر " ، ١٩٨٦
- كاظم هاشم نعمة ، "استراتيجيات الهيمنة الأمريكية ، ١٩٢٤ – ١٩٨٩" ، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، ٢٠٠٠
- محمد الغزالي ، " حقيقة القومية العربية وأسطورة البعث العربي " ، القاهرة ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٨ ،
- محمد الغزالي، "الفساد السياسي في المجتمعات العربية والإسلامية" ، القاهرة ، دار نهضة مصر للطباعة ، ١٩٩٨
- محمد بشير الصيد . " الحكم وإشكالية الاستقرار السياسي : دراسة مقارنة بين النظامين الفرنسي والليبي " . رسالة ماجستير غير منشورة ، طرابلس ، أكاديمية الدراسات العليا ، ١٩٩٨.
- محمد جابر الأنصاري وآخرون ، "النزاعات الأهلية العربية" ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٧ .
- محمد جابر الأنصاري ، "تكوين العرب السياسي ، ومغزى الدولة القطرية" ط٢ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٥
- محمد زاهي المغيربي ، " التنمية السياسية والسياسة المقارنة : قراءات مختارة ، " بنغازي، منشورات جامعة قاريونس ، ١٩٩٨
- محمد طلب هلال ، " دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية والاجتماعية والسياسية (وثيقة) ، بيروت ، دار كاوا للنشر والتوزيع ، ٢٠٠١
- محمد عابد الجابري ، " فكر ابن خلدون: العصبية والدولة ، " ط٦ ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٤ .
- محمود حسين " الصراع الطبقي في مصر من ١٩٤٥ إلى ١٩٧٠ " ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٧١.
- محمود صادق ، " حوار حول سوريا " لندن ، دار عكاظ ، ١٩٩٣.
- محمود فوزي " حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ : دراسة دروس " طرابلس، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ١٩٨٨.

- مصطفي كامل السيد وكمال المنوفي وآخرون (تحرير) ، "حقيقة التعددية السياسية في مصر" ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٦.
- مطاع الصفدي " التجربة الناصرية والتجربة الثالثة " ، بيروت مؤسسة الأبحاث العلمية العربية العليا ، ١٩٧٣.
- ممدوح محمود مصطفي منصور ، " الصراع الأمريكي، السوفياتي في الشرق الأوسط ، " ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ،
- منيف الرزاز ، "الحرية ومشكلاتها في البلدان المتخلفة" ، بيروت، دار العلم للملايين ، ١٩٦٩
- موريس دوفرجية " في الديكتاتورية " ترجمة هشام متولي ، بيروت، منشورات عويدات ، ١٩٨٩.
- نجيب الأرمنازي ، "عشر سنوات في الدبلوماسية" ، بيروت ، دار الكتب الجديدة
- نيفين عبد المنعم مسعد وعبد العاطي محمد أحمد ، " تجربة التعددية السياسية في مصر " القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة ، ٢٠٠٠.
- نيفين عبدالمنعم مسعد، "الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي"، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ص هـ
- هاني الفكيكي ، " أوكار الهزيمة ، تجربتي في حزب البعث العراقي" ، بيروت ، رياض الريس للكتب والنشر ، ١٩٩٣